

الإنباء
بشرح
متن البناء
في علم التصريف
نسخة مضبوطة ومحققة
ومعه
المبادئ العشرة لعلم التصريف وشرح الميزان الصرفي
واختصار متن البناء في جداول
شرح
أبي زياد محمد بن سعيد البحيري
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
الدار العلمية
للنشر والتجليد
دار الاتباع
للنشر والتوزيع



بِشَرْحِ مَتْنِ البِنَاءِ

فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ

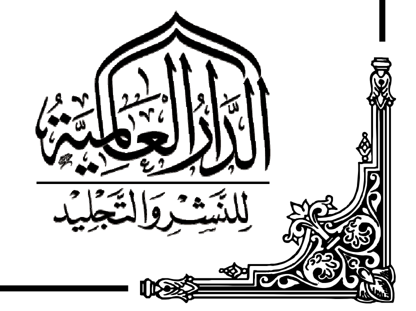
ومَعَهُ مَتْـنُ البِنَاءِ في عِلْمِ التَّصْرِيفِ نُسْخَةً مُحَقَّقَةً ومَضْبُوطَةً
عَلَيْهَا تَعْلِيقَاتٌ مُفِيدَةٌ وَحَوَاشٍ نَفِيسَةٌ
والمَبَادِئُ العَشَرَةُ لِعِلْمِ التَّصْرِيفِ، وَشَرْحُ المِيزَانِ التَّصْرِيفِيِّ
واخْتِصَارُ مَتْنِ البِنَاءِ في جَدَاوِلَ

شَرْحُ

أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ البُحَيْرِيِّ

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمؤمنين

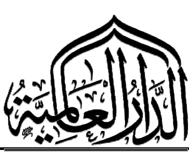




الطّبعة الأولى

رقم الإيداع: ٢٠١٧/٨١٢٠

الترقيم الدولي: 978-977-789-057-1



للنشر والتجليد

ش الأزهر – أمام جامعة الأزهر –الدراسة ص ب / ١١٢٦١

الإدارة / ٢٦٩٩٠٥٧٠(٠٠٢٠٢)

فرع (١)/ ٢٥٨٨١٩١٧(٠٠٢٠٢) فرع (٢)/ ٢٥١٠٠٦٦٧(٠٠٢٠٢)

جوال: ٠١٢٢١٦٥٣٣٣٩ (٠٠٢)

Email: abdallaelnady@gmail.com

دار الاتّباع

للنشر والتوزيع

الأزهر – القاهرة – جمهورية مصر العربية

هاتف جوال: ٠٠٢٠١٢٨٢١٠٢٤٥٨

aboyahyaelsalafy@hotmail.com

عن عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**». رواه الجماعة.

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللهِ لا يَتَعَلَّمُهُ إِلاَّ لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضاً مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيَامَةِ**» يَعْنِي: رِيحَهَا. **أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومن طريقه أبو داود بإسناد صحيح.**

وعَرْفَ الجَنَّةِ: رِيحَهَا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلَّهِ المُتَصَرِّفِ فِي خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ إِمَامِ الأَنْبِيَاءِ، وَسَيِّدِ الأَصْفِيَاءِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الشُّرَفَاءِ الأَوْفِيَاءِ.

أَمَّا بَعْدُ،

فهذا شرح لطيف على مَتْنِ البِنَاءِ في علم التصريف، راعيتُ فيه حالَ مَنْ لم يَدْرُسْ شيئا في هذا الفن؛ إِذِ السَّحَابَةُ حَبِيرٌ غَيْرَ أَنَّ الطَّرِيقَ لَزِبٌ، فجَنَحْتُ إلى التيسير راجيا من الله -جل وعلا- النَّفْعَ والقَبُولَ والثَّوَابَ في كتابة هذا الكتاب، وقد سميتُه «**الإِنْبَاءَ بِشَرْحِ مَتْنِ البِنَاءِ**».

وهذا الكتاب على صغر حجمه، وسهولة مورده، فيه من الفوائد الفَرَائِدِ، والقَنَائِصِ الشَّوَارِدِ، والشَّوَاهِدِ الغَرَائِبِ ما لا يعرفه إلا حُذَّاقُ هذا الفن، وهو يغني عن غيره مما يوازيه، ولا يغني عنه غيرُه في بابه لِدِقَّةِ مَا فيه، إذا قرأه مَنْ أتقن التصريف عَلِمَ ذلك، ولو عكف عليه مَنْ أراد إتقانَه لأدرك ذلك، مَثَّلْتُ فيه بأمثلة تُرْوِي الأُوَامَ، وتَقْشَعُ الظلامَ، وتُزِيلُ اللبسَ والإيهامَ، كَافٍ للمبتدئ المُرِيدِ فَهْمَ عِلْمِ التصريف، مُقَرِّبٌ إليه العِلْمَ دون خلل أو تَطْفِيفٍ.

ولستُ أرجو ممن انتفع به أو بغيره إلا دعوة بظهر الغيب، والله أسألُ أن يكون نافعا لإخواني، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل مني إنه هو السَّمِيعُ العَلِيمُ[1].

أبو زياد

(١) هذا الشرح مفرغ من شرحي الصوتي على متن البناء في خمس محاضرات، وقد قام أحد الإخوة -جزاه الله خيرا- بتفريغه، ثم زدتُ عليه بعض الزيادات فخرج في هذا الكتاب.

مَبَادِئُ عِلْمِ التَصْرِيفِ

نظمتها في بيتين، فقلت:

إِنَّ الْمَبَادِي فَاعْرِفَنَّ عَشَرَهْ حَدًّا وَمَوْضُوعًا خُذَنْ فثَمَرَهْ
حُكْمٌ مَسَائِلٌ وَوَضْعٌ اسْتُمِدّْ اِسْمٌ وَنِسْبَةٌ وَفَضْلًا اعْتَمِدْ

أولا: حَدُّهُ.

التَّصْرِيفُ في اللغة: يُطْلَقُ ويُراد به عِدَّةُ معان، منها: «**التَّحْوِيلُ، والتَّغْيِيرُ، والبَيَانُ، والتَّفْصِيلُ، والتَّقْسِيمُ**».

واصطلاحا: «**عِلْمٌ بأُصُولٍ يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ التي ليست بإِعْرابٍ**» كذا قال ابن الحاجب في «**الشافية**».

فقوله: «**عِلْمٌ بأُصُولٍ**». أي: إدراك القواعد الموضوعة له على ما هي عليه.

وقوله: «**يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ**». أي: يُعْرَفُ بها هَيْئَاتُ الكَلَمَاتِ العربية مِنْ حيث الحركات والسَّكَنَاتُ وعدد الحروف والترتيب.

وقوله: «**التي ليست بإِعْرَابٍ**». خَرَجَ به علم النحو؛ لأن علم التصريف يبحث في أَوَائِلِ الكلم وأَوَاسِطِهِ، بخلاف النَّحْوِ، فيَبْحَثُ في أواخرِ الكَلِمِ مِنْ حَيْثُ الإعرابُ والبِنَاءُ، وقد يَشْتَرِكُ التصريف مع النحو لَكِنْ لا من حيث الإعراب والبناء، وإنما من حيث الإدغام، أو حذف أحد الساكنين.

وعرفه الزَّنْجَانِيُّ بقوله: «**هو تَحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ إلى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لا تَحْصُلُ إلا بها**»، وهذا الحد العملي التطبيقي لعلم التصريف.

فقوله: «**تَحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ**». يُرِيد به كلَّ أصلٍ يقبل أن يتحول، فيشمل حينئذ المصدرَ الذي هو أصل المشتقات على مذهب البصريين، ويشمل الاسمَ المنسوبَ إليه، والاسمَ الذي يُثَنَّى ويُجْمَعُ، والاسمَ الذي يُصغر، فهذا كله داخل في قوله: «**الأصل الواحد**».

وقوله: «إلى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ».

مثل: «**ضَرْبٍ**»، هذا مصدر يُشتق منه الماضي، فتقول: «**ضَرَبَ**»، والمضارع «**يَضْرِبُ**»، والأمر «**اضْرِبْ**»، واسم الفاعل «**ضَارِبٌ**»، واسم المفعول «**مَضْرُوبٌ**»، إلى غير ذلك من المُشْتَقَّاتِ، فالمصدر أصل واحد، وكل مثال من الأمثلة المُحَوَّلِ إليها له معنى يختلف عن الآخر، فالماضي غير المضارع، والمضارع غير الأمر، والأمر غير اسم الفاعل، واسم الفاعل غير اسم المفعول .... إلخ

ونحو: «**زيد**»؛ إذا ثنيته أو جمعته قلتَ: «**زَيْدَانِ، وزَيْدُونَ، وزُيُودٌ**»، وإذا نسبتَ إليه قلتَ: «**زَيْدِيٌّ**»، وإذا صغرتَه قلتَ: «**زُيَيْدٌ**»؛ فـ«**زيد**» أصل واحد، وكل مثال من الأمثلة المحول إليه له معنى يختلف عن غيره.

وقوله: «**لا تَحْصُلُ إلا بها**». يَعْنِي: لا تحصل المعاني إلا بهذه الأمثلة المتنوعة.

ثانيا: مَوْضُوعُهُ.

الكلمات العربية مِن حيث كونُها أسماءً مُتَمَكِّنَةً، أو أفعالا مُتَصَرِّفَةً، ومِن حيث معرفةُ أَحَوَالِهَا مِنْ صِحَّةٍ، وإِعْلَالٍ، وقَلْبٍ، وأَصَالَةٍ، إلخ.

ثالثا: ثَمَرَتُهُ.

فهم الكتاب والسنة، ووضوح الحِكَمِ العربية، وفتحُ ما كان مغلقا من النحو.

قال ابن مالك في مقدمة «**إيجاز التعريف في علم التَّصريف**»:

«فإنَّ التَّصريفَ علمٌ تَتَشَوَّفُ إليه الهِمَمُ العليَّةُ، ويَتَوقَّفُ عليه وُضُوحُ الحِكَمِ العربية، ويَفْتَحُ مِنْ أبوابِ النَّحوِ ما كان مُقْفَلًا، ويُفَصِّلُ مِنْ أصُولِهِ ما كان مُجْمَلًا».

رابعا: نِسْبَتُهُ:

هو أحد علوم لسان العرب، ونِسبتُه إلى غيره من العلوم التَّبَايُنُ، وقد يَشْتَرِكُ مع غيره من العلوم في بعض المباحث.

خامسا: فَضْلُه.

يرد عليه في المقام الثاني بعد النحو ما ورد في فضل تعلم العربية، فهو مِن أَجَلِّ علوم اللسان؛ إذ عليه يُتوقف ضبط أبنية الكلم، والتصغير، والنِّسبة، ومعرفة الجموع، والتثنية، والسماعي، والقياسي، والشاذ، والإدغام، والإبدال، وبه تُحْفَظُ اللغة العربية، ولا يُوصَلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به.

سادسا: وَاضِعُهُ.

أبو الأسود الدُّؤَلِيُّ أو الخليل، وأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فيه تَصْنِيفًا مُسْتَقِلًّا هو أبو عُثْمَانَ المازِنِيُّ في كتاب «**التَّصْرِيفِ**».

سابعا: اسْمُهُ.

علم الصَّرْفِ، وعلم التَّصْرِيفِ، ويُطلق النحو عند المتقدمين شاملا التصريف.

ثامنا: اسْتِمْدَادُهُ.

يُستمد من الكتاب والسنة ولسان العرب.

تاسعا: حُكْمُ تَعَلُّمِهِ.

فرض كفاية على الأمة، وقد يَتعين على المجتهد إذا توقف فَهْمُ مسألة معينة أو فَتْوَى على شيء من مسائله.

عاشرا: مَسَائِلُهُ.

منها: «**المجرد والمزيد، والإعلال، والإبدال، والقلب، والحذف، والاشتقاق، والزيادة، والنقصان، والتثنية، وأوزان الجموع، والإدغام، والتقاء الساكنين.. إلخ**».

❋ ❋ ❋

المِيزَانُ التَّصْرِيفِيُّ

وَضَعَ الصَّرْفِيُّونَ ميزانا سَمَّوْهُ «**المِيزَانَ الصَّرْفِيَّ**»؛ وذلك لضبط أحوالِ أبنية الكلم ومعرفتِها، **ووضعوا له عدةَ ضوابط**:

أَوَّلًا: اعتبروا أصولَ الكلماتِ العربيةِ ثلاثةَ أحرف؛ ذلك أَنَّ أَكْثَرَ كلمات اللغة العربية ثَلاثية، سواء كانت أسماء أو أفعالا، وما سواها من الكلمات الرباعية الأصول، والخماسية فأقل من الثلاثية، فلمَّا كانت الكلمات الرباعية والخماسية أقَلَّ من الثلاثية جعلوا أصلَ الميزان الصرفي على ثلاثة أحرف؛ لأن القواعد إنما تُوضع على الأكثر لا الأقل، ولو جعلوا أصولَ الكلمات رباعيةً أو خماسيةً لاضطروا إلى الحذف، فلما جعلوها ثلاثية كان المصير أن يُزاد على الثلاثية عند الوزن حرفٌ أو حرفان أو ثلاثة، والزيادة عندهم أسهل من الحذف.

ثَانِيًا: قابلوا هذه الأحرفَ الثلاثيةَ عند الوزن بالفاء والعين واللام، فأعطوا الحرفَ الأولَ الفَاءَ، والحرفَ الثَّانِيَ العينَ، والحرفَ الثالثَ اللَّامَ؛ فأصبح عندنا وَزْنٌ ومَوْزُونٌ، فكل حرف يُقَابَلُ بالفاء والعين واللام فهو أصلي.

فإن قلتَ: لماذا اختاروا الفاءَ والعينَ واللامَ؟

قلتُ: لأن هذا الأصل الذي هو «الفاء مع العين مع اللام» من أعم الأصول على الإطلاق، فيصدق على كل حدث أنه فعل، فإذا قمتَ يُسمى فعلا، وإذا نمتَ يُسمى فعلا، وإذا أكلتَ يسمى فعلا، وقيل: تعليلات غير هذا.

فإن قلتَ: ما وزن ضَرَبَ؟

قلتُ: وزنُ «ضَرَبَ» هو «فَعَلَ»، فالضاد تُقابل بالفاء، فهي «فاء الكلمة»، والراء تقابل بالعين، فهي «عين الكلمة»، والباء «لام الكلمة».

فإن قلتَ: ألا يوجد فعل أو اسم على حرف أو حرفين؟

قلتُ: لا يكون الاسمُ المتصرفُ، ولا الفعل على حرفٍ أو حرفين البتة، وإذا وجدنا اسما على حرفين؛ نحو: «يدٍ، أو دَمٍ» فلا بد من أن يكون هناك حرف محذوف، أما الأسماء المبنية فتوجد على حرف أو حرفين، وهذه لا مبحث للصرفين فيها، وأما الفعل الأمر الذي على حرف واحد؛ نحو «عِ»، أو الذي على حرفين؛ نحو: «قُلْ»، ففيه محذوف كما سيأتي بيانه.

فإن قلتَ: ماذا فعلوا مع الكلمات التي زادت على ثلاثة أحرف؟

قلتُ: الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف لا تخرج عن أربعة أحوال:

الحالة الأولى:

أن تكون الزيادة أصلية بسبب أصل الوضع، أي: وضعها الواضع ابتداء على أربعة أحرف؛ مثل: «**دَحْرَجَ**»، والميزان على «**فَعَلَ**» كما سبق بيانه، **فماذا نفعل؟**

ج: نَزيد لامًا ثانية في نهاية الكلمة، فتصير «**دَحْرَجَ**» على وزن «**فَعْلَلَ**»، فسَكَّنَّا العينَ في الوزن كما تَلْحَظُ؛ لأن عين الكلمة –التي هي الحاء– ساكنة في الموزون، وضَبَطْنَا أحرفَ الميزانِ كأحرف الموزون، وكذا تقول في نحو: «**جَعْفَرٍ**» على وزن «**فَعْلَلٍ**».

فإذا كانت الكلمة على خمسة أحرف أصول نزيد حَرْفَيْ لامٍ؛ نحو: «**سَفَرْجَلٍ**» على وزن «**فَعَلَّلٍ**».

وليس عندنا في الفعل أكثرُ من أربعة أحرف أصول، فإذا وجدتَ فعلا خماسيا أو سداسيا فاحكم بكون الحرف الخامس أو السادس زائدا.

وليس عندنا في الاسم أكثر من خمسة أحرف أصول، فإذا وجدتَ اسما سداسيا أو سباعيا فاحكم بكون الحرف السادس أو السابع زائدا.

الحالة الثانية:

أن تكون الزيادة بسبب تَكرار حرف من الأحرف الأصلية؛ نحو «**جَلْبَبَ**» أصله «**جَلَبَ**» فَزِيدَتْ عليه الباء لإلحاقه بوزن «**فَعْلَلَ**» كما سيأتي بيانه، ففي هذه الحالة

أيضا نزيد لاما ثانية في الوزن، **فنقول**: «**جَلْبَبَ**» على وزن «**فَعْلَلَ**»، ولو كان الفعلُ مُضَعَّفَ العين نحو «**خَرَّجَ**» ضَعَّفْنَا العينَ في الميزان أيضا؛ فنقول: «**خَرَّجَ**» على وزن «**فَعَّلَ**»، ولا يقال: «**خَرَّجَ**» على وزن «**فَعْرَلَ**» أو «**فَرْعَلَ**»، ولا يقال: «**جَلْبَبَ**» على وزن «**فَعْلَبَ**» أو «**فَعْبَلَ**».

الحالة الثالثة:

أن تكون الزيادة في الكلمة بسبب حرف زائد ليس من أصل الكلمة، وليس بتَكرار حرف أصلي، وهذا النوع الثالث أكثر ما يكون في حروف معينة، مجموعة في كلمة «**سَأَلْتُمُونِيهَا**»، أو في كلمة «**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامُ**»، أو في كلمة «**أَمَانٍ وتَسْهِيلٍ**»، أو غير ذلك، وتُسَمَّى حروفَ الزيادة، وليست هي محصورةً في هذه الحروف على التحقيق، لكن هذا ما يُناسب هذا الشرح المختصر.

فماذا نفعل في هذه الحالة؟

ج: نَزِنُ الكلمةَ كما هي، ثُمَّ نقوم بتنزيل الحرفِ الزائد في الوزن.

مثالٌ ذلك: الفعل «**أَكْرَمَ**»، الهمزة فيه زائدة؛ لأن أصله «**كَرُمَ**»، والهمزة -كما سبق بيانه- من حروف «**سأَلْتُمُونِيهَا**»، فإذا أردنا أن نَزِنَهُ نقوم بتنزيل الهمزةِ الزائدةِ في الميزان، ثم نَضبط أحرفَ الميزان كأحرفِ الموزون؛ فنقول: «**أَكْرَمَ**» على وزن «**أَفْعَلَ**»، وكذا نفعل في باقي حروف الزيادة، فالفعل «**اسْتَغْفَرَ**» على وزن «**اِسْتَفْعَلَ**»، وكذلك تفعل في الأسماء؛ فتقول في نحو «**قَائِمٍ**» على وزن «**فَاعِلٍ**»، و«**مُجْتَهِدٍ**» على وزن «**مُفْتَعِلٍ**»، وهكذا.

وقد تَحْصُلُ في الكلمة زيادتان كل منهما مختلفة عن الأخرى، فنَزِيدُ كِلَا الزيادتين في الميزان؛ كالفعل «**اِعْشَوْشَبَ**»، الهمزة والواو فيه زائدتان، مع تضعيف شِينِهِ، **إذن**: حصل فيه زيادتان، **الأولى**: زيادة حرف ليس من أصل الكلمة، وليس بتَكرار حرف أصلي، **والثانية**: تَكرار عين الكلمة التي هي «**الشين**»؛ لأن أصله «**عَشِبَ، يَعْشَبُ**» وسُمِعَ أيضا من باب «**عَشُبَ**».

فماذا نفعل في مثل هذه الحالة التي حَصَلَ فيها زِيَادَتَانِ؟

ج: نقوم بتنزيل الزِّيَادَتَيْنِ في الميزان؛ فنقول: «**اِعْشَوْشَبَ**» على وزن «**اِفْعَوْعَلَ**»، فَزِدْنَا الهمزةَ والواوَ، وكَرَّرْنَا العين.

الحالة الرابعة:

إذا حَصَلَ حَذْفٌ أو قَلْبٌ في الموزون حَصَلَ حذف أو قلب في الميزان.

فمثال الحذف:

كلمة «**قَاضٍ**» أصلها «**قَاضِي**» على وزن «**فَاعِلٍ**»، حُذفت الياء التي هي لام الكلمة من الموزون، فحذفناها من الميزان، فصارت على وزن «**فَاعٍ**».

ومثله: «**قُلْ**» أصله «**قُوْلْ**»، اِلْتَقَى ساكنان، فحذفنا الأول منهما -وهو عين الكلمة- فأصبح «**قُلْ**» على وزن «**فُلْ**»، **ومثله:** «**اسْمٌ**» أصله «**سِمْوٌ**» على مذهب البصريين، حُذفت منه الواو التي هي لام الكلمة، ودَخلت عليه همزة الوصل، فصار «**اسْمٌ**» على وزن «**افْعٍ**».

وعند الكوفيين «**اسْمٌ**» على وزن «**اعْلٍ**»؛ لأنه مشتق من الوَسْمِ، حُذفت الواو التي هي فاء الكلمة ودخلت عليه همزةُ الوصل.

كذلك الفعل «**وَعَدَ**» معتل الفاء بالواو، والقياس في مضارعه «**يَوْعِدُ**»، على وزن «**يَفْعِلُ**» فحُذفت منه الواو -التي هي فاء الكلمة- لوقوعها بين عَدُوَّتَيْهَا الياء والكسرة، فصار «**يَعِدُ**» على وزن «**يَعِلُ**».

تنبيه:

إذا حصل قَلْبٌ في الموزون بسبب إعلاله فلا نفعل فيه شيئا، بل نُنَزِّلُهُ في الميزان كما هو، فنقول في نحو: «**قَالَ**» على وزن «**فَعَلَ**»، ولا نَقُولْ: «**قَالَ**» على وزن «**فَالَ**»؛ لأن أصله «**قَوَلَ**»، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**قَالَ**».

ومن أمثلة القَلْبِ:

اسم الفاعل «**حَادِي**» هو مقلوب «**وَاحِدٍ**»، فهو اسم فاعل من «**وَحِدَ يَحِدُ**» أو مِن «**وَحُدَ يَحِد ويَوْحُدُ وَحَادَةً ووُحودَةً، فهو وَاحِدٌ وَوَحِيدٌ**»، فدل ذلك على كون «**حَادِي**» مقلوب «**وَاحِدٍ**»، «**ووَاحِدٌ**» على وزن «**فَاعِلٍ**»، فحصل له قلب، فأصبحت الواو-التي هي فاء الكلمة- في «**وَاحِدٍ**» ياءً في نهاية الكلمة من «**حَادِوْ**» ثم قُلبت الواو يَاءً للمناسبة، فهو «**حَادِي**»، ثم حُذَفُت ياؤه؛ لأنه منقوص، فتقول فيه: «**حَادٍ**»، فالألف الزائدة فيه لم تتغير، وقُدمت لامُ الكلمة التي هي الدال على الفاء التي هي الواو، فأصبح «**حَادِي**» على وزن «**عَالِف**» ولو قلت: «**حادٍ**» فهو على وزن «**عالٍ**».

ومثله: «**جَاهٌ**» مَقْلُوبُ «**وَجْهٍ**»؛ إذ قُدِّمَتْ عينُه على فائه، أي: «**جوه**»، ثم قُلبتِ الواو ألفا، فهو «**جَاهٌ**»، على وزن «**عَفَلٌ**».

ومثله: «**أَيِسَ**» من «**اليَأْسِ**» قُلبت الهمزة مكان الياء فأصبح «**أَيِسَ**» على وزن «**عَفِلَ**»، إلخ..

والقلب عند الصرفيين له أحوال؛ فقد يكون «**بالاشتقاق، أو بالندرة، أو بالتصحيح، أو غير ذلك**».

هذا باختصار شديد، وهو أقل ما يُقال في الميزان الصرفي.

* * *



نُسْخَةٌ مُحَقَّقَةٌ ومَضْبُوطَةٌ

عَلَيْهَا تَعْلِيقَاتٌ مُفِيدَةٌ وَحَوَاشٍ نَفِيسَةٌ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اِعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَابًا، سِتَّةٌ مِنْهَا لِلثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ:

البَابُ الأَوَّلُ

«**فَعَلَ يَفْعُلُ**»، **مَوْزُونُهُ**: «**نَصَرَ يَنْصُرُ**»، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحًا فِي المَاضِي، وَمَضْمُومًا فِي المُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي **نَحْوُ**: نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا. وَمِثَالُ اللَّازِمِ **نَحْوُ**: خَرَجَ زَيْدٌ.

وَالمُتَعَدِّي: هُوَ مَا يَتَجَاوَزُ فِعْلَ الْفَاعِلِ إِلى المَفْعُولِ بِهِ. **وَاللَّازِمُ**: هُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فِعْلَ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ.

البَابُ الثَّانِي

«**فَعَلَ يَفْعِلُ**»، **مَوْزُونُهُ**: «**ضَرَبَ يَضْرِبُ**»، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحًا فِي المَاضِي، وَمَكْسُورًا فِي المُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي **نَحْوُ**: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا. وَمِثَالُ اللَّازِمِ **نَحْوُ**: جَلَسَ زَيْدٌ.

البَابُ الثَّالِثُ

«**فَعَلَ يَفْعَلُ**»، مَوْزُونُهُ: «**فَتَحَ يَفْتَحُ**»، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتوحًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ أَحَدًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وَهِيَ سِتَّةٌ: «**الحَاءُ، وَالخَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالغَيْنُ، وَالهَاءُ، وَالهَمْزَةُ**». وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي **نَحْوُ**: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ **نَحْوُ**: ذَهَبَ زَيْدٌ.

البَابُ الرَّابِعُ

«فَعِلَ يَفْعَلُ»، مَوْزُونُهُ: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي، وَمَفْتوحًا فِي المُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَجِلَ زَيْدٌ.

البَابُ الخَامِسُ

«فَعُلَ يَفْعُلُ»، مَوْزُونُهُ: «حَسُنَ يَحْسُنُ». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُومًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا، نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ.

البَابُ السَّادِسُ

«فَعِلَ يَفْعِلُ»، مَوْزُونُهُ: «حَسِبَ يَحْسِبُ». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا[١]، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ[٢].

* * *

(١) بل يأتي للزوم غالبا، وقد يكون متعديا.

(٢) لو مثل بغير الفعل «وَرِثَ» لكان أحسن؛ لأن الفعل «وَرِثَ» قَلَّ أَنْ يأتي لازما، بل لم يأت في القرءان إلا متعديا، كما قال -تعالى-: «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ» [النمل:١٦]، وقال -تعالى-: «وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ» [النساء: ١١].

وَاثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ

«أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي **نَحْوُ**: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَمِثَالُ اللَّازِمِ **نَحْوُ**: أَصْبَحَ الرَّجُلُ.

البَابُ الثَّانِي

«فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلًا»، **مَوْزُونُهُ**: «فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ، **نَحْوُ**: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ. وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ، **نَحْوُ**: مَوَّتَ الإِبِلُ. وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ، **نَحْوُ**: غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ.

البَابُ الثَّالِثُ

«فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالًا وَفِيعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا وَقِيتَالًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الِاثْنَينِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِلوَاحِدِ. مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الِاثْنَيْنِ **نَحْوُ**: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَمِثَالُ الْوَاحِدِ **نَحْوُ**: قَاتَلَهُمُ اللهُ.

❊ ❊ ❊

النَّوْعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ

«اِنْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اِنْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ، **وَمَعْنى المُطَاوَعَةِ**: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِهِ، **نَحْوُ**: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ؛ فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي.

البَابُ الثَّانِي

«اِفْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالًا»، **مَوْزُونُهُ**: «اِجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالتَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلمَطَاوَعَةِ أَيْضًا، **نَحْوُ**: جَمَعْتُ الإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ.

البَابُ الثَّالِثُ

«اِفْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اِحْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَة اللَّازِمِ، **وَقِيْلَ**: لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ. مِثَالُ الأَلْوَانِ **نَحْوُ**: احْمَرَّ زَيْدٌ. وَمِثَالُ العُيُوبِ **نَحْوُ**: اعْوَرَّ زَيْدٌ.

البَابُ الرَّابِعُ

«تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا»، **مَوْزُونُهُ**: «تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ، **وَمَعْنى التَّكَلُّفِ**: تِحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئًا بَعْدَ شَيءٍ، **نَحْوُ**: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ.

البَابُ الخَامِسُ

«تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلًا»، **مَوْزُونُهُ**: «تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بِيْنَ الاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا. مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثنَيْنِ **نَحْوُ**: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثنَيْنِ فَصَاعِدًا **نَحْوُ**: تَصَالَحَ الْقَوْمُ.

* * *

النَّوْعُ الثَّالِثُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلَاثِيِّ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ

«إِسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي **نَحْوُ**: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ **نَحْوُ**: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ. **وَقِيلَ**: لِطَلَبِ الفِعْلِ؛ **نَحْوُ**: أَسْتَغْفِرُ اللهَ؛ **أَيْ**: أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنَ اللهِ تَعَالَى.

البَابُ الثَّانِي

«إِفْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اعْشَوْشَبَ يَعْشَوشِبُ اعَشِيْشَابًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالغَةِ اللَّازِمِ؛ **لِأَنَّهُ يُقَالُ**: عَشُبَ الأَرْضُ؛ إِذَا نَبَتَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ فِي الجُمْلَةِ، **وَيُقَالُ**: اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ؛ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ.

البَابُ الثَّالِثُ

«إِفْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالًا»، مَوْزُونُهُ: «اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ[١]؛ **لِأَنَّهُ يُقَالُ**: جَلَذَ الإِبِلُ؛ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِسُرْعَةٍ. **وَيُقَالُ**: اجْلَوَّذَ الإِبِلُ؛ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ.

---

(١) ويكون متعديا كما في «اعْلَوَّطَ البعيرَ»، واللزوم فيه أكثر من التعدي.

البَابُ الرَّابِعُ

«اِفْعَالَّ يَفْعَالُّ اِفْعِيْعَالًا[١]»، مَوْزُونُهُ: «احْمَارَّ يَحْمَارُّ اِحْمِيرَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ، وبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لَكِنْ هَذَا البَابُ أَبْلَغُ مِنْ بَابِ الافْعِلَالِ؛ **لِأَنَّهُ يُقَالُ**: حَمِرَ زَيْدٌ؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ. **وَيُقَالُ**: احْمَرَّ زَيْدٌ؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً. **وَيُقَالُ**: احْمَارَّ زَيْدٌ؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ.

وَوَاحِدٌ مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ

وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ[٢]، **وَزْنُهُ**: «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا[٣]»، **مَوْزُونُهُ**: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِأَن يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي **نَحْوُ**: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ **نَحْوُ**: دَرْبَخَ زَيْدٌ.

❊ ❊ ❊

---

(١) الصواب: «اِفْعِيلَالًا» أما «افْعِيعَالٌ» فهو مصدر «اِفْعَوْعَلَ».

(٢) هذا حشو؛ يُغني عنه قوله السابق: «وَوَاحِدٌ مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ».

(٣) فالأول «فَعْلَلَةً» مقيس، والثاني «فِعْلَالٌ» غير مقيس إلا في مضعف الرباعي.

وَسِتَّةٌ مِنْهَا لمُلْحَقِ دَحْرَجَ، وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتِّ: **المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ**.

البَابُ الأَوَّلُ:

«**فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالًا**»، **مَوْزُونُهُ**: «**حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالًا**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ[١]، **نَحْوُ**: حَوْقَلَ زَيْدٌ.

البَابُ الثَّانِي:

«**فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالًا**»، **مَوْزُونُهُ**: «**بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيْطَارًا**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ[٢]، **نَحْوُ**: بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ؛ **أَيْ**: شَقَّهُ.

البَابُ الثَّالِثُ:

«**فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالًا**»، **مَوْزُونُهُ**: «**جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ[٣]، **نَحْوُ**: جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْءَانَ.

البَابُ الرَّابِعُ:

«**فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالًا**»، **مَوْزُونُهُ**: «**عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ، **نَحْوُ**: عَثْيَرَ زَيْدٌ[١]؛ **أَيْ**: طَلَعَ.

---

(١) بل يأتي للتعدية قليلا، نحو: «**جَوْرَبَه فَتَجَوْرَبَ**»؛ **أي**: أَلْبَسَهُ الجوْرَبَ فَلَبِسَهُ، يُجَوْرِبُه جَوْرَبَةً.

(٢) بل قد يكون لازما، نحو: «سَيْطَرَ زيدٌ، وشَيْطَنَ الرجلُ».

(٣) ويكون لازما أيضا، نحو: «**هَرْوَلَ زيدٌ**».

البَابُ الخَامِسُ:

«فَعْلَـلَ يُفَعْلِـلُ فَعْلَلَـةً وَفِعْـلَالًا»، مَوْزُونُـهُ: «جَلْبَـبَ يُجَلْبِـبُ جَلْبَبَـةً وَجِلْبَابًـا».
وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، **نَحْوُ**: جَلْبَبَ زَيْدٌ[٢]؛ إِذَا لَبِسَ الجِلْبَابَ.

البَابُ السَّادِسُ:

«فَعْلَى[٣] يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وَفِعْلَاءً[٤]»، **مَوْزُونُهُ**: «سَـلْقَى يُـسَلْقِي سَـلْقَيَةً[٥] وَسِـلْقَاءً».
وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، **نَحْوُ**: سَلْقَيْتُ رَجُلًا. وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، **وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ**[٦]: اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ[٧]، **أَيْ**: المُلْحَقِ وَالمُلْحَقِ بِهِ.

---

(١) ذهب بعضهم إلى أن «**عَثْيَرَ**» لا يكون فِعْلًا، وإنما هو من العِثْيَرِ بكسر العين، وهو الغُبَارُ، ومن الأفعال نحو: «**عَذْيَطَ يُعَذْيِطُ عَذْيَطَةً، وشَرْيَفَ يُشَرْيِفُ شَرْيَفَةً وشِرْيَافًا**».

(٢) الصواب أن يقال: «**جَلْبَبَه فَتَجَلْبَبَ**»، أي: أَلْبَسَهُ الجِلْبَابَ، أما ما ذكره فهو لازم. وربما جاء لازما، نحو: «**جَلْبَبَتِ المَرْأَةُ**» إِذَا لَبِسَتِ الجِلْبَابَ، ونحو: «**شَمْلَلَ الرجلُ**» إذا أَسْرَعَ.

(٣) الألف في الماضي «فَعْلَى» منقلبة عن ياء، ودليل ذلك وجودها في المصدر والمضارع «يُفَعْلِي فَعْلَيَةً».

(٤) الهمزة في المصدر «**فِعْلَاء**» منقلبة عن ياء؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة، فأصله: «**فِعْلَايٌ**».

(٥) كان ينبغي للمؤلف أن يُمثل للمصدر بعد إعلاله، فيقول: «**سَلْقَاةً**» أَمَّا «**سَلْقَيَةٌ**» فهو الأصل «**كَدَحْرَجَةٍ**»، لكن تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا فصار «**سَلْقَاةً**». فالإعلال فيه واجب، ولم يذكره أحد من الصرفيين بغير إعلال، بل نص سيبويه في «الكتاب» (٤/ ٢٨٦)، وابن جني في «الخصائص» (١/ ٢٢٢)، وفي «المنصف» (ص٤١)، والمبرد في «المقتضب» (١/ ٢٤٤، ٢/ ٩٦)، وابن السراج في «الأصول» (٣/ ١١٣) على الإعلال.

(٦) الأصل أن يتقدم الحَدُّ على المَحْدُودِ، وهو قد فعل خلافه، فأخر الكلام على الإلحاق بعد ذكر الأمثلة على الملحق والملحق به.

(٧) لو قال: **ومعنى الإلحاق**: «زيادةٌ في البناء لِيُلْحَقَ بآخر ليتصرف تصرفه» لكان أدق؛ إذ الإلحاق يكون في الأسماء كذلك دون اتحادها في مصدر من المصادر.

وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ.

وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ

وَزْنُهُ: «**تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا**»، مَوْزُونُهُ: «**تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ، **نَحْوُ**: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ.

النَّوعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابَانِ:

البَابُ الأَوَّلُ:

«**اِفْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا**»، **مَوْزُونُهُ**: «**اِحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ الأُولَى، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ أَيْضًا، **نَحْوُ**: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ.

البَابُ الثَّانِي:

«**اِفْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالًا**»، **مَوْزُونُهُ**: «**اِقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ**[1] **اقْشِعْرَارًا**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ **لِأَنَّهُ يُقَالُ**: قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ؛ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ. **وَيُقَالُ**: اِقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ؛ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً.

---

(١) بإدغام الراء الأولى في الثانية في الماضي والمضارع «**اِقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ**»، فأصله «**اِقْشَعْرَرَ يَقْشَعْرِرُ**» طُرحت حركة الراء الأولى ثم أُدغمت في الثانية في الماضي والمضارع، أما الإدغام في المصدر «**افْعِلَّال**» فلأجل اللام في الميزان.

وَخَمْسَةٌ مِنْهَا لِمُلْحَقِ تَدَحْرَجَ:

البَابُ الأَوَّلُ:

«تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ[1]، نَحْوُ: تَجَلْبَبَ زَيْدٌ.

البَابُ الثَّانِي:

«تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا». وَعَلَامَتُه أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ[2]، نَحْوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ.

البَابُ الثَّالِثُ:

«تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ، نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ[3].

---

(١) ويأتي مُطَاوِعًا لوزن «فَعْلَلَ»؛ تقول: جَلْبَبْتُ زيدًا فَتَجَلْبَبَ».

(٢) ويأتي لمطاوعة «فَوْعَلَ»؛ تقول: «جَوْرَبْتُ زيدًا فَتَجَوْرَبَ»، وكلاهما مشتق من الجَوْرَبِ، وهو لفافة الرِّجْل.

(٣) الفعل «تَشَيْطَنَ» أصله: «شَطَنَ»؛ بمعنى «بَعُدَ وَتَمَرَّدَ»، وسُمِّيَ الشَّيْطَانُ شَيْطَانًا لِبُعْدِهِ عَنِ الْحَقِّ وتَمَرُّدِهِ، ويرى بعضهم أن النون في «شَيْطَنَ» الملحق بالثلاثي زائدة، والثلاثي منه «شَيَطَ»، حينئذ يكون وزنه «فَعْلَنَ»، والصواب الأول؛ لأنه لا يُوجد عندهم بناء «تَفْعْلَنَ».

البَابُ الرَّابِعُ:

«تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ، **نَحْوُ**: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ.

البَابُ الخَامِسُ:

«**تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِيًا**»، **مَوْزُونُهُ**: «**تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ، **نَحْوُ**: تَسَلْقَى زَيْدٌ؛ **أَيْ**: نَامَ عَلَى قَفَاهُ[١].

اِعْلَمْ: أَنَّ حَقِيْقَةَ الإِلحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ إِنَّمَا تَكُونُ بِزِيَادَةٍ غَيْرِ التَّاءِ؛ مَثَلًا: الإِلْحَاقُ فِي تَجَلْبَبَ إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ كَمَا كَانَتْ فِي تَدَحْرَجَ؛ لِأَنَّ الإِلحَاقَ لا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ بَلْ فِي وَسْطِهَا وَآخِرِهَا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ[٢] فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ.

---

(١) لم أجده بمعنى نام فيما وقفتُ عليه، وإنما ذَكَرَ الأزهريُّ وغيرُ واحد -كما حكاه في التاج- أن أصله من الثلاثي: «**سَلَقَهُ سَلْقًا**» أي: طَعَنَهُ فأَلقاه على جَنْبِهِ، **وربما قالوا**: «سَلْقَيْتُهُ سِلْقاءً» يزيدون فيه الياء، والمشهور في هذا البناء أنه مُطاوعٌ لِسَلْقَى؛ **تقول**: سَلْقَى زيدٌ بِنَاءَهُ فَتَسَلْقَى.

قَالَ ابْنُ شُمَيْلٍ: «سَلْقَى فلَانٌ بناءَه، **أَي**: جعلَه مُسْتَلْقِيا وَلم يَجعله سَكًّا». وَسَلْقَى مُشْتَقٌّ مِن السَّلْقِ، وهو رَفْعُ الصوتِ بشدة، وَسَلَقَهُ، **أي**: دَفَعَهُ.

(٢) يعني ابنَ يَعِيشَ؛ فقد قال في شرحه على «المفصل» (٤/ ٤٣٢):

«فأما قوله في: «**تَجَلْبَبَ**»، و«**تَجَوْرَبَ**»، و«**تَشَيْطَنَ**»، و«**تَرَهْوَكَ**» أنها ملحقاتٌ بـ «تدحرج»، فكلامٌ فيه تسامحَ؛ لأنه يُوَهِّم أن التاء مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمر كذلك؛ لأن حقيقةَ الإلحاق في «**تجلبب**» إنما هي بتكرير الباء أَلْحَقَتْ «جلبب» بـ «دَحْرج»، والتاءُ دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في «**تدحرج**» لأن الإلحاق لا يكون من أوّل الكلمة، إنما يكون حشوًا، أو آخِرًا، وكذلك «**تَجَوْرَبَ**»، و«**تَشَيطَنَ**»، و«**تَرَهْوَكَ**»، الإلحاقُ بالواو والياء، لا بالتاء على ما ذكرنا».

وَاثْنَانِ لِمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ:

البَابُ الأَوَّلُ:

«اِفْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اِقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وِالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وِاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ **لِأَنَّهُ يُقَالُ**: قَعَسَ الرَّجُلُ[1]؛ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ فِي الجُمْلَةِ. **وَيُقَالُ**: اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ؛ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ مُبَالَغَةً.

البَابُ الثَّانِي:

«اِفْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلَاءً[2]»، مَوْزُونُهُ: «اِسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ، **نَحْوُ**: اسْلَنْقَى زَيْدٌ.

* * *

---

(١) إنما هو من باب «فَعِلَ»، فيقال: «قَعِسَ»، ولذلك يأتي الوصف منه قياسا على «أَقْعَسَ، وَقَعِسٍ».

(٢) الهمزة في المصدر «افْعِنْلَاء» منقلبة عن ياء لوقوعها متطرفة عقب ألف زائدة؛ إذ أصله: «اِسْلِنْقَايٌ»، ومثله المصدر «افْتِعْلَاءٌ».

أَقْسَامُ الفِعْلِ الثَّمَانِيَةُ(١)

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَـذِهِ الأَبْـوَابِ إِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَـالِمٌ، نَحْـوُ: «كَرُمَ».

وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ».

وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «دَحْرَجَ».

وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَسْوَسَ وَزَلْزَلَ».

وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ».

وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «أَوْعَدَ».

وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ».

وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَوَسْوَسَ».

وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ.

❋ ❋ ❋

---

(١) لأن الفعل إما أن يكون سالما أو غير سالم، ثم كل منهما ثلاثي ورباعي، مجردا كان أو مزيدا، فتصير القسمة ثمانيةَ أنواع: «ثلاثي مجرد سالم، وثلاثي مجرد غير سالم، وثلاثي مزيد فيه سالم، وثلاثي مزيد فيه غير سالم، ورباعي مجرد سالم، ورباعي مجرد غير سالم، ورباعي مزيد فيه سالم، ورباعي مزيد فيه غير سالم».

أَقْسَامُ الفِعْلِ السَبْعَةُ[(١)]

وَاعْلَمْ: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ:

إِمَّا صَحِيْحٌ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ، وَعَيْنِهِ، وَلَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ، وَهِيَ: «الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ، وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ»، نَحْوُ: «نَصَرَ».

وَإِمَّا مُعْتَلٌ[(٢)]: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «وَعَدَ، وَيَسَرَ».

وَإِمَّا أَجْوَفُ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «قَالَ، وَكَالَ».

وَإِمَّا نَاقِصٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «غَزَا، وَرَمَى».

وَإِمَّا لَفِيفٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «طَوَى».

وَالثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلَامِهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «وَقَى».

وَإِمَّا مُضَاعَفٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: «مَدَّ»، أَصْلُهُ مَدَدَ حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ.

وَالإِدْغَامُ: إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ[(٣)] فِي الآخَرِ.

---

(١) وهي: «الصحيح، والمِثال، والأجوف، والناقص، واللفيف بنوعيه، والمهموز، والمضاعف».

(٢) وهو المِثَالُ.

(٣) لو قال: «إِدْخَالُ أَحَدُ المِثْلَينِ» لكان أصح؛ لأن لفظَ التَّجَانُسِ ليس بعربي صحيح، وقد أنكره الأصمعي لأنه مُوَلَّدٌ.

=

وَهُوَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ، أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِنًا وَالحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا، **نَحْوُ:** «**مَدَّ يَمُدُّ مدًّا**».

والنَّوْعُ الثَّانِي: جَائِزٌ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، وَالثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ عَارِضٍ؛ **نَحْوُ:** «**لَمْ يَمُدَّ**»، أَصْلُهُ لَمْ يَمْدُدْ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ ثُمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ إِمَّا بِالفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ أَوْ بِالكَسْرِ لِكَونِ سُكُونِهَا عَارِضًا، ثُمَّ أُدْغِمَتْ الدَّالُ الأُولَى فِيهَا، فَصَارَ «**لَمْ يَمُدَّ**» بِالإِدْغَامِ، وَيَجُوزُ «**لَمْ يَمْدُدْ**» بِالفَكِّ.

والنَّوْعُ الثَّالِثُ: مُمْتَنِعٌ[1] وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، وَالثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ؛ **نَحْوُ:** «**مَدَدْتُ إِلَى مَدَدْنَ**».

وَإِمَّا مَهْمُوزٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً، **نَحْوُ:** «**أَخَذَ، وَسَأَلَ، وَقَرَأَ**»، فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ يُسَمَّى مَهْمُوْزَ الفَاءِ.

وَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ يُسَمَّى مَهْمُوْزَ العَيْنِ.

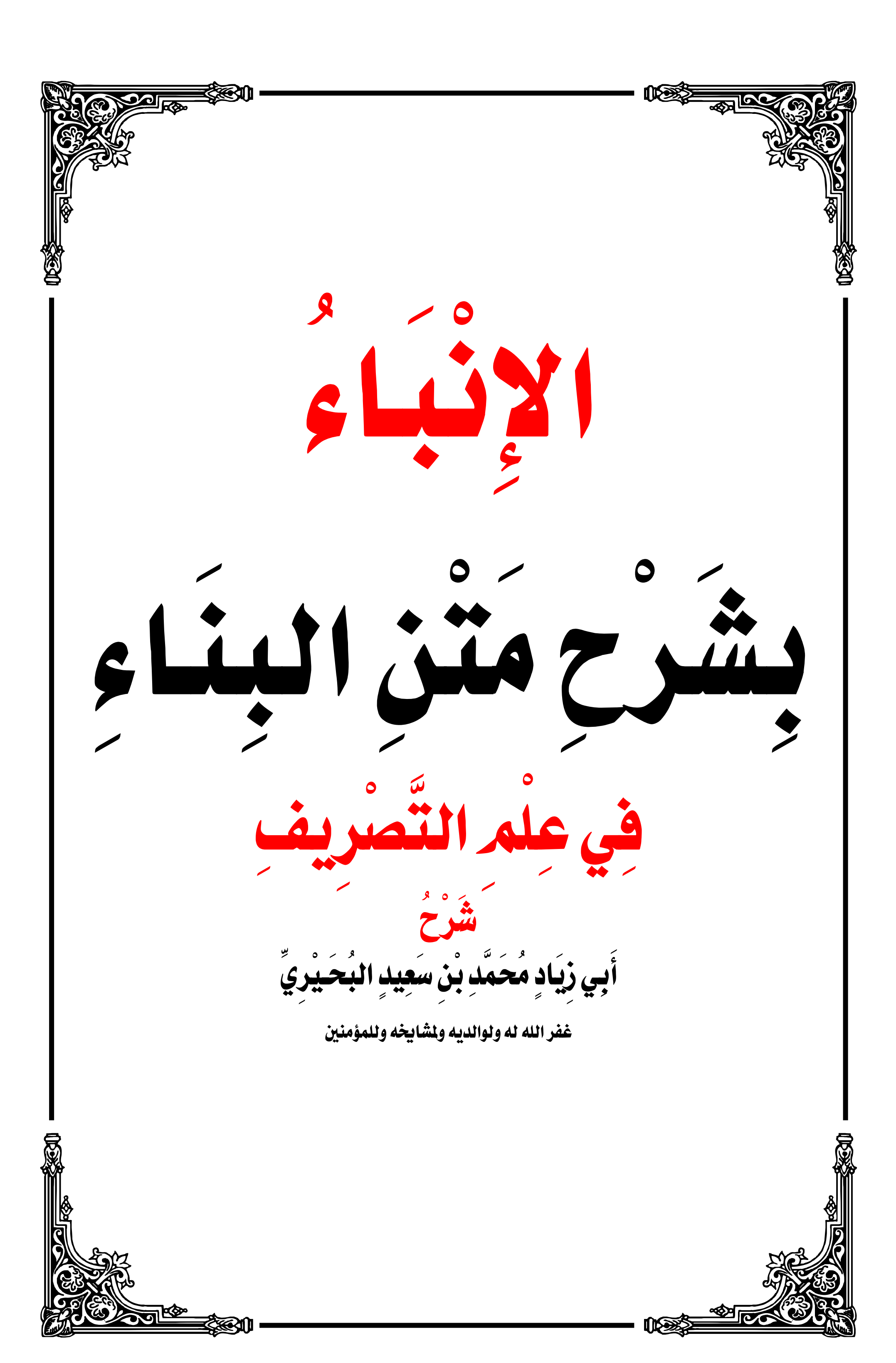
وَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ لاَمِهِ يُسَمَّى مَهْمُوْزَ اللاَّمِ.

وَيُقَالُ لِهذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ السَبْعَةُ، **يَجْمَعُهَا هَذَا البَيْتُ:**

صَحِيحَـــسْتْ مِثَالَـــسْتْ ومُـــضَاعَفْ   لَفِيْـــفٌ ونَـــاقِصٌ ومَهْمُـــوزُ وأَجْـــوَفْ

= وعلماء التجويد يفرقون بين إدغام المتجانسين والمتماثلين وهذا المعنى لا يشمله هذا الحد؛ لأنه لم يتَعَرَّضْ للصفات؛ فعلماء التصريف يذكرون في الفعل المُضَاعَفِ نوعا واحدًا من الإدغام؛ ولذلك لم يحترزوا من غيره، فإذا أردنا الاحترازَ من ذلك كُلِّهِ قلنا في حده: «**هو إِدْخَالُ أَحَدِ النَّظِيْرَيْنِ أو المِثْلَيْنِ أو المُتَقَارِبَيْنِ فِي الآخَرِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بَيْنَهُمَا للتَّخْفِيفِ**».

(١) الصواب أن يقال: ممتنع على لغة أكثر العرب؛ لأن بعض العرب وهم نَاسٌ من بكر بن وائل يُدغمون في مِثل هذا؛ فيقولون: «مَدَّتُ، ومَدَّنَ»، حملًا له على أصل الإدغام، فلما أدخلوا النونَ والتاءَ تركوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما، قال سيبويه (٣/ ٥٣٥): «وزعم الخليل أنَّ ناسا من بكر بن وائل يقولون: ردَّنَ ومدَّنَ وردَّتُ، جعلوه بمنزلة ردَّ ومدَّ».



الإِنْبَاءُ

بِشَرْحِ مَتْنِ البِنَاءِ

فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ

شَرْحُ

أَبِي زِيَادٍ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ البُحَيْرِيِّ

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمؤمنين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اِعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ بَابًا

بدأ المؤلف -رحمه الله- بالبَسْمَلَةِ لعدة أمور:

أولًا: أسوة بكتاب الله جل وعلا.

ثانيًا: أسوة بسنة النبي ﷺ القولية؛ إذ أخرج مسلم (ح٤٧٣٢)، وأحمد في «المسند» (ح١٣٨٢٧)، وغيرهما عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فِيهِمْ سُهَيْلُ ابْنُ عَمْرٍو فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «**اكْتُبْ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... الحديث**».

ثالثًا: أسوة بسنة النبي ﷺ الفعلية؛ إذ كان النبي ﷺ يفتتح رسائله بالبسملة كما عند البخاري (١/ ١٢) من حديث هِرَقْلَ المشهور.

رابعًا: هي من سنن الأنبياء؛ كما قال سليمان -عليه السلام-: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل:٣٠].

خامسًا: للاستعانة بالله-سبحانه وتعالى-على القول بأن الباء للاستعانة.

فالمَعْنَى: بسم الله الرحمن الرحيم أَكْتُبُ، فقدرنا المُتَعَلَّقَ فِعْلًا مُتَأَخِّرًا مُنَاسِبًا للمَقَامِ، وتقدير المُتَعَلِّقِ محذوفا في هذا المقام واجب على المشهور، وهو عند البيانيين من مجاز الحذف.

فقدرناه فِعْلًا لأن الأصل في العمل يكون للأفعال، على خلاف بينهم في تقديره ليس هذا مَحَلَّ بَسْطِهِ، وقد بسطتُ القولَ فيه في شرحي على «**قواعد الإعراب لابن هشام**»، وقدرناه متأخرا حتى يكون البدء باسم الله، وهذا يفيد الحصرَ والاهتمامَ، ولو قدرناه متقدِّما لجاز أيضا، لكنَّ الأول أبلغ؛ لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر.

والحصر: إِثْبَاتُ الحكم في المذكور ونَفْيُهُ عما عداه، **فإذا قلت**: «**بسم الله أكتبُ**» **أي**: بسم الله لا بسم غيره، ففيه حصرُ الاستعانة بالله وحده، ونفيُ ذلك عن

غير الله، واسم: مفرد مضاف إلى أَعْرَفِ المعارف -الذي هو اسم الجلالة- فَعَمَّ جميعَ الأسماء، **فصار المعنى**: بِكلِّ اسمٍ لله أستعين على الكتابة لا باسم غيره.

والاهتمام: أن يتقدم اسم الجلالة على غيره، فلا يتقدم عليه شيء؛ وذلك مراعاة للاستعانة به سبحانه، وهو المناسب في هذا الموضع.

وقد يتقدم المُتَعَلَّقُ في بعض المواضع لمراعاة معنى آخر، كما في قوله -تعالى- ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق:١]، ففي هذا الموضع تَقَدَّمَ المُتَعَلَّقُ لمراعاة جانب القراءة، وهو المُهِمُّ في هذا الموضع، **كما قال السيوطي في «عُقُودِ الجُمَانِ»**:

وقد يُفيد في الجميع الاهْتِمَامْ ... به ومِنْ ثَمَّ الصَّوَابُ في المَقَامْ

تقديرُ ما عُلِّقَ باسم اللهِ بِهْ ... مُؤَخَّرًا فإن يَرِدْ بِسَبَبِهْ

تقديمُه في سُورَةِ اقْرَأْ فَهُنَا ... كان القِرَاءَةُ الأَهَمَّ المُعْتَنَى

وقدرناه مناسبا للمقام حتى إذا قدمتَه للقراءة يكون التقدير: «باسم الله أقرأ»، أو قدمتَه للأكل يكون التقدير: «باسم الله آكل»، ولو قدرناه عَامًّا لَمَا أفاد هذه الفائدةَ، مثلا لو قدرناه «أَبْدَأُ» لَمَا عُلِمَ بأي شيء تَبْدَأُ.

ومن البلاغة في البسملة أيضا الإِيجَازُ بإضافة العام للخاص في قوله -تعالى-: ﴿بسم الله﴾ ويُسَمَّى عند البيانيين «**إِيجَازَ قَصْرٍ**».

والاسم: عند البصريين مشتق من «**السُّمُوِّ**»، وهو «**العُلُوُّ**»، من «**سَمَا الشيءَ يَسْمُوه سُمُوًّا**»، وأصله «**سِمْوٌ**»، حُذِفَ حرف العلة الواو المتطرفة فنُقِل الإعراب على الميم قبلها؛ حيث نُزِّلَتْ منزلةَ الواوِ فصارت محلَّ الإعراب، ثم دخلت عليه همزةُ الوصل في أوله، ودليل ذلك شيئان:

الأول: أن فيه لغة «**سِمٌ**».

الثاني: تصريفه؛ إذ يُجمع على «**أَسْمَاءٍ**» الذي هو في الأصل «**أَسْمَاو**»، فهو وَاوِيٌّ مُعْتَلٌ، وعلى «**أَسَامِو**»، التي أصبحت بعد القلب «**أَسَامِيَ**»، ويُصغر على «**سُمَيٍّ**».

أما حذف همزة الوصل من «بِاسْمِ» في البسملة فلعدم ذكر المُتَعَلِّقِ.

واسم الجلالة «الله» مشتقٌّ، ومعنى كونه مشتقا أنه دَالٌّ على صفة الإلهية له -سبحانه وتعالى- خلافا لمن زعم أنه جامد، وأصل اشتقاقه «إِلَاهٌ» على وزن «فِعَالٍ»، فحُذفت الهمزة وعُوض عنها بأل، وهو ما نَقله سِيبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ، وقيل: أصله «لَاه» ثم دخلت عليه الهمزة، وقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ: أَصْلُهُ «الْإِلَاهُ»، حَذَفُوا الْهَمْزَةَ وَأَدْغَمُوا اللَّامَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ فصارتا لاما مشدَّدة.

والدليل على كونه مُشْتَقًّا قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام:٣]، فلما ورد في قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ [الزُّخْرُف: ٨٤] علمنا أنه مشتق، لِتَعَلُّقِ الجار والمجرور به، **قال رُؤْبَةُ:**

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ ... سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

والإِلَهُ: هو الذي تَأْلَهُهُ القلوب وتحبُّه، وهو «**فِعَالٌ**» بمعنى «**مفعول**»، أي: «**مَأْلُوهٌ**» بمعنى: «**معبود**»، من «**أَلَهَ، يَأْلَهُ إلاهَةً، وأُلُوهَةً، وألُوهِيَّةً**»، وسُمعَ «**أَلِهَ**» بالكسر بمعنى تَحَيَّرَ، وليس هو من هذا الباب؛ لأن الهمزة فيه منقلبة عن واو.

ومَرَدُّ مادة «أَلَهَ» إلى التَّعَبُّدِ، كما قال ابن فارس، وَسُمِّيَ الإله بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْبُودٌ -جل جلاله-، **وَيُقَالُ**: تَأَلَّهَ الرَّجُلُ: إِذَا تَعَبَّدَ.

وقد اشتمل اسم الجلالة على أنواع التوحيد الثلاثة، **فالإله**: هو المعبود، وهذا يستلزم كونَه رَبًّا خالقا رازقا مدبرا مُحْيِيًا مميتا، وهو كذلك يجمع جميعَ معاني الأسماء والصفات، ولذلك تُضاف إليه جميع الأسماء ولا يُضاف هو إليها.

الرحمنِ الرحيمِ: اسمان من أسماء الله الحسنى، وهما نعتان لاسم الجلالة «الله»، ولك في إعرابهما تسعةُ أوجه مِنْ رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، إلا أنك إن نصبتَ الرحمن أو رفعتَه لم يجز لك أن تَجُرَّ الرحيم، **كما قال النور الأجهوري:**

إِنْ يُنْصَبِ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَا ... فَالْجَرُّ فِي الرَّحِيمِ قَطْعًا مُنِعَا

وفي إعراب البسملة أوجه كثيرة، أوصلها بعض النحاة كالخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» إلى «تسعة وسبعين وجها بعد المئتين !!»، ولا يُسَلَّمُ له في بعضها كما بينته في «حاشيتي على شرح ابن عقيل المسماة: «بالقول الجميل على شرح ابن عقيل».

والرَّحْمَن: على وزن «**فَعْلَانَ**»، وهي من صِيغ المبالغة، كَعَطْشَانَ وغَرْثَانَ.

والرَّحِيمُ: على وزن «**فَعِيلٍ**»، من الدلالة على المبالغة أيضا.

فكل من الرحمن والرحيم للمبالغة، لكنَّ لفظ «**رحمان**» أبلغ من لفظ «**رحيم**»، لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبا؛ فالرحمن يَعُمُّ برحمته جميعَ خلقه، أما الرحيم فرحمته خاصة بالمؤمنين؛ ولذلك قال -تعالى-: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٣].

قال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٣):

«وَرَحْمَانُ أَشَدُّ مُبَالَغَةً مِنْ رَحِيمٍ، وفي كلام ابن جرير ما يُفهم منه حِكَايَةُ الِاتِّفَاقِ عَلَى هَذَا، وَفِي تَفْسِيرِ بَعْضِ السَّلَفِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ».

ومن الفرق بينهما أن «**الرحمن**» لا يُطلق إلا عَلَى الله، أما «**الرحيم**» فقد يُطلق على غير الله، كما قال الله عن نبيه ﷺ: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨].

ولابن القيم -رحمه الله- توجيه جيد؛ إذ قال في «بدائع الفوائد» (١/ ٢٨):

«وأما الجمع بين الرحمن الرحيم ففيه معنى هو أحسن من المعنيين اللذين ذكرهما، وهو أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف والثاني للفعل.

فالأول دال أن الرحمة صفته، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردتَ فهمَ هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، ولم يَجِئْ قط رحمن بهم، فعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة، ورحيم هو

الراحم برحمته، وهذه نُكتة لا تكاد تجدها في كتاب، وإن تَنَفَّسَتْ عندها مِرآة قلبك لم تنجل لك صورتها».

وكل الرحمن والرحيم مشتق من الرحمة، **والرَّحْمَةُ في اللغة**: «**الرِّقَّةُ والتَّعَطُّفُ**».

وهي مفرد «**رَحَمَاتٍ**» بتحريك الثلاث، «**ورَحْمَاتٍ**» أيضا بإسكان الحاء، مِن «**رَحِمَ، يَرْحَمُ، رَحْمَةً وَرُحْمًا، فهو رَاحِمٌ، ومَرْحُومٌ**».

والرَّحْمَةُ: صفةُ كمالٍ تَليق بالله -جل جلاله-، وتفسيرُ الرحمةِ بإرادة المغفرة، أو الثواب، أو الإنعام، والإكرام، أو النعمة كما تقول الأشاعرة تحريفٌ لصفة الرحمة عن معناها، فأهل السنة والجماعة يُثبتون لله -جل وعلا- صفةَ الرحمة على الوجه اللائق بالله -جل جلاله-، ولا يحرفون الصفات عن معناها، فالله -جل وعلا- له رحمة يرحم بها، وهو رحيم، ورحمان، ورحمته وَسِعَتْ كلَّ شيء، ليست كرحمة المخلوقين؛ لأنَّ الله -جل جلاله- ليس كمثله شيء، وأهل السنة والجماعة يثبتون أيضا آثارَ تلك الرحمة؛ **فيقولون**: إرادةُ الإحسان والإحسان والإنعام من آثار تلك الرحمة، **كما يقولون**: هي رحمة من الله لمن يستحقها، كما قال -تعالى-: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ۖ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴾ [العنكبوت:٢١].

قوله: «**اِعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بَابًا**».

أي: «اعلم أيها القارئ أن عدد أبواب التصريف خمسة وثلاثون بابا في هذا المتن المختصر»، وإلا فهي تزيد على ذلك، ولو سلكنا طريقة المؤلف في عد الأبواب لزادت على ألف باب! والمتن مختصر لا يليق أن أبسط القول فيه، وإلا فقد تصل أمثلة المجرد والمزيد من الأفعال إلى أكثر من مئة مثال! ومن الأسماء إلى أكثر من تِسْعةٍ ومئتي مثال بعد الألف!![1] ثم هناك أبواب أخر غير المجرد والمزيد، فليس البحث مقتصرا عليهما.

(١) انظر «المزهر» للسيوطي (٢/ ٥)، «وارتشاف الضرب» لأبي حيان (١/ ٢٩).

ويُؤتى بالعلم تنبيها للسامع والقارئ أن ما يُلقى إليه شيء عظيم.

وقوله: «سِتَّةٌ مِنْهَا لِلثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ».

أي: ستة أبواب من الخمسة والثلاثين للفعل المضارع مع الماضي الثلاثي المجرد، فالستة باعتبار المضارع مع الماضي؛ إذ علم التصريف -كما سبق بيانه- يبحث في الأسماء المُتَمَكِّنَةِ والأفعال المتصرفة، ثُمَّ كلٌّ مِن الفعل والاسم يكون مُجَرَّدًا ومَزِيدًا فيه.

- **فالمجرد والمزيد من الأسماء**: لم يَعْتَنِ بهما المُصَنِّفُ في هذا المتن المختصر؛ لعدم حاجة المبتدئ إليهما؛ ولأن الأصل في الأسماء الجُمُودُ، والأصل في الأفعال الاشتقاق، ولأن أكثر التصريف يكون في الأفعال لا الأسماء، ومَنْ أَحْكَمَ تصريفَ الأفعال فقد حاز كثيرا من أبواب اللغة؛ **قال ابن مالك في «لامية الأفعال»**:

وَبَعْدُ فَالفِعْلُ مَنْ يُحْكِمْ تَصَرَّفَهُ   يَحُزْ مِنَ اللُّغَةِ الأَبْوَابَ والسُّبُلَا

* * *

أولاً: الفِعْلُ الثُّلاثِيُّ المُجَرَّدُ

سِتَّةٌ مِنْهَا لِلثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ: البَابُ الأَوَّلُ:

«فَعَلَ يَفْعُلُ»، مَوْزُونُهُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ»، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحًا فِي المَاضِي وَمَضْمُومًا فِي المُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عمرًا. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ.

المُجَرَّدُ في اللغة: اسم مفعول بمعنى «المَنْزُوع»؛ تقول: جَرَّدْتُ الشيءَ إذا نَزَعْتَ عنه شيئا أو أشياء، ومنه: تَجَرَّدَ فلان مِنْ ثِيَابِهِ إذا نزعها.

وفي الاصطلاح: خُلُوُّ الكَلِمَةِ مِنَ الزَّوَائِدِ.

فالمجرد من الأفعال: هو الفعل الماضي الذي تَجَرَّدَ عن حرف زائد؛ أي: تكون حروفُه أصليةً لا زيادة فيها، ولا يَسقط منها حرفٌ في جميع التصاريف إلا لعلة.

بشرط أن يكون للمفرد الغائب المذكر؛ فخرج نحو: «ضَرَبَتْ وَضَرَبُوا وَضَرَبَا».

والفِعْلُ المَزِيدُ: كُلُّ فِعْلٍ مُجَرَّدٍ زِيدَ فيه[(١)] زيادةٌ تسقط في بعض التصاريف.

مثلا إن قلتَ: «ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، واضْرِبْ، وَضَارِبٌ، وَمَضْرُوبٌ، وضَرَّابٌ، ومَضْرِبٌ، ومَضْرَبٌ، وَضَرَبَةٌ، وضُرَّابٌ، ومِضْرَبَةٌ، ومِضْرَبٌ، وضَارِبَانِ، وضَارِبُونَ، وأَضْرَابٌ، وَأَضْرُبٌ، وَأَضْرَبَ، وَضَرَّبَ، وَضَارَبَ، وانْضَرَبَ، وَتَضَرَّبَ، وَتَضَارَبَ، واسْتَضْرَبَ إلخ..». فما بقي في هذه التصاريف وغيرها من الأحرف فهو أصلي؛ وهو الضاد، والراء، والباء، وما سواها يكون مزيدا.

(١) هذا من باب التغليب، وإلا فقد تَستعمل العربُ الفعلَ مزيدا من غير أن تستعمله مجردا؛ كالفعل «تَكَلَّمَ»، ويُعرف الحرف الزائد بواحد من عشرة أمور، لا تأتيك هنا، **منها**: عدم سقوطه في بعض التصاريف، ومعرفة الاشتقاق.

وكل من الفعل المجرد والمزيد قسمان:

فالْمُجَرَّدُ من الأفعال: «ثلاثي، ورباعي[(١)]».

أما الثلاثي فله ثلاثة أبواب؛ هي: «**فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ**»، ويأتي المضارع من هذه الأبواب الثلاثة على ستة أبواب، ثلاثة منها لباب «**فَعَلَ**»؛ وهي: «**فَعَلَ يَفْعُلُ، وَفَعَلَ يَفْعِلُ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ**»، واثنان منها لباب «**فَعِلَ**»؛ وهما: «**فَعِلَ يَفْعَلُ، وَفَعِلَ يَفْعِلُ**»، وواحد لباب «**فَعُلَ**»؛ وهو: «**فَعُلَ يَفْعُلُ**»، **تتلخص في الجدول التالي:**

الماضي الثلاثي المجرد	المضارع منه	مثال عليهما
فَعَلَ	يَفْعُلُ	نَصَرَ يَنْصُرُ
فَعَلَ	يَفْعِلُ	ضَرَبَ يَضْرِبُ
فَعَلَ	يَفْعَلُ	فَتَحَ يَفْتَحُ
فَعِلَ	يَفْعَلُ	عَلِمَ يَعْلَمُ
فَعِلَ	يَفْعِلُ	حَسِبَ يَحْسِبُ
فَعُلَ	يَفْعُلُ	حَسُنَ يَحْسُنُ

فالفاء في كل أبواب الماضي مفتوحة أبدا، وفي المضارع ساكنة أبدا من حيث الأصل، والخلاف بين الأبواب إنما يكون في حركة العين، أما لام الكلمة فلا مبحث للصرفيين فيها أصالة؛ بل يُبحث فيها نحويا من حيث الإعراب والبناء.

---

(١) فإن قلتَ: لماذا لا يُوجد فِعْلٌ على خمسة أحرف أصول؟

قلتُ: للنحاة تعليلات، وكلها مردود عليها، والصحيح أن العرب لم تنطق به، واللغة سماعية، فليس عندنا فِعْلٌ خماسي مجرد، خلافا للخليل رحمه الله؛ حيث يُفهم من كلامه الذي نقله عنه الليث في «مقدمة العين» (١/ ٤٩) «أَنَّ نحو: «اسْحَنكَكَ، واقْشَعَرَّ، واسْحَنفَرَ، واسْبَكَرَّ» مزيد بهمزة الوصل، وأصله على خمسة أحرف أصول»، أما الأسماء فمنها ما هو على خمسة أحرف؛ نحو: «سَفَرْجَلٍ، وجَحْمَرِشٍ».

وأما **الرباعي المُجَرَّدُ فله باب واحد**؛ وهو «**فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ**» كـ «**دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ**».

والمزيد من الأفعال قسمان: «**مزيد على الثلاثي، ومزيد على الرباعي**»، وكل منهما ينتهي بالزيادة عليه إلى ستة أحرف.

فمزيد الثلاثي ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما زِيدَ فيه حرفٌ واحد؛ وهو ثلاثة أبواب: «فَعَّلَ، وأَفْعَلَ، وفَاعَلَ».

والثَّانِي: مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ؛ وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ: «**اِنْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ**».

والثَّالِثُ: مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ[1]؛ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ: «**اسْتَفْعَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَالَّ**».

ومزيد الرباعي ينقسم إلى قسمين:

الأول: مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ: «**تَفَعْلَلَ**».

والثَّانِي: مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ؛ وَهُوَ بَابَانِ: «**افْعَنْلَلَ، وافْعَلَلَّ**».

فتكون أقسام الفعل المزيد خمسةً، مع قسمين للمجرد فتصير سبعة أقسام.

ثم هناك ما يُسمى بالإلحاق، فكلٌّ من الرباعي المجرد والمزيد له ملحقات ستأتيك في بابها إن شاء الله.

* * *

---

(١) **فإن قلتَ**: لماذا لا يُزاد عليه قسم رابع وهو ما زِيدَ فيه أربعةُ أحرف، فيكون بالزيادة سبعة أحرف؟
قلتُ: لا يصح؛ لأن الفعل لا يَزيد في لسان العرب على ستة أحرف لثقله، فليس عندنا فِعْلٌ على سبعة أحرف، لكنه موجود في مزيد الأسماء؛ نحو: «**اسْتِغْفَارٍ**» مصدر «**اسْتَغْفَرَ**».

قوله:

«الباب الأول»

إذا قال أحد من الصرفيين: «وهو من الباب الأول»، فإنه يريد به هذا البابَ غالبا، وكذا الترتيب على ما سيأتيك من الأبواب، غير أن بعضهم يقدم ويؤخر، وقد جمعها شيخنا محمد علي آدم الأثيوبي -حفظه الله- في الفوائد السمية، **فقال:**

قَدْ ضَبَطُوا الفِعْلَ الثُّلَاثِيَّ إِذَا ... كَانَ مُجَرَّدًا بِسِتَّةٍ خُذَا

فَأَوَّلُ الأَبْوَابِ بَابُ نَصَرَا ... وَضَرَبَتْ تَضْرِبُ ثَانِيًا جَرَى

وَفَتَحَتْ تَفْتَحُ ثَالِثًا وَرَدْ ... وَعَلِمَتْ تَعْلَمُ رَابِعًا يُعَدْ

وَشَرُفَتْ تَشْرُفُ بَابٌ خَامِسُ ... وَحَسِبَتْ تَحْسِبُ بَابٌ سَادِسُ

وكان الشيخ قد نظمها في الطبعة الأولى بطريقة أخرى غير التي ذكرتُها.

وقوله: «**فَعَلَ يَفْعُلُ، مَوْزُونُهُ**» أي: مثاله «**نَصَرَ يَنْصُرُ**». ومثله: «**قَتَلَ يَقْتُلُ، وخَرَجَ يَخْرُجُ، ونَدَبَ يَنْدُبُ**».

وقوله: «**وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحًا فِي المَاضِي وَمَضْمُومًا فِي المُضَارِعِ**».

يعني: على الأصل كما في الأمثلة السابقة، إلا إن كان الفعلُ معتلا فهذا له أحكامه، كما في نحو: «**قَالَ يَقُوْلُ**»، حصل في «قَالَ» إعلال بالقلب، وفي «**يَقُوْلُ**» إعلال بالنقل، فالعين في كليهما «**ساكنة**» وقد كانت في الأصل متحركةً بالفتح؛ لأن «**قَالَ**» أصله «قَوَلَ»، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح «**قَالَ**»، و «**يَقُوْلُ**» أصله «**يَقْوُلُ**» من باب «**فَعَلَ يَفْعُلُ**» فنُقلت حركة الواو -التي هي الضمة- إلى القاف؛ فصار «**يَقُوْلُ**».

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا**». قد عُرِفَ ذلك بالتتبع والاستقراء.

وقوله: «**وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا**». **أي**: على قلة، فاللازم من باب «**فَعَلَ يَفْعُلُ**» كثير في نفسه، لكنه قليل مقارنةً مع المتعدي من نفس الباب.

وقوله: «**مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا**». وقول الله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران:١٢٣]، وقوله -تعالى-: ﴿يَنصُرُ مَن يَشَآءُ﴾ [الروم:٥].

وقوله: «**وَالمُتَعَدِّي: هُوَ مَا يَتَجَاوَزُ فِعْلَ الفَاعِلِ إلى المَفْعُولِ بِهِ، وَاللازِمُ: هُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فِعْلَ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ**».

يعني: أن الفعل المُتَعَدِّيَ أو المُتَجَاوِزَ أو الوَاقِعَ ما رَفَعَ فاعلا وَنَصَبَ مفعولا به، «**نحو**: **نَصَرَ زيدٌ عمرًا**» فالفعل نَصَرَ متعدٍّ؛ لكونه نصب مفعولا به وهو «**عمرًا**»، فَوَقَعَ النَّصْرُ من زيد على عمرو، وإن كان قولُه أدقَّ لشيء لا يأتيك هنا.

والفعل «**اللَّازِم**» أو القَاصِر ما رَفَعَ فاعلا ولم يَنْصِبْ مفعولا به، **نحو**: «**خَرَجَ زَيْدٌ**». فاقتصر الجلوس على فاعله ولم يجاوزه. وهذا بناء على أنه لا واسطة بينهما.

لكن قد ينصب الفعلُ اللازمُ حالا مثلا؛ **كما قال -تعالى-**: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء:١٠٠]. فالفعل «**يخرج**» فعل لازم، وقد نصب حالا وهو «**مهاجرا**»، فالنظر يكون إلى المفعول به لا غير، أما غيرُ المفعول به من المفاعيل فلا مانع من أن ينصبها الفعلُ اللازمُ.

وربما كان الفعلُ الواحدُ متعديًا ولازمًا باعتبار واحد أو باعتبارين؛ **كما قال ابن مالك في** «**الكافية الشافية**»:

وجُمِعَ اللُّزُومُ والتَّعَدِّي لِوَاحِدٍ مَعَ اتِّحَادِ القَصْدِ
وجُمِعَا مَعَ اخْتِلَافِ المُعْتَبَرْ نَحْوُ فَغَرْتُ الفَمَ والفَمُ فَغَرْ

❊ ❊ ❊

البَابُ الثَّانِي

«فَعَلَ يَفْعِلُ»، مَوْزُونُهُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتُوحًا فِي المَاضِي وَمَكْسُورًا فِي المُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ.

قوله: «فَعَلَ يَفْعِلُ»، مَوْزُونُهُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ». مثله: «لَطَمَ يَلْطِمُ، وحَطَبَ يَحْطِبُ، ووَصَلَ يَصِلُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ».

وقوله: «مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا».

لأن الضرب خَرَجَ مِن زيد ووقع على عمروٍ، وكما في قوله -تعالى-: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ [النحل:٧٥]، وقوله -تعالى-: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ﴾ [إبراهيم:٢٥]

لكنَّ الفعل «ضَرَبَ» قد يكون لازما إذا كان بمعنى سَارَ وَذَهَبَ، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء:١٠١]، وقوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾ [النساء:٩٤]، **ويقال**: ضَرَبَتِ الطَّيْرُ؛ إذا ذَهَبَتْ، وربما تعدي بالحرف، ثم الفعل ضرب له معان كثيرة كما هو مبسوط في موضعه.

وقوله: «وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ».

فالجلوس لم يتجاوز زيدًا، بل وقع في نفسه؛ أخرج الشيخان عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغَسْلُ».

وأخرجا عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

وكالفِعْل «نَزَلَ»؛ في قوله -تعالى-: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣]، وقوله -تعالى-: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد:٤].

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

«فَعَلَ يَفعَلُ»، مَوْزُونُهُ: «فَتَحَ يَفْتَحُ»، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتوحًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ أَحَدًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وَهِيَ سِتَّةٌ: الحَاءُ، وَالخَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالغَيْنُ، وَالهَاءُ، وَالهَمْزَةُ. وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ.

قوله: «فَعَلَ يَفعَلُ»، مَوْزُونُهُ: «فَتَح يَفْتَحُ». مثله: «جَزَأَ يَجْزَأُ، وذَهَبَ يَذْهَبُ، وفَتَحَ يَفْتَحُ، وبَعَثَ يَبْعَثُ».

وقوله: «بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ أَحَدًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وَهِيَ سِتَّةٌ: الحَاءُ، وَالخَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالغَيْنُ، وَالهَاءُ، وَالهَمْزَةُ».

يعني: أن الفعل المضارع لا يأتي من باب «**فَعَلَ**» على وزن «**يَفْعَلُ**» بفتح العين إلا كانت عينُه أو لامُه حرفا من حروف الحلق الستة؛ لأن هذه الأحرف ثقيلة، والفتح خفيف.

فمثال حلقي العين: «**نَحَرَهُ يَنْحَرُهُ، وَفَخَرَ يَفْخَرُ، وبَعَثَهُ يَبْعَثُهُ، وَفَغَرَه يَفْغَرُه، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وسَأَلَه يَسْأَلُه**».

ومثال حلقي اللام: «**فَتَحَهُ يَفْتَحُهُ، وشَمَخَ يَشْمَخُ، وَصَرَعَهُ يَصْرَعُهُ، وَنَزَغَ يَنْزَغُ، وَنَدَهَ يَنْدَهُ، وقَرَأَهُ يَقْرَؤُهُ**».

وأَمَّا إذا كان من المضارع من باب «فَعَلَ» على غير ما ذَكَرَهُ فله حالتان:

الأولى: أن يجيء المضارع على غير وزن «**يَفْعَلُ**» مع كونه حَلْقِيَ العين أو اللام؛ كَأَنْ يأتي من باب «**يَفْعِلُ**» بالكسر، أو «**يَفْعُلُ**» بالضم، أو منهما معا، أو بالفتح المقيس والكسر المحفوظ، أو من الأبواب الثلاثة، ولذلك قال «**بِشَرْط**». وهذه

إشارة منه إلى أنه قد يتخلف هذا الشرط، ووجود الشرط لا يستلزم وجودَ المشروط.

فمثال الضم: «**دَخَلَ يَدْخُلُ، وَنَفَخَ يَنْفُخُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ، وطَلَعَ يَطْلُعُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَصَرَخَ يَصْرُخُ، وَبَزَغَ يَبْزُغُ، وَبَلَغَ يَبْلُغُ، وَنَخَلَ يَنْخُلُ، وَزَعَمَ يَزْعُمُ**».

ومثال الكسر: «**نَأَمَ يَنْئِمُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ، ونَعَقَ يَنْعِقُ**».

ومثال ما اشتهر بالفتح المقيس والضم المحفوظ: «**صَبَغَ يَصْبَغُ وَيَصْبُغُ، وَدَبَغَ يَدْبَغُ وَيَدْبُغُ، ونَهَبَ يَنْهَبُ ويَنْهُبُ**».

ومثال ما اشتهر بالفتح المقيس والكسر المحفوظ: «**مَنَحَ يَمْنَحُ وَيَمْنِحُ، وَنَضَحَ يَنْضَحُ وَيَنْضِحُ، ونَغَمَ يَنْغَمُ ويَنْغِمُ**».

وربما اشتهر من الأبواب الثلاثة، نحو: «**رَجَحَ يَرْجَحُ وَيَرْجِحُ وَيَرْجُحُ، وَنَبَعَ يَنْبَعُ وَيَنْبِعُ وَيَنْبُعُ، وجَنَحَ يَجْنَحُ ويَجْنِحُ ويَجْنُحُ، وَنَهَقَ يَنْهَقُ ويَنْهِقُ ويَنْهُقُ**».

الثانية: أن يجيء الفعلُ المضارعُ على وزن «**يَفْعَلُ**» وليست عينُه ولا لامُهُ حرفا من حروف الحلق؛ حينئذ له حالتان:

الأولى: أن يكون محفوظا؛ نحو: «**أَبَى يَأْبَى**»، **والثانية**: أن يكون من تداخل اللغات، نحو: «**رَكَنَ يَرْكَنُ، وقَلَى يَقْلَى**».

وقد كان القياس في مضارع الفعل «أَبَى» الكسر؛ لأنه يائي اللام، كالفعل «**مَشَى يَمْشِي، وَرَمَى يَرْمِي**»، وهذه من جوالب الكسر، إلا أنه قد سُمع بالوجهين: «**أَبَى يَأْبَى وَيَأْبِي**» فالكسر قياسي، والفتح سماعي، والسماع فيه أفصح من القياس؛ لأنه الوارد في القرءان.

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا**» **أي**: راجع لمثل ما سبق في البابين السابقين من كونهما متعديين، **وأيضا**: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لفعل مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ آضَ يَئِيضُ، **لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ**». وفَتَحَ هنا ضد سَدَّ أو أَغْلَقَ، هذا أصل معناه، قال -تعالى-: ﴿**فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ**﴾ [القمر: ١١].

وربما كان بمعنى «بَسَطَ أو صَبَّ»، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:٩٦]، وقوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام:٤٤]، وقال -تعالى-: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر:٢]، وربما تعدى بالحرف.

وقوله: **وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ.**

فلم يتجاوز الذَّهَابُ زيدًا إلى غيره، بل وقع في نفسه، كما قال -تعالى-: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ﴾ [هود:٧٤]، وقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال:٤٦].

* * *

البَابُ الرَّابِعُ

«فَعِلَ يَفْعَلُ»، مَوْزُونُهُ: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي، وَمَفْتوحًا فِي المُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَجِلَ زَيْدٌ.

قوله: «فَعِلَ يَفْعَلُ، مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ». مثله: «رَحِمَ يَرْحَمُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ، وصَعِدَ يَصْعَدُ، وعَلِمَ يَعْلَمُ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا». غير صحيح، بل اللزوم فيه أكثر من التعدي، دليل ذلك أنني تتبعتُ الأفعالَ التي من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ» فوجدتُ أكثرَها لازمة.

وقوله: «مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ».

ونحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال:٢٣]، وقوله -جل وعلا-: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:٣].

وقوله: وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَجِلَ زَيْدٌ».

وقوله -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحجر:٥٣]، وقال: ﴿قَالُواْ لَا تَوْجَلْ﴾ [الحج:٣٥].

* * *

البَابُ الخَامِسُ

«**فَعُلَ يَفْعُلُ**»، مَوْزُونُهُ: «**حَسُنَ يَحْسُنُ**». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُومًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا، نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ.

قوله: «**فَعُلَ يَفْعُلُ، مَوْزُونُهُ حَسُنَ يَحْسُنُ**». مثله «**كَرُمَ يَكْرُمُ، وظَرُفَ يَظْرُفُ، وَشَرُفَ يَشْرُفُ، وَضَخُمَ يَضْخُمُ**»، ولا يوجد في لسان العرب «**فَعُلَ يَفْعِلُ**» ولا «**فَعُلَ يَفْعَلُ**»، وما سُمع منهما فهو من تداخل اللغات؛ نحو: «**لَبُبَ يَلْبَبُ**».

والمُرَادُ بتداخل اللُّغَاتِ في الفِعْلِ:

أن يكون الفعل واردًا من بابين، كالفعل «**لبب**»، فينطقه قومٌ بالضم «**لَبُبُ**»، وقم بالكسر «**لَبِبَ**» ثم يُصْبِحُ مضارعُهُ عند عامة العرب مشتهرا ببناء واحد منهما، وهو «**يَلْبَبُ من لَبِبَ**»، حينئذ يُستغنى به عن «**يَلْبُبُ**» الذي هو مضارع «**لَبُبَ**»، وهذا تعليل افتراضي حتى تستقيم القواعد، وإلا فدعوى تداخل اللغات ليس عليها بينة.

قوله: «**وَبِنَاؤُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا، نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ**».

ذلك لأنه يأتي غالبا للأفعال الغَرِيزِيَّةِ وأفعالِ الطَّبَائِعِ والنُّعُوتِ؛ فَيَخْتَصُّ أَثَرُهُ بالفاعل ويلازمه لا يتجاوزه؛ كما قال الله -تعالى-: ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان:٧٦]، وأما ما سُمع منه متعديا؛ نحو: «**رَحُبَتْكَ الدَّارُ**»، فهو شاذ على تقدير حذف حرف الجر؛ إذ كان أصله «**رَحُبَتْ بِكَ الدارُ**»، ثم حُذِفَتْ الباء تخفيفا لكثرة الاستعمال، أو على تضمين الفعل «**رَحُبَ**» معنى الفعل «**وَسِعَ**»، أي: وَسِعَتْكَ الدَّارُ، ولم يَحْكِ الخَلِيلُ غَيْرَهُ مما شذ، وحكى بعضهم فعلا آخر وهو «**طَلُعَ اليَمَنَ**» على تضمينه معنى «**بَلَغَ**»، والصواب أنه «**طَلَعَ**» من باب «**فَعَلَ**».

❋ ❋ ❋

البَابُ السَّادِسُ

«فَعِلَ يَفْعِلُ»، مَوْزُونُهُ: «حَسِبَ يَحْسِبُ». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ.

قوله: «البَابُ السَّادِسُ: فَعِلَ يَفْعِلُ»، مَوْزُونُهُ: «حَسِبَ يَحْسِبُ». هذا الباب سماعي، أما القياسي فهو الباب الرابع باب: «فَعِلَ يَفْعَلُ»؛ وذلك لاختلاف حركة العين فيه، ولكثرة الاستعمال، فهو قياسي لذلك، خلافا للباب السادس «فَعِلَ يَفْعِلُ»؛ إذ تتوافق فيه حركة العين، وهذا على خلاف الأصل، ولم يُسمع منه إلا ثمانية عشر فعلا؛ هي: «وَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَرِيَ يَرِي، ووَجِدَ يَجِدُ، ووَقِهَ يَقِهُ، ووَكِمَ يَكِمُ، ووَرِكَ يَرِكُ، ووَعِقَ يَعِقُ، وَوَهِمَ يَهِمُ، وآنَ يَئِينُ، وَوَعِمَ يَعِمُ، وطَاحَ يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتِيهُ» على خلاف في «طَاحَ، وَتَاهَ، وَوَرِمَ، وَوَرِعَ».

وما سواها سُمع بالوجهين؛ الفتح المقيس والكسر المحفوظ، وهي: «حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، وَوَغِرَ يَغِرُ ويَوْغَرُ، وَوَحِرَ يَحِرُ ويَوْحَرُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ، وَبَئِسَ يَبْئِسُ ويَبْئَسُ، وَوَلِهَ يَلِهُ وَيَوْلَهُ، وَيَبِسَ يَيْبِسُ وَيَيْبَسُ، وَيَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْأَسُ، وَوَهِلَ يَهِلُ وَيَوْهَلُ، ووَلِغَ يَلِغُ وَيَوْلَغُ، وَوَبِقَ يَبِقُ ويَوْبَقُ، وَوَحِمَتْ تَحِمُ وتَوْحَمُ»، وقد حكى سيبويه في «كتابه» (٤/ ٥٤) الفتحَ قياسا في «وَرِعَ يَوْرَعُ».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا».

غير صحيح أيضا، بل يأتي لِلُّزوم غالبا، وقلَّ أنْ يأتي متعديا، ودليل ذلك التتبع والاستقراء؛ ولأنه لا يكون التعدي أكثر إلا في أبواب «فَعَلَ».

وقوله: «مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا».

فقد تعدى «حَسِبَ» لمفعولين؛ قال -تعالى-: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٢١٤]، وقال -تعالى-: ﴿يَحْسِبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة:٢٧٣]، على قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف بن هشام.

وقوله: «وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ».

لو مثل بغير الفعل «وَرِثَ» كـ «وَهِمَ زَيْدٌ» لكان أحسن؛ لأن الفعل «وَرِثَ» يأتي متعديا كثيرا، بل لم يأت في القرءان إلا متعديا؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل:١٦]، وقال -تعالى-: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١].

وقال الأعشى:

طَرِفُونَ وَلَّادُونَ كُلَّ مُبَارَكٍ أَمِرُونَ لَا يَرِثُونَ سَهْمَ القُعْدُدِ

وقال الشاعر:

وَرِثْنَاهُنَّ عَنْ آبَاءِ صِدْقٍ وَنُورِثُهَا إِذَا مِتْنَا بَنِينَا

وربما جاء «وَرِثَ» لازما على قلة، وربما تعدى بالحرف، كما في قول العرب: «**وَرِثَ فُلَانٌ هذا قَبْلَ أَنْ يُنْفَسَ فُلَانٌ**» أي: قَبْلَ أن يُوْلَدَ، وقولهم: «**وَرِثَ فُلَانٌ بِالقُعْدُدِ**»، وقولهم: «**وَرِثَ فُلَانٌ بِالإِقْعَادِ**».

* * *

تنبيهات

١- كل هذه الأبواب الستة تكون متعدية ولازمة، إلا باب «**فَعُلَ يَفعُلُ**» فلا يكون إلا لازما لِمَا سبق بيانه.

٢- باب «**فَعِلَ**» بكسر العين لا يأتي مضارعه من باب «**يَفْعُلُ**»، وما سُمع منه من باب «**يَفْعُلُ**» فهو من تداخل اللغات، نحو: «**مِتَّ تَمُوتُ، ودِمتَ تَدُومُ**»؛ إذ جاء مضارعهُمَا على «**يَفعُلُ**»؛ لأنهم قد قالوا فيهما: «**مُتَّ، ودُمْتَ**»، ومثله «**فَضِلَ يَفْضُلُ**»، فالماضي من باب «**عَلِمَ**»، والمضارع من باب «**يَنْصُرُ**».

٣- لهذه الأبنية معان:

فوزن «**فَعِلَ**» يأتي غالبا للدلالة على النعوت الملازمة، نحو: «**شَنِبَ ثَغْرُهُ**»، إذا كان في أسنانه بياض، ويأتي للأعراض، كالمرض، نحو: «**جَرِبَ، وتَلِفَ**»، واللون، نحو: «**حَمِرَ، وصَفِرَ**»، ويأتي للمطاوعة، نحو: «**جَدَعْتُهُ فَجَدِعَ**»، وغير ذلك.

ووزن «**فَعُلَ**» غالبا ما يأتي للأوصاف والطبائع والغرائز، نحو: «**غَرُبَ، وخَبُثَ، وظَرُفَ**».

ووزن «**فَعَلَ**» يأتي غالبا للنعوت اللازمة، والأعراض، والأمراض، والألوان، وهو البناء الأوحد الذي يأتي لكل المعاني؛ ولذلك يَصعب حصر معانيه.

٤- كل باب خالفت حركةُ عَيْنِهِ في الماضي حركةَ عَيْنِهِ في المضارع فهو من دَعَائِمِ الأبواب؛ إذ الأصل التخالف؛ وهي ثلاثة: «**فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ**» أما الثلاثة الأخر فلا تُسمى دعائم الأبواب؛ لتوافق حركة العين فيها.

❊ ❊ ❊

ثانيا: الفِعْلُ الثُّلاثِيُّ المَزِيدُ فيه

وَاثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ

«أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ.

قوله: «وَاثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْهَا» أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين **«لِمَا» أي:** لِفِعْلٍ **«زَادَ عَلَى» الفعل «الثُّلَاثِيِّ»** المجرد، وتُسمى الأفعالُ المزيدةُ عند بعض الصرفيين كالجرجاني بالأفعال المُنْشَعِبَةِ، **ويقال للمزيد أيضا:** ذو الزيادة.

وقوله: «النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا» أي: فِعْلٌ **«زِيدَ فِيهِ» أي:** في بنائه **«حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ»** المجرد فيصبح رباعيا بالزيادة **«وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ»** من حيث الزيادة عليه؛ لأنه إما مزيد بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة أحرف.

وقوله: «البَابُ الأَوَّلُ: أَفْعَلَ يُفْعِلُ» بضم حروف المضارعة في جميع أبواب الرباعي **«إِفْعَالًا»** بكسر الهمزة في المصدر حتى لا يلتبس بوزن **«أَفْعَالٍ»** كَـ **«أَعْلَامٍ»**، وهو من أوزان الجموع، **مَوْزُونُهُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا»**، ومثله: **«أَحْسَنَ يُحْسِنُ إِحْسَانًا، وَأَحْكَمَ يُحْكِمُ إِحْكَامًا، وَأَشْرَفَ يُشْرِفُ إِشْرَافًا، وَأَعْلَمَ يُعْلِمُ إِعْلَامًا»**.

وأنت تلحظ أن المؤلف قد ذَكَرَ المَصَادِرَ في المَزِيدِ فيه، خلافا للثلاثي فلم يذكر مصادره؛ ذلك لكثرتها، ولكونها سماعية في الغالب فلا تناسب المبتدئَ.

وقوله: وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ» أي: بسبب زيادة **«الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ»**، لأن أصله من الثلاثي «كَرُمَ».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا». أي: لتعدية الفعل الثلاثيِّ اللازمِ؛ لأن الهمزة من معانيها التعدية، وهو المعنى الذي يأتي عليه غالبا وزن «أَفْعَلَ»، وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ففارق معناه الثلاثيَّ بهذه الزيادة.

وقوله: «مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا».

أي: مثال المتعدي مثل.... وهذا حشو، فلو قال: مثال المتعدى: «أكرم زيدٌ عمرا»، أو: «مثال المتعدي قول ....» من غير تكرار «نحو» لكان أفصح؛ لأن «نحو» بمعنى «مثل»، فهو حشو كان ينبغي له أن يستغني عنه.

ومن الأمثلة قوله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر:١٥]، وأخرج الشيخان عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ... الحديث». فهذا متعدٍّ، وقد كان الثلاثيُّ منه لازما؛ لأنك تقول: «كَرُمَ زَيْدٌ».

وقد جاء المصدر في قوله -تعالى-: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وقوله -تعالى-: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٧٨].

ومِثْلُ «أَكْرَمَ» الفِعْلُ «أَحْسَنَ»؛ ذكر الله -جل وعلا- عن يوسف -عليه السلام- قولَه: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾ [يوسف:٢٣]، وقال -تعالى-: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٤]، وقال -تعالى-: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [الأحقاف:١٥].

وقوله: «وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا». أي: على قلة.

وقوله: «وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ». ومثله: «أَنْسَلَ الرِّيشُ، وأَفْطَرَ الصَّائِمُ»؛ كما في الحديث الذي أخرجه الشيخان من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، فيه أن النبي ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَا هُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

ووزن أفعل له معان مشهورة، منها:

١ - «التَعْدِيَةُ». وهي جعلُ الفعلِ اللازمِ متعديًا؛ نحو: «أَجْلَسْتُ زيدا»، وقد كان الثلاثي منه لازما؛ لأنك تقول: «جَلَسَ زيدٌ»، فإن كان الفعل الثلاثي متعديا

لمفعول واحد صار متعديا لمفعولين بهمزة التعدية، نحو: «**قَرَأَ زيدٌ القرءانَ**»، فإذا قلتَ: «**أقرأتُ زيدًا القرءانَ**» تعدى لمفعولين، فإن كان متعديا لمفعولين صار متعديا إلى ثلاثة مفاعيل، كما في باب «**أَعْلَمَ وَأَرَى**»؛ نحو: «**أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا**».

٢- «**الصَّيْرُورَةُ**»؛ نحو: «**أَوْرَقَ الشَّجَرُ**» إذا صار ذا وَرَقٍ، «**وأَطْفَلَتِ الظَّبْيَةُ**» إذا وَضَعَتْ؛ قالَ **لَبِيدٌ**:

فَعَلَا فُرُوعَ الأَيْهُقَانِ وأَطْفَلَتْ ... بِالجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا ونَعَامُهَا

٣- «**الكَثْرَةُ**»؛ نحو: «**أَثْمَرَ البُسْتَانُ**» يَعْنِي: كَثُرَ ثَمَرُهُ.

٤- «**الحَيْنُونَةُ**»؛ نحو: «**أَحْصَدَ الزَّرْعُ**»: يَعْنِي: حَانَ وَقَرُبَ وقتُ حَصَادِهِ.

٥- «**الإِزَالَةُ**»؛ نحو: «**أَقْذَيْتُ عينَ زيدٍ**» يعني: أَزَلْتُ القَذَى عن عينه.

٦- «**الوِجْدَانُ**»؛ نحو: «**أَشْجَعْتُ زيدًا**» يعني: وجدتُه شجاعا.

٧- «**التَّعْرِيضُ أو العَرْضُ**»؛ نحو: «**أَرْهَنَ البيتَ**» يعني: عَرَضَهُ للرَّهْنِ.

٨- «**الدخول في مكان معين، أو زمان معين**»؛ نحو: «**أصبحَ زيدٌ**»، إذا دخل عليه الصبح، أو «**أَعْرَقَ زيدٌ**»، إذا دخل العِراق؛ **قال المُمَزَّقُ العَبْدِيُّ**:

فإن تُتْهِمُوا أُنْجِدْ خِلَافًا علَيْكُمُ ... وإنْ تُعْمِنُوا مُسْتَحْقِبِي الحَرْبِ أُعْرِقِ

وقال الراعي النميري:

أبا مَالِكٍ سَارَ الذي قد صَنَعْتُمُ ... فَأَنْجَدَ أَقْوَامٌ بِذَاكَ وأَعْرَقُوا

٩- «**لمطاوعة وزن «فَعَّلَ»**»؛ نحو: «**جَلَّسْتُ زيدًا فأجْلَسَ**».

١٠- قد يأتي بمعنى الثلاثي؛ نحو: «**سَقَى وَأَسْقَى، وسَرَى وأَسْرَى**».

١١- ربما جاء دون أن يكون له ثلاثي؛ نحو: «**أَلْفَى**».

١٢- «**الدعاء**»؛ نحو: «**أَسْقَيْتُهُ**». أي: دَعوتُ له بالسُّقْيَا؛ **قال ذو الرُّمَّةِ**:

وأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ ومَلَاعِبُهُ

البَابُ الثَّانِي

«فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيْلًا»، مَوْزُونُهُ: «فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ؛ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ. وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ؛ نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبِلُ. وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ؛ نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ.

قوله: «**فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيْلًا، مَوْزُونُهُ فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا**» مثله: «**قَدَّمَ يُقَدِّمُ تَقْدِيمًا، وَقَتَّلَ يُقَتِّلُ تَقْتِيلًا، وَخَرَّجَ يُخَرِّجُ تَخْرِيجًا، وَوَضَّحَ يُوَضِّحُ تَوْضِيحًا، وَكَرَّمَ يُكَرِّمُ تَكْرِيمًا**»، وربما جاء المصدر على «**فِعَّالٍ وَفِعَالٍ**»؛ نحو: «**كَذَّبَ كِذَّابًا وَكِذَابًا**».

وقوله: «**وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ**» وهو مذهب الخليل؛ لأنه حرف ساكن فأحرى به أن يكون مزيدًا، **وقيل**: بل الحرف الزائد هو الثاني، **أي**: بين العين واللام، وهو قول الجماهير؛ لأن أكثر المزيد يكون في آخر الكلمة، وجَوَّزَ سيبويه القولين.

وقوله: «**مِنْ جِنْسٍ**» أي: من مِثْلِ «**عَيْنِ فِعْلِهِ**». **أي**: بتضعيف عينه، فالفعل «فَرَّحَ» أصله الثلاثي «فَرِحَ» فصار بالزيادة «فَرْرَحَ» فحصل إدغام فصار «فَرَّحَ».

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ؛ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ**».

أي: أَكْثَرَ من التَّطْوَافِ، فهذا تكثير في الفعل؛ لأن الفاعل واحد وهو زيد، والمفعول واحد وهو الكعبة، لكنَّ الفعل طَوَّفَ فعل لازم لا يتعدى إلا بالباء خلافا لقول المؤلف، ولم يرد في القرءان الكريم إلا لازما؛ قال تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩]، **فالصواب أن يقال**: طَوَّفَ الرَّجُلُ، أو طَوَّفَ بالكَعْبَةِ.

وقوله: «**وَقَدْ يَكُونُ**» التكثير «**فِي الفَاعِلِ؛ نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبْلُ**».

أي: كَثُرَ فيهم المَوْتَى، فهذا تكثير في الفاعل؛ لأن الفعل «مَوَّتَ» يدل على وقوع الحدث مرة واحدة؛ والفاعل متعدد وهو الإبل.

وقوله: «**وَقَدْ يَكُونُ**» التكثير «**فِي المَفْعُولِ**» به «**نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ الأبْوَابَ**».

فالفعل واحد، والفاعل واحد، والمفعول متعدد، فالتكثير وقع في المفعول.

ولو قلتَ: «**غَلَّقَ زَيْدٌ البابَ**». لَدَلَّ على تكثير الفعل لا المفعول، ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣].

ويأتي وزن «فَعَّلَ» في لسان العرب لمعان أخر غير التكثير، منها:

١- «**النسبةُ**»؛ كقول: «**فسَّقْتُ زيدًا، أو كفَّرتُ زيدًا**» أي: نَسَبْتُهُ إلى الفسق أو الكفر.

٢- «**الصَّيْرُورَةُ**»؛ نحو: «**حَجَّرَ الطينُ**»، يعني: صار الطين كالحجر في الجمود.

٣- «**التَّوَجُّهُ إلى مكان أو زمان معين**»؛ نحو: «**شرَّقْتُ، وغرَّبْتُ**»؛ يَعْنِي: تَوَجَّهْتُ إلى الشرق والغرب.

٤- «**النَّحْتُ**»: وهو اختصار حكاية شيء ما، فمن الأوزان التي يكون عليها النحت وزن «**فَعَّلَ**»؛ نحو: «**سَبَّحَ، وهَلَّلَ**».

٥- وقد يَرِدُ وزن «**فَعَّلَ**» على أصله؛ نحو: «**فَكَّرَ**» فيُراد به مطلق الفعل؛ **أي**: فَعَلَ التَّفْكِيرَ، وربما جاء بمعنى الثلاثي؛ نحو: «**فَتَشَ المَتَاعَ وَفَتَّشَهُ**».

٦- «**التَّعْدِيَةُ**»؛ نحو: «**فَرَّحْتُ زيدًا**».

٧- «**الإِزَالَةُ**»؛ نحو: «**جَلَّدْتُ البَعِيرَ**»؛ **أي**: أزلت جِلْدَهُ.

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

«فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالًا وَفِيعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا وَقِيتَالًا».
وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِلوَاحِدِ. مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَمِثَالُ الْوَاحِدِ نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللهُ.

قوله: «**فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالًا وَفِيعَالًا**»، **مَوْزُونُهُ**: «**قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا وَقِيتَالًا**». مثله: «**خَاصَمَ يُخَاصِمُ مُخَاصَمَةً وَخِصَامًا وَخِيصَامًا**».

فأما المصدر «**فِيعَالٌ**» فقد كان هو الأصل؛ لوجود الألف في الفعل؛ لأن الفِعْلَ أَصْلُ الاشتقاق لمصدر غير الثلاثي، فالأصل أن تقول: «**فَاعَلَ يُفَاعِلُ فَاعَالًا**» لكنْ كُسِرَتْ الفاء، وقُلبتَ الألفُ ياءً لوقوعها بعد الفاء المكسورة، فأصبح أصلا مهجورا قَلَّ أَنْ يُذكر، ولم يُسمع من مصدر «**فِيعَالٍ**» إلا كلمات قليلة.

وأما «**فِعَالٌ**» فهو «**فِيعَالٌ**» لكنه خُفِّفَ بحذف يائه، وهو كالقياس يأتي كثيرا.

وأما «**مُفَاعَلَةٌ**» فهو مصدر قياسي، بل قد يُترك «**الفِعَالُ، والفِيعَالُ**»، ولا يُترك «**المُفَاعَلَةُ**»؛ ألا ترى أنهم قالوا: «**جَالَسْتُهُ مُجالَسَةً**»، ولم يقولوا: «**جِلَاسًا ولا جِيلَاسًا**».

والمُفَاعَلَةُ مصدر يأتي على صورة اسم المفعول؛ لأنك تقول: «**قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً فهو مُقَاتَلٌ**»، فالتاء في «**مُفَاعَلَةٍ**» عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف؛ لأن أصله «**مُفَاعَالٌ**»؛ فحذفت منه الألف الثانية -التي بين العين واللام- وعُوِّض عنها التاء، أما الميم فزيدت على الفعل في الاشتقاق.

ويلزم مُفَاعَلَةٌ فِيمَا فاؤه ياء؛ نحو: «يَامَنَ مُيَامَنَةً»، وقد يأتي منها فِعَالٌ شذوذا.

وقوله: «**وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ**» التي هي القاف «**وَالعَيْنِ**» التي هي التاء؛ لأن أصله من الثلاثي «**قَتَلَ**».

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَينِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لِلوَاحِدِ، مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا**».

يعني: أن كُلًّا من زيد وعمرو شارك الآخر في القتال، فصدر الضرب منهما ووقع عليهما، لكننا نعرب «**زيدٌ**» فاعلا؛ لأن الفعل أُسْنِدَ إليه لفظا، «**وعمرًا**» مفعولا به؛ لأن الحدث وقع عليه. ثم عمرو فاعل أيضا بالتضمين؛ لأنه أَوْقَعَ الضربَ على زيد مَعْنًى، وزيدٌ مفعول به؛ لأنه وَقَعَ عليه الضَّرْبُ، ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ﴾ [النساء:١٩].

وقوله: «**وقد يكون للواحد ..... وَمِثَالُ الْوَاحِدِ نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللهُ**».

يعني: قَلَّ أنْ يأتي وزنُ فَاعَلَ للدلالة على وقوع الحدث من واحد دون أن يتشارك معه غيره؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [التوبة:٣٠].

ولوزن «فَاعَلَ» معان أخر، منها:

١- «**المُوَالَاةِ**»؛ نحو: «**وَالَيْتُ الصَّوْمَ**»، يعني: أوليتُه وأتبعتُ بعضه بعضًا.

٢- يأتي على أصله ويُراد به مطلق الفعل، نحو: «**سَافَرَ زَيْدٌ**»، **أي**: فَعَلَ السَّفَرَ.

٣- يكون لازما دائما إذا لم يتشارك لفظا ولا معنى.

٤- قد يكون الفعل لازما فيصبح متعديا إذا بنيتَه لوزن «**فَاعَلَ**»، نحو: «**جَلَسَ زَيْدٌ**»، فإذا قلتَ: «**جَالَسْتُ زَيْدًا**»، أصبح متعديا.

٥- ربما جاء «**فَاعَلَ**» بمعنى «**تفاعل**»؛ نحو: «**سَارَعَ وَتَسَارَعَ**».

❁ ❁ ❁

النَّوْعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ

«انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلمُطَاوَعَةِ، وَمَعْنى المُطَاوَعَةِ: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِهِ؛ نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ؛ فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي.»

قوله: «النَّوْعُ الثَّانِي». أي: من مزيد الفعل الثلاثي «وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ» فيصبح خماسيا بالزيادة «وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ»:

وقوله: «البَابُ الأَوَّلُ: انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالًا، مَوْزُونُهُ: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا» مثله: «انْقَطَعَ يَنْقَطِعُ انْقِطَاعًا، وَانْفَتَلَ يَنْفَتِلُ انْفِتَالًا، وَانْصَرَفَ يَنْصَرِفُ انْصِرَافًا».

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ».

لأن أصله من الثلاثي: «كَسَرَ» فيصير بالزيادة «انكسر».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلمُطَاوَعَةِ، وَمَعْنى المُطَاوَعَةِ: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِهِ؛ نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ».

يعني: فَقَبِلَ الزجاجُ الانكسارَ، «فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي»، ولو قال: «كَسَرْتُ الزجاجَ فَانْكَسَرَ» دون قول: «ذلك الزجاج» لكان أفصح؛ لكنه ذكره؛ لأن المقام مقام تعليم.

ومثله: «قَطَّعْتُ اللَّحْمَ فَانْقَطَعَ».

فإن قلتَ: ألا يقال: «كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَمَا انْكَسَرَ»، فلم تحصل مطاوعة!

قلتُ: هو مطاوع أيضا؛ لأنه وإن لم يحصل أَثَرٌ ظاهر حال النفي إلا أن المحل يقبله، **كما لو قلتَ**: ما ضربتُ زيدًا، فإذا لم يكن زيد صالحا للضرب لما صح نفيه عنه، حينئذ يكون النفي أثرًا أيضا.

وقد يأتي للزوم دون أن يكون مطاوعا؛ نحو: «**انْفَطَرَ، وانْفَتَلَ، وانْصَرَفَ**»؛ قال -تعالى-: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار:١]، وقال -تعالى-: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم:٩٠]، قرأ نافع، وابن كثير، وحفص، والكسائي، وأبو جعفر «**يَتَفَطَّرْنَ**»، وقرأ باقي العشرة «**يَنْفَطِرْنَ**» من الانفعال.

وأخرج البخاري (ح ١٣٤) ومسلم (ح ٨٣٠) -واللفظ للبخاري- من حديث عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الرَّجُلُ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: «**لَا يَنْفَتِلْ أَوْ لَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا**».

وهذا البناء يقول بعضهم فيه يغني عن الرباعي المجرد.

وهو إما أن يكون لازما، وإما مطاوعا، ولا يكون متعديا البتة، لكن ربما جاء بمعنى الثلاثي اللازم فلا يبرح اللزوم أيضا، نحو: «**انْطَلَقَ**» يريدون به معنى «**ذَهَبَ**».

❋ ❋ ❋

البَابُ الثَّانِي

«افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اِجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلمَطَاوَعَةِ أَيْضًا؛ نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبلُ.

قوله: «البَابُ الثَّانِي: افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالًا، مَوْزُونُهُ اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا» مثله: «احْتَجَمَ يَحْتَجِمُ احْتِجَامًا، وَافْتَرَقَ يَفْتَرِقُ افْتِرَاقًا، وَابْتَدَعَ يَبْتَدِعُ ابْتِدَاعًا».

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَاءِ بَيْنَ الفَاءِ» التي هي الجيم «وَالعَيْنِ» التي هي الميم؛ لأن أصله من الثلاثي «جَمَعَ».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلمَطَاوَعَةِ أَيْضًا». لكنه يأتي للأفعال العلاجية الحسية والمعنوية خلافا لباب «انفعل» فلا يكون إلا في العلاجية، فباب افتعل أشمل من انفعل.

وقوله: «نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبلُ».

أي: قَبِلَ الإِبلُ الجَمْعَ، وذِكْرُهُ الإبل مرة ثانية غير فصيح؛ إذ يكفي أن يقول: فاجتمعت، أي: الإبل.

ويأتي لازما؛ كما قال -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج:٧٣]، وقال -تعالى-: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦].

وربما كان متعديا، كالفعل «اتخذ» في قوله -تعالى-: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف:٧٧]، وكالفعل «اقْتَسَمَ» في قول الفرزدق:

وَضَارِيَةٌ مَا مَرَّ إِلَّا اقْتَسَمْنَهُ   عَلَيْهِنَّ خَوَّاضٌ إِلى الطِّنْءِ مِخشَفُ

ونحو: «احْتَسَبَ فُلَانٌ ابْنَهُ» إذا مات.

ولباب «افْتَعَلَ» معان أخر، منها:

١ - «الاتِّخَاذُ»؛ نحو: «اكتسى فلانٌ ثوبًا»، ونحو: «اتَّخَذَ خَاتَمًا من فِضَّةٍ».

٢ – «الاجْتِهَادُ»؛ نحو: «اجْتَهَدَ في طلب العلم».

٣– «الإِظْهَارُ»؛ نحو: «اعْتَذَرَ». يعني: أظْهَرَ العُذْرَ.

٤ – «التَّشَارُكُ»؛ نحو: «اقْتَتَلَ زيدٌ وعمرٌو». يَعْنِي: تشارك كل منهما في القتال.

٥ – «المُبَالَغَةُ»؛ نحو: «ارْتَدَّ فُلَانٌ». إذا بالغ في الردة.

٦– ربما جاء بمعنى الثلاثي؛ نحو: «كَحَلَ واكْتَحَلَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ، وتَبِعَ واتَّبَعَ».

٧– ربما جاء بمعنى «اسْتَفْعَلَ»؛ نحو: «اتَّقَدَ، واعْتَصَمَ، واقْتَتَلَ» بمعنى «اسْتَوْقَدَ، واسْتَعْصَمَ، واسْتَقْتَلَ».

٨– يأتي مطاوعا لباب «أَفْعَلَ»؛ نحو: «احْتَرَقَ» في قوله –تعالى–: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة:٢٦٦].

البَابُ الثَّالِثُ

«افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالًا»، مَوْزُونُهُ: «احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ، وَقِيْلَ: لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ. مِثَالُ الأَلْوَانِ نَحْوُ: اِحْمَرَّ زَيْدٌ. وَمِثَالُ العُيُوبِ نَحْوُ: اِعْوَرَّ زَيْدٌ.

قوله: «افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالًا» بإدغام اللام الأولى في الثانية؛ إذ أصله «افْعَلَلَ»، فطُرِحَتْ حركة اللام الأولى فسكنت «افْعَلْلَ» ثم أدغمت في الثانية. «مَوْزُونُهُ: احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا» مثله: «اصْفَرَّ يَصْفَرُّ اصْفِرَارًا، واخْضَرَّ يَخْضَرُّ اخْضِرَارًا».

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ» التي هي الراء «فِي آخِرِهِ»؛ لأن أصله من الثلاثي «حَمِرَ».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ». سيأتي بيان معناه في وزن «احْمَارَّ».

وقوله: «**وَقِيْلَ: لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ**».

أي وقيل: موضوع لمطلق الدلالة على الألوان والعيوب دون مبالغة اللازم، وكأنَّ الجوهري مال إليه، حينئذ يكون «**حَمِرَ واحْمَرَّ**» بنفس المعنى، ولذلك يأتي اعْوَرَّ بمعنى عَوِرَ، نص عليه غير واحد من اللغوين.

فيكون مراده: أنه مزيد على الثلاثي الدال على الألوان والعيوب، فلم يدل هو بنفسه على الألوان والعيوب.

والصواب أنه موضوع لمبالغة اللازم مع الدلالة على الألوان والعيوب، فالمؤلف لا ينكر أنه يأتي للألوان والعيوب، ولا يرى ضعف هذا القول، بل هو يأتي للألوان والعيوب لكن مع إفادة المبالغة، ولذلك ذكر القول الثاني بصيغة التضعيف.

ودليل ذلك قوله: «**مِثَالُ الأَلْوَانِ نَحْوُ: احْمَرَّ زَيْدٌ**».

فقد مَثَّلَ للألوان، **كما قال عمرو بن معدي كرب**:

وصِبْغُ ثيابِها في زَعْفَرانٍ   بِجُدَّتِهَا كَمَا احْمَرَّ النَّجِيعُ

ومثله: «**ابْيَضَّ، واسْوَدَّ**»، كما قال -تعالى-: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران].

وقوله: **وَمِثَالُ العُيُوبِ نَحْوُ: اعْوَرَّ زَيْدٌ**». أصله «**عَوِرَ**»، ومثله «**ازْوَرَّ**»؛ **كما في قول عامر بن الطفيل**:

إِذَا ازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ الرِّمَاحِ زَجَرْتُهُ   وقُلْتُ له ارجِعْ مُقبِلًا غَيْرَ مُدبِرِ

وقول سَلَمَةَ بن هند الغاضِرِيِّ:

أُكَفِّئُ مَعْرُوفًا عَلَيْهِمْ كَأَنَّهُ   إذا ازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ الأَسِنَّةِ أَحْرَدُ

* * *

البَابُ الرَّابِعُ

«تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ، وَمَعْنى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئًا بَعْدَ شَيءٍ؛ نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ.

قوله: «تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا، مَوْزُونُهُ تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا» مثله: «تَفَضَّلَ يَتَفَضَّلُ تَفَضُّلًا، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ تَعَلُّمًا»، وربما جاء المصدر سماعا على «تِفِعَّالٍ»؛ نحو: «تَمَلَّقَ تِمِلَّاقًا»؛ قال الشاعر:

ثلاثةُ أَحْبابٍ فحُبٌّ عَلَاقةٌ وحُبٌّ تِمِلَّاقٌ وحُبٌّ هو القَتْلُ

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ». إطْرَادًا لقاعدة المزيد، وإلا فلم يُسمع الثلاثي من «تَكَلَّمَ»، أَمَّا نحو: «تَفَضَّلَ» فالثلاثي منه «فَضَلَ، أو فَضِلَ، أو فَضُلَ»، ونحو: «تَعَلَّمَ، وَتَشَرَّفَ، وَتَكَرَّمُ» فالثلاثي منها «عَلِمَ، وَشَرُفَ، وَكَرُمَ».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ، وَمَعْنى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئًا بَعْدَ شَيءٍ؛ نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ». أي: تعلمتُ العلمَ، أما شيئا بعد شيء فتفسير له، ومنه قوله -تعالى- عن الأرض: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق:٤]، فقد تَخَلَّتْ شيئا فشيئا، وقد أنشد سيبويه في «الكتاب» (٤/ ٧١) قولَ حاتم الطائي:

تَحَلَّمْ عن الأَدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حتى تَحَلَّمَا

ومن معاني وزن «تَفَعَّلَ»:

١ - «الِاتِّخَاذُ»؛ نحو: «تَوَسَّدَ ثَوْبَهُ». يعني: اتخذه وِسَادَةً.

٢ - «المُطَاوَعَةُ لفَعَّلَ»؛ نحو: «نَبَّهْتُ زَيْدًا فتَنَبَّه»، وقد يكون متعديا مع كونه مطاوعا؛ نحو: «عَلَّمْتُهُ العِلْمَ فَتَعَلَّمَهُ».

٣- «**التجنُّبُ والوِقَايَةُ**»؛ نحو: «**تحَرَّجَ زيدٌ**». يعني: تجنب الحَرَجَ واتَّقَاهُ.

٤- وربما أَغْنَتْ صيغة «**تَفَعَّلَ**» عن الثلاثي لعدم وروده، «**كتَكَلَّمَ وتَصَدَّى**».

٥- «**النِّسْبَةُ**»؛ نحو: «**تَعَرَّبَ**». **أي**: انتسب إلى العرب، ونحو: «**تُظَلِّمُني**»، أي: تنسبني للظلم؛ **قال ذو الرمة**:

أَمْسَتْ تُظَلِّمُنِي ولَسْتُ بِظالمٍ   وتُنْبِهُنِي نَبْهًا ولَسْتُ بِنائمِ

أي: تَنْسِبُنِي إلى الظلم.

٦- ربما جاء بمعنى الثلاثي؛ نحو: «**ظَلَمَ وَتَظَلَّمَ**»؛ **قال الشاعر**:

تَظَلَّمَنِي حَقِّي خَلِيجٌ وعَقَّنِي   على حِينِ كانتْ كالحَنِيِّ عِظامي

وأنشد السيرافي:

تَظَلَّمَنِي حَقِّي كذا ولَوى يَدِي   لَوَى يَدَهُ اللهُ الذي هو غالِبُهْ

أي: ظَلَمَنِي.

٧- ربما جاء بمعنى «**استفعَلَ**»؛ نحو: «**تَنَجَّزَ حَوَائِجَهُ واسْتَنْجَزَهَا**».

٨- «**التكثير**»؛ نحو: «**تَعطَّيْنَا**»، للتكثير من التعاطي.

البَابُ الخَامِسُ

«تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بيْنَ الاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا. مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ؛ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا؛ نَحْوُ: تَصَالَحَ الْقَوْمُ.

قوله: «**تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلًا، مَوْزُونُهُ: تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا**» مثله: «**تَقَاتَلَ يَتَقَاتَلُ تَقَاتُلًا، وتَفَاضَلَ يَتَفَاضَلُ تَفَاضُلًا**».

وقوله: «**وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ**» التي هي الباء «**وَالعَيْنِ**» التي هي العين؛ لأن أصله «**بَعِدَ أو بَعُدَ**».

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ**» **أي**: للتشارك «**بِيْنَ الِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا**» خلافا لوزن «**فَاعَلَ**» فإنه يكون للمشاركة بين الاثنين في أكثر أحواله، وقَلَّ أَنْ يأتي لأكثر من اثنين.

وقوله: «مِثَالُ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الِاثنَيْنِ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا».

هذا المثال لا يدل على المشاركة بين الاثنين وأظنه خطأ من أحد النساخ، غير أنه لازم كما سيأتي؛ **فالصواب أن يقال**: تَبَاعَدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، **أي**: كل منهما أَحْدَثَ شيئا من التباعد فاشتركا فيه، ومثله «**تَظَاهَرَا**» بتخفيف الظاء في قوله -تعالى-: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ﴾ [التحريم:٤]، على قراءة حفص، والكسائي، وحمزة، وخلف. أما الباقون فقرأوا بتشديد الظاء.

وقوله: «وَمِثَالُ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الِاثنَيْنِ فَصَاعِدًا نَحْوُ: تَصَالَحَ الْقَوْمُ».

هذا مثال للتشارك بين الاثنين فأكثر، ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر:٣]، وقوله -تعالى-: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [طه:١٠٣].

فإن قلتَ: أليس التشارك في المثال الذي ذكره قد حصل بحرف العطف؟

قلتُ: لم يحصل بحرف العطف، بل حصل بالفعل نفسه، **ودليل ذلك**: أنك إذا قلتَ: «**تَقَاتَلَ الرَّجُلَانِ، أو تَصَالَحَ الْقَوْمُ**». لَدَلَّ على أنَّ كلَّ فرد أَحْدَثَ الصلح.

لكن إفادة التشارك بين الاثنين أو بين الاثنين فصاعدا راجعة إلى معنى الفعل مع الفاعل.

أما الفَاعِلُ فلا بد من أن يكون فيه معنى الجمعية أو التثنية كما في المثالين: «**تَقَاتَلَ الرَّجُلَانِ، وتَصَالَحَ الْقَوْمُ**»، أو تأتى بالفاعل مفردا وتعطف عليه مثله، **كما في** قولك «**تقاتل زيد وعمرو**». فإن كان الفاعل فيه معنى الجمعية أفاد التشاركَ بين الاثنين فصاعدا، وإن كان مثنى أفاد التشاركَ بين الاثنين لا غير، وإن كان الفاعل مفردا لم يُفد المشاركة.

وأَمَّا الفِعْلُ فيكون الثلاثي منه متعديا في الغالب، لفظا أو معنى، فإن كان

يختص أثره بالفاعل لم يدل على التشارك، بل يدل على معان أخر، فإذا قلتَ: «**تَمَارَضَ القَوْمُ**» لم يَدُلَّ على التشارك، بل يدل على التظاهر؛ لأن ثلاثيه «مرض» يختص أثره بالفاعل، فإذا دل على التشارك مع عدم توفر ما سبق كان نادرا شاذا.

ومن معاني وزن «تَفَاعَلَ»:

١ - «**التَّظَاهُرُ بالفِعْلِ دون حَقِيقَتِهِ**»؛ نحو: «**تَغَافَلَ زيدٌ**». يعني: تَظَاهَرَ بالغَفْلَةِ وهي مُنْتَفِيَةٌ عنه، ونحو: «**تَمَارَضَ زيدٌ**». أي: تظاهر بالمرض وليس به مرض، وفي هذه الحالة لا يكون صادرا إلا من واحد؛ **قال أَرْطَاةُ بنُ سُهَيَّةَ:**

إذا تَخَازَرْتُ ومَا بي مِنْ خَزَرْ ... ثُمَّ كَسَرْتُ العَيْنَ مِن غَيْرِ عَوَرْ

٢ - «**حُصُولُ الأمر شيئا فشيئا**»؛ نحو: «**تَوَارَدَتِ الإبلُ**» أي: حصل ورودها شيئا فشيئا.

٣- يأتي وزن «**تَفَاعَلَ**» لجعل الفعل المتعدِي لازما؛ نحو: «**ضَارَبَ زَيدٌ عَمْرًا**»، هذا متعدٍّ، فإذا قلتَ: «**تَضَارَبَ زيدٌ وعَمْرٌو**» أصبح لازما.

٤ - يُصَيِّرُ الفعلَ المتعديَ لاثنين متعديا لواحد؛ نحو: «**قَاسَمَ زيدٌ عمرًا الهديةَ**»، فإذا قلتَ: «**تَقَاسَمَ زيدٌ وعَمْرٌو الهَدِيَّةَ**» صَارَ متعديا لمفعول واحد بعد أن كان متعديا لمفعولين، ومثله «**نَازَعَ وتَنَازَعَ**»؛ قال الأعشى في معلقته:

نازَعْتُهم قُضُبَ الرَّيْحانِ مُتَّكِئًا ... وقَهْوَةً مُزَّةً رَاوُوقُهَا خَضِلُ

وقال امرؤ القيس:

فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الحَدِيثَ وَأَسْمَحَتْ ... هَصَرْتُ بغُصْنٍ ذي شَمَارِيخَ مَيَّالِ

٥ - يأتي لمطاوعة «**فَاعَلَ**»، نحو: «**بَاعَدْتُهُ فَتبَاعَدَ**».

٦ - ربما جاء بمعنى الثلاثي؛ نحو: «**تجاوزتُ الشيءَ، وجُزْتُهُ**».

٧ - «**الطَّلَبُ والقَصْدُ**»، نحو: تَقارَبتُ من الشيء، **أي**: رُمتُ القُربَ وقصدتُهُ.

* * *

النَّوْعُ الثَّالِثُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلَاثِيِّ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ

«اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا».
وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّيْنِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ.
وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ.
وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ. وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ؛ نَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ؛ أَيْ:
أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنَ اللهِ تَعَالَى.

قوله: «النَّوْعُ الثَّالِثُ» من أنواع الفعل الثلاثي المزيد فيه «وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلاثِيِّ» المجرد «وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ»: الباب الأول منها: «اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا، مَوْزُونُهُ: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا» ومثله: «اسْتَغْفَرَ يَسْتَغْفِرُ اسْتِغْفَارًا، واسْتَشْرَفَ يَسْتَشْرِفُ اسْتِشْرَافًا».

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّيْنِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ». لأن أصله من الثلاثي «خَرَجَ».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا». لأن الثلاثي منه يكون لازما في أكثر أحواله فيتعدى إذا بُني لبناء «اسْتَفْعَلَ» كما يتعدى ببناء «أَفْعَلَ وفَعَّلَ».

وقوله: «مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ». فيكون كـ«أَفْعَلَ»، كما في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٖ﴾ [الأعراف:١١٦].

وقوله: «وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ» أي: صار كالحجر «وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ. نَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ؛ أَيْ أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنَ اللهِ تَعَالَى». هذا طلب على سبيل الحقيقة، ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ﴾ [البقرة:٦٠]، وقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾ [يوسف:٧٦]، وقوله -تعالى-: ﴿وَإِن

﴿ يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾ [فُصِّلَت:٢٤]، وقوله -تعالى-: ﴿ وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ﴾ [هود:٩٠]، وقوله -تعالى-: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ [البقرة:٢٨٢].

وقد يكون الطلب على سبيل المجاز؛ نحو: «**استخرجتُ الذَّهَبَ من المَعْدِنِ**»، فسُمِّيَتِ المُمَارَسَةُ في إخراجه والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا؛ إذ لا يمكن أن يكون طلبا حقيقيا عند من يقول بالمجاز.

وقوله: «**وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ**». يُشعر بتضعيفه، أو بِحَمْلِهِ الطَّلَبَ على أنه بالسين وحدها لا ببناء استفعل.

ولسين «استفعل» معان كثيرة، منها:

١ - «**الصَّيْرُورَةُ، أو التَّحَوُّلُ من شيء إلى شيء**»، نحو: «**اسْتَحْصَنَ المُهْرُ**». **أي**: صَارَ حِصَانًا، وتكون الصَّيْرُورَةُ على سبيل الحقيقة كما في المثال السابق ومثال المصنف، وقد تكون على سبيل المجاز، كما في المَثَلِ المشهور: «**إن البُغاثَ بأرْضِنا يَسْتَنْسِرُ**». **أي**: يصير البُغَاثُ -وهو طائر ضعيف الطيران- كالنَّسْرِ في القوة، **ومعناه**: إن الضعيف بأرضنا يصير قويًّا لاستعانته بنا.

٣- «**الوِجْدَانِ أو المُصَادَفَةُ**»؛ نحو: «**اسْتَجَدْتُ الكتابَ**». **أي**: وجدتُه جيدا، ومنه قوله -تعالى- عن فرعون: ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ﴾ [الزُّخرُف:٥٤].

٤ - «**الاعْتِقَادُ**»؛ نحو: «**اسْتَحْسَنْتُ الطعامَ**». **أي**: اعتقدتُ حسنه.

٥ - «**اخْتِصَارُ حِكَايَةِ الجُمَلِ**»؛ نحو: «**اسْتَرْجَعَ**» إذا قال: «**إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجعون**».

٦- «**السُّؤَالُ**»؛ نحو: «**اسْتَخْيَرَ زيدٌ**». **أي**: سَأَلَ الخيرَ.

٧- «**الجَعْلُ**»؛ نحو: «**اسْتَحَلَّ الشَّيْءَ**». **يعني**: جَعَلَهُ حَلاَلًا.

٨- «**القوة**»؛ نحو: «**اسْتُهْتِرَ، واسْتُكْبِرَ**»، **يعني**: قَوِيَ هِتْرُه وكِبْرُهُ.

٩- «**المُطاوعة**»؛ نحو: «**أَحْكَمْتُهُ فاسْتَحْكَمَ، وأَقَمْتُهُ فاسْتَقَامَ**».

١٠- ربما كان بمعنى «**أفْعَلَ**»، نحو: «**أَجَابَ، واسْتَجَابَ**»، وبه فُسِّرَ قوله -تعالى-: ﴿**وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ**﴾؛ **أي**: أرهبوهم، وبه قال الزجاج.

١١- ربما جاء «**اسْتَفْعَلَ**» من غير أن يجيء له ثلاثي مجرد، فيُكتفى في هذه المادة بالمزيد منه؛ نحو: «**اسْتَأْثَرَ، واسْتَبْدَلَ، واسْتَعْبَرَ**»، ونحو: «**اسْتَحْيَا**»، قال -تعالى-: ﴿**فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ**﴾ [القصص:٢٥]، **وقيل**: له ثلاثي، ونحو: «**اسْتَنْكَفَ**» في قوله -تعالى-: ﴿**وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُوا**ْ ... **الآية**﴾ [النساء:١٧٣].

١٢- ربما أغنت صيغة «**اسْتَفْعَلَ**» عن صيغة «**فَعَّلَ**»، كما في قولهم: «**اسْتَعَانَ**» إذا حلق عَانَتَهُ، وقد كان الأصل: «**عَوَّنَ**».

١٣- ربما جاء بمعنى الثلاثي؛ نحو: «**هَزَأَ بِهِ، واسْتَهْزَأَ بِهِ**».

* * *

البَابُ الثَّانِي

«افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اعْشَوْشَبَ يَعْشَوشِبُ اعَشِيْشَابًا».

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّام. وَبِنَاؤُهُ لمُبَالغَةِ اللَّازِمِ؛ لأَنَّهُ يُقَالُ: عَشُبَ الأَرْضُ؛ إِذَا نَبَتَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ؛ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْض.

قوله: «افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالًا، مَوْزُونُهُ: اعْشَوْشَبَ يَعْشَوشِبُ اعَشِيْشَابًا» مثله: «اخْشَوْشَنَ يَخْشَوْشِنُ اخْشِيشَانًا، واغْدَوْدَنَ يَغْدَوْدِنُ اغْدِيدَانًا».

والياء في المصدر «افْعِيْعَالٍ» منقلبة عن واو؛ لأن أصله «افْعِوْعَالٌ»، فقُلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، دليل ذلك وجودها في باقي التصاريف.

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ» الذي هو الشين «وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ» الأصلية التي هي الشين الأولى، أما الثانية فمكررة «وَاللَّامِ» وهي الباء؛ لأن أصله «عَشُبَ»، من «العُشْبِ».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لمُبَالغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: عَشُبَ الأَرْضُ إِذَا نَبَتَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ فِي الجُمْلَةِ». أي: في بعض الأرض «وَيُقَالُ اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ».

ومثله اثْنَوْنَى، كما في قوله -تعالى-: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ﴾ [هود:٥]، قَرَأ ابنُ عباس بالبناء لوزن «افْعَوْعَلَ»؛ فقد أخرج ابن جرير عنه أنه قرأ: ﴿أَلا إِنَّهُمْ تَثْنَونِي صُدُورُهُمْ﴾، على زنة: «تَفْعَوْعِل»، ورُوي بالياء «يَثْنَوْنِي».

ونحو ذلك قولهم: «اخْشَوْشَنَ الشيءُ» إذا كثرت خشونتُه، «واغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ» إذا كَثُرَ سَوَادُهُ، «واحْلَوْلَى» إذا صار حلوا.

وقد أنشد ابن فارس في المقاييس وأبو علي في الحلبيات قولَ حَسَّانَ:

وَقَامَــــتْ تُرَائِيــــكَ مُغْــــدَوْدِنًا   إِذَا مَــــا تَنُــــوءُ بِــــهِ آدَهَــــا

وقال قيس بن الخَطِيم:

أَمُــرُّ علــى البَــاغِي وَيُغْلِــظُ جَــانِبِي   وذو القَــصْدِ أَحْلَــوْلِي لــهُ وأَلِــينُ

وقال الأعشى ميمون بن قيس:

وجِيــدِ مِغْزَلَــةٍ تَقْــرُو نَوَاجِــذَهَا   مِـنْ يَـانِعِ المُـرْدِ مَـا احْلَـوْلَى ومَـا طَابَـا

ويجئ وزن «افْعَوْعَلَ» لمعان أخر، منها:

١ - قد يكون متعديا؛ نحو: «احْلَوْلَيْتُ الشيءَ»؛ قال حميد بن ثور:

فلَمَّــا أَتَــى عَامَــانِ بَعــدَ انْفِــصَالِهِ   عَـنِ الـضَّرْعِ واحْلَـوْلَى دِماثًـا يَرُودُهـا

وأنشد ثعلب:

لَـو كُنـتَ تُعطِي حِينَ تُسألُ سَـامَحَتْ   لَـكَ الـنَّفْسُ واحْلَـوْلَاكَ كُـلُّ خَلِيـلِ

ورُوِي قولُ بعضهم: اعرَورَيتُ الفَرَسَ. وإنما لم يذكره المؤلف متعديا لندرته.

٢ - ويجيء للصيرورة؛ نحو: «احْلَوْلَى الشَّيْءُ» إذا صار حُلْوًا، «واحْقَوْقَفَ الجِسْمُ» إذا صار أَحْقَفَ؛ أي: مُنْحَنِيًا.

٣- ربما وافق «افْعَوْعَلَ» وزنَ «اسْتَفْعَلَ» في الدلالة على الوِجْدَانِ أو المُصَادَفَةُ؛ كما في قول حميد بن ثور المتقدم:

فلَمَّــا أَتَــى عامــانِ بَعــدَ انفِــصالِهِ   عَـنِ الـضَّرعِ واحْلَـوْلَى دِماثًـا يَروُدُهـا

أي: وجدها حُلْوَةً.

٤ - ربما وافق «افْعَوْعَلَ» الفعلَ المُجَرَّدَ؛ كقولهم: «خَلُقَ أَنْ يَفْعَلَ كذا، واخْلَوْلَقَ أَنْ يَفْعَلَه»، إذا كان بذلك خليقا.

وَمَرَدُّهُ هذا البناء في الأكثر لمعنى المبالغة.

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

«افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالًا»، مَوْزُونُهُ: «اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللام. وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: جَلَذَ الإِبِلُ؛ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِسُرْعَةٍ. وَيُقَالُ: اجْلَوَّذَ الإِبِلُ؛ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ.

قوله: «افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالًا» بإدغام الواو الساكنة -بعد طرح حركتها- في المتحركة، وكان أصله «افْعَوْوَلَ افْعِوْوَالًا»، بيد أن بعضهم قد قلب الواو الأولى ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فقال: «افْعِيْوَالًا» ذكره ابن جني في «الخصائص» (٢/ ٣٥١)، وابن الحداد في «كتاب الأفعال» (٢/ ٣٢١). «مَوْزُونُهُ: اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا» ومن أَعَلَّ ولم يُدغم قال: «اجْلِيْوَاذًا»، ومثله: «اعْلَوَّطَ يَعْلَوِّطُ اعْلِوَّاطًا واعْلِيْوَاطًا، واخْرَوَّطَ يَخْرَوِّطُ اخْرِوَّاطًا واخْرِيوَاطًا».

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وِالوِاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ» التي هي اللام «وَاللَّامِ» التي هي الذال؛ لأنه من «الجَلِذِ» بفتح فكسر كَـ «كَتِفٍ»، ويقال: «الجُلْذُ، والجَلْذُ»؛ وهو ما صَلُبَ من الأرض، والْجِلْذَاءَةُ: الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الصُّلْبَةُ.

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا» أي: كما بُنِيَ باب الِافْعِيعَالِ «لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ» أي: الحال والشأن «يُقَالُ: جَلَذَ الإِبِلُ؛ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِسُرْعَةٍ» والأفصح أن يقال: «إذا سَارَتْ» لعود الضمير على الإبل، وهو اسم جمع لغير العاقل.

«وَيُقَالُ: اجْلَوَّذَ الإِبِلُ؛ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ».

وربما كان اجْلَوَّذَ بمعنى «امْتَدَّ وطَالَ»؛ فقد أنشد المبرد في «الكامل» (٤/ ٥٥) عن أعشى باهلة يرثي المُنتَشِرَ بنَ وَهْبِ البَاهِلِيَّ:

لا تُنْكِرُ البَازِلُ الكَوْمَاءُ ضَرْبَتَهُ ... بِالمَشْرَفِيِّ إِذَا مَا اجْلَوَّذَ السَّفَرُ

أي: إذا ما طَاَلَ السَّفَرُ وامْتَدَّ، ورُوي «**اخْرَوَّطَ**»، ويُروى البيت للأخطل أيضا.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

وَيَا حَبَّذَا بَرْدُ أَنْيَابِهِ   إِذَا أَظْلَمَ الليلُ وَاجْلَوَّذَا

وقد يكون متعديا كما في «**اعْلَوَّطَ المُهْرَ**»؛ فقد نقل ابن السراج في «الأصول» (٣/ ٢٢٧) عن الجرمي أنه قال: سألتُ أبا عبيدة عن «**اعْلَّوطْتُ المُهْرَ**» قالَ: «ركبتهُ عريًا»، قال: وسألتُ الأصمعي عن ذلكَ فقالَ: «**اعتنقته**».

وربما أفاد «**افْعَوَّلَ**» معنى جديدا غيرَ معنى الثلاثي ولا يكون لمبالغة اللازم؛ لأنه يقال: «**عَلَطَ البعيرَ**» إذا كواهُ فأعلَمه بعلامة فيه، ويقال: «**اعْلَوَّطَ المُهْرَ**» إذا رَكِبَه بغير سُرُجٍ وتعلَّق بعنُقِه وعَلاهُ، **والإعْلِوَّاطُ**: رُكُوبُ العُنُقِ والتَّقَحُّمُ على الشيء من فوق؛ كما قال الليث في «العين» (٢/ ١٠).

البَابُ الرَّابِعُ

«افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ، وِبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لَكِنْ هَذَا البَابُ أَبْلَغُ مِنْ بَابِ الِافْعِلَالِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَمِرَ زَيْدٌ؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالغَةً. وَيُقَالُ: احْمَارَّ زَيْدٌ؛ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ.

قوله: «**افْعَالَّ يَفْعَالُّ**». بالتشديد للإدغام، وأصله: «**احْمَارَرَ**»، فطُرِحَتْ حركة الراء الأولى ثم أُدغمت في الراء الثانية للتخفيف.

وقوله: «**افْعِيْعَالًا**». بتكرار العين خطأ من الناسخ أو من المصنف، والصواب: «**افْعِيلَال**» بتكرار اللام، أما «**افْعِيعَالٌ**» فهو مصدر «**افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ**»، وقد سبق بيانه في الباب الثاني من نفس النوع.

والياء الواقعة بين العين واللام في المصدر «**افْعِيلَال**» مُنْقَلِبَةٌ عن ألف؛ لانكسار العين قبلها، وكان الأصل «**افْعَالَالًا**» فحصل ما سبق، ودليل ذلك وجودها في باقي التصاريف كالماضي «**افْعَالَّ**» والمضارع «**يَفْعَالُّ**».

وقوله: «**مَوْزُونُهُ: احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا**» مثله: «**اصْفَارَّ يَصْفَارُّ اصْفِيرَارًا**»، تقول: «**اصْفَارَّ الشَّيءُ**»، إذا صار في لَوْنِ الذَّهبِ، وأصله «**صَفِرَ**»؛ تقول: «**صَفِرَ الشَّيءُ**» إذا كان في لَوْنِ الذَّهبِ، ومثله: «**ادْهَامَّ**»، ومنه قوله -تعالى-: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن:٦٤].

وقوله: «**وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ**» التي هي الميم «**وَاللَّامِ**» التي هي الراء «**وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ**» وهو الراء الثاني أو الأول على خلاف؛ لأن أصله «**حَمِرَ**».

وقوله: «**وبِنَاؤُهُ أَيْضًا**» أي: كما بُنِيَ باب الِافْعِوَّالِ «**لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ**». كما قال الخليل، وإذا كان الثلاثي لازما دائما كان السداسي كذلك في الأكثر «**لَكِنْ هَذَا البَابُ أَبْلَغُ مِنْ بَابِ الِافْعِلَالِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَمِرَ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ**» أي: قليلة «**وَيُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً**» أي: كثيرة «**وَيُقَالُ: احْمَارَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ**» أي: كثيرة جدا، **فالمعنى**: أن في كلٍّ منهما مبالغة، لكن مبالغة «**احْمَارَّ**» أكثر من مبالغة «**احْمَرَّ**».

لكن يفترق «**احْمَرَّ**» في الدلة على حصول الحُمْرَةِ مرة واحدة مع ثبوتها دون تَغَيُّرٍ من حال إلى حال، بخلاف «**احْمَارَّ**» فإنه يدل على حصول الحُمْرَةِ مع عدم ثبوتها.

قال الليث في «العين» (٣٢٢٧):

«قد احمَرَّ الشيء احمِرارًا إذا لَزِمَ لونه فلم يَتَغَيَّرْ من حالٍ إلى حال، واحمارَّ يَحمارُّ احميرارًا إذا كان عَرَضًا حادثًا لا يثْبُتُ؛ كقولك: جَعَلَ يَحمارُّ مَرَّةً ويَصفارُّ مرّةً».

ثالثا: الفِعْلُ الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ

وَوَاحِدٌ مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزْنُهُ: «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا»، مَوْزُونُهُ: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِأَن يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: دَرْبَخَ زَيْدٌ.

قوله: «وَوَاحِدٌ مِنْهَا». أي: من أبواب علم التصريف الخمسة والثلاثين «لِلرُّبَاعِيِّ» للفعلِ الرباعي «المُجَرَّدِ» خلافا للكوفيين؛ إذ زعموا أن الفعل المجرد لا يكون إلا ثلاثيا، والرباعي الذي على وزن «فَعْلَلَ» كـ «دَحْرَجَ» مزيد عندهم، وهو مذهب ضعيف.

وقوله: «وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ». حشو؛ يُغني عنه قوله قبله «وَوَاحِدٌ مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ».

وقوله: «وَزْنُهُ فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا». فالأول «فَعْلَلَة» مقيس مطلقا في المضاعف وغيره، والثاني «فِعْلَال» سماعي، إلا في المضاعف فإنه يكون مقيسا.

أما المضاعف من الرباعي المجرد فله مصدر ثالث سماعي، وهو «فَعْلَالٌ» بفتح الفاء، نحو: «زَلْزَلَ يُزَلْزِلُ زَلْزَلَةً وَزِلْزَالًا وَزَلْزَالًا»، وقيل: فَعْلَالٌ اسم لمعناه.

وقوله: «مَوْزُونُهُ: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا» لم يُسمَع عنهم «دِحْرَاجٌ»؛ صرح بذلك غير واحد كالسيرافي وابن يعيش، وقد سُمع في نحو: «سَرْهَفَ يُسَرْهِفُ سَرْهَفَةً وسِرْهَافًا» فلو مَثَّلَ به لكان أحسن؛ كما في قول رؤبة:

قَنَازِعًا مِنْ زَغَبٍ خَوَافِ   سَرْهَفْتُهُ ماشِئْتَ مِن سِرْهَافِ

وقالت جارية: قد سَرْهَفُوهَا أَيَّمَا سِرْهَافِ.

والسَّرْهَفَةُ: نِعْمَةُ الغِذَاءِ، ذكره في العين، يقال: «سَرْهَفْتُ الصَّبِيَّ». أي: أَحْسَنْتُ غِذَاءَهُ.

ومن الرباعي المجرد نحو: «خَضْرَمَ يُخَضْرِمُ خَضْرَمَةً، وفَرْطَحَ يُفَرْطِحُ فَرْطَحَةً»، ومما ورد في التنزيل «بُعْثِرَ»، لم يرد إلا مبنيا للمفعول؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار:٤]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [العاديات:٩]، وليس منحوتا كما زعم الزمخشري.

ومما ورد منه في التنزيل نحو: «وَسْوَسَ، وتُوَسْوِسُ، ويُوَسْوِسُ، وحَصْحَصَ، وعَسْعَسَ، ودَمْدَمَ»، وثلاثة وردت بالبناء للمفعول، وهي: «زُلْزِلُوا، وزُلْزِلَتْ، وزُحْزِحَ، وكُبْكِبُوا»، وورد فِعْلَالٌ وفَعْلَالٌ من المضاعف في نحو «زِلْزَالٍ، وَوَسْوَاسٍ».

وفي هذا البناء بحث يطول بين البصريين والكوفيين لا يأتي في هذا المختصر.

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً». وهذا يُعرف بأن لا يسقط حرف منها في جميع التصاريف إلا لعلة تصريفية، فلا يمكن أن تُسقط حرفا من نحو «دَحْرَجَ»، وإذا أسقطتَه ذهب معنى الفعل، بخلاف «أَفْعَلَ، وَفَعَّلَ، وَفَاعَلَ» فهي مزيدة بحرف، وقد احترز عنها بقوله: «بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ» إذا أَدَارَهُ على نفسه، والدَحْرَجَةُ: الدوران، والمُدَحْرَجُ: المُدَوَّرُ، ودَحْرَجَهُ.

«وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: دَرْبَخَ زَيْدٌ». إذا طَأْطَأَ رَأْسَهُ وَبَسَطَ ظَهْرَهُ لِيَسْتَرْخِيَ؛ قال رؤبة:

ولو نقولُ دَرْبِخُوا لَدَرْبَخُوا   لِفَحْلِنَا إذ سَرَّهُ التَّنَوُّخُ

لكن ذهب ابن فارس في «مقاييس اللغة» إلى أن الدال في «دَرْبَخَ» زَائِدَةٌ؛ إذ أصله «رَبَخَ».

وعندي أن الراء قد تكون زائدة؛ لأنه سُمع من باب «فَعَّلَ»؛ يُقَالُ: مَشَى حَتَّى تَدَبَّخَ؛ أي: اسْتَرْخَى؛ حينئذ يكون أصله «دَبَخَ»، ولذلك قال الأزهري: «دَبَّحَ وَدَبَّخَ

بالحاء والخاء إذا خفض رأسه ونكسه». وقال الأصمعي: «دَبَّخَ ودَنَّخَ»(١).

وللرباعي المجرد عدة معان، منها:

١ - «الجَمْعُ»؛ نحو: «حَرْجَمَهُ، وكَرْدَسَهُ، وَعَرْكَسَهُ، وعَسْكَرَوا».

٢ - «إصابة ما أُخِذَ منه الفعل»؛ نحو: «عَرْقَبْتُهُ، وَغَلْصَمْتُهُ»؛ أي: أصبتُ عُرْقُوبَهُ وغَلْصَمَتَهُ.

٣- ربما نَحَتَتِ العربُ على هذا البناء أفعالا سماعية، نحو: «بَسْمَلَ» مِن «بسم الله»، «ودَمْعَزَ» مِن «أَدَامَ اللهُ عِزَّكَ»، «وطَلْبَقَ» مِن «أطال الله بقاءك»، «وَجَعْفَلَ» مِن «جعلني الله فداءك»، وكالعَنْعَنَةُ في قول المحدثين؛ إذا قيل: عن فلان عن فلان.

رَابِعًا: الفِعْلُ الثُّلاثِـيُّ المُلْحَقُ بالرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ

وَسِتَّةٌ مِنْهَا لمُلْحَقِ دَحْرَجَ، «وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتِّ: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ».

البَابُ الأَوَّلُ:

«فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: حَوْقَلَ زَيْدٌ.

قوله: «وَسِتَّةٌ مِنْهَا». أي: من أبواب علم التصريف الخمسة والثلاثين «لمُلْحَقِ دَحْرَجَ» أي: لِمُلْحَقِ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدَ «فَعْلَلَ»، فدحرج مثال للباب؛ لكنه لشهرته أصبح علما عليه، مثلا كما يقال في الثلاثي: «من باب ضرب ونصر».

وقوله: «وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتِّ: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ».

ومعني كونه ملحقا: أن يُزاد في البناء زيادة لفظية لا لمعنى لِيُلْحَقَ بغيره، أو: هو جَعْلُ كلمةٍ مثل أخرى في الحركات والسكنات بزيادة عليها، والمراد في هذه

(١) انظر مقاييس اللغة (٢/ ٣٣٨)، ولسان العرب (٣/ ١٤)، والمصباح المنير (ص١٨٨).

الأبواب: زيادةُ حرفٍ واحد على الثلاثي لِيُلْحَقَ بالرباعي المُجَرَّدِ فيتصرف تصرفَه، ويكفي أن يشترك المُلْحَقُ مع «**فَعْلَلَ**» المُجَرَّدِ في مصدر «**فَعْلَلَةٍ**»، ولا يلزم أن يُلحق به في مصدر «**فِعْلَالٍ**»؛ إذ لم يُسمع في بعضها، نحو: «**عَرْبَدَ، وبَرْطَشَ، وقَحْطَبَ**».

فإن قلتَ: أليس يكون مزيدا؛ لأنه زَيد فيه حرف واحد؟

قلتُ: بلى، هو فعل مزيد، وبعض الصرفيين يسميه مزيدا كما فعل ابن مالك في اللامية، لكنهم وإن قالوا هو مزيد لكنهم يجعلون له اصطلاحا خاصا، وهو الملحق، فلا يكون مزيدا بالمعنى الخاص؛ لأن الأفعال المزيدة -كما سبق بيانها- لها أوزان خاصةٌ بها، فمضارع «**أَفْعَلَ يُفْعِلُ**»، ومصدره «**إِفْعَالٌ**»، ووزن «**فَاعَلَ**» مضارعه «**يُفَاعِلُ**»، ومصدره «**مُفَاعَلَةٌ وفِعَالٌ**» إلخ.... بخلاف الفعل المُلْحَقِ؛ فإنه يتصرف تصرفَ المُلْحَقِ به في الماضي، والمضارع، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وإنما اختلفت أوزان الملحق لاختلاف الحرف الزائد فقط.

فإن قلتَ: لماذا قَدَّمَ المُلْحَقَ على الرباعي المَزِيدِ فيه؟

قلتُ: لأنه لمَّا أُلْحِقَ بالرباعي المُجَرَّدِ أصبح كالمجرد، فناسب ذِكْرَهُ قَبْلَ المزيد فيه؛ لأنه ليس مزيدا من حيث الاصطلاح.

فالفعل «**جَلَبَ، وَخَرَجَ**» كل منهما ثلاثي، فإذا زدنا على كل منهما حرفا واحدا قلنا: «**جَلْبَبَ، وَخَرَّجَ**»، فإذا صرَّفنا كلا منهما قلنا: «**جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً، وَخَرَّجَ يُخَرِّجُ تَخْرِيجًا**». فقد تصرف «**جَلْبَبَ**» تَصَرُّفَ الرباعي المُجَرَّدِ «**دَحْرَجَ**»، بخلاف «**خَرَّجَ**» فقد تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا مستقلا بنفسه، حينئذ وجب التفرقة بينهما، فاصطلح علماء التصريف على أن الأول ملحق، والثاني مزيد، فجعلوا المزيدَ ما يتصرفُ بنفسه، والملحقَ ما يتصرف تصرفَ غيره.

وقد ذَكَرَ سِتَّةَ أبواب لمحلق دحرج، فقال:

«**البَابُ الأَوَّلُ: فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالًا**».

الياء في «فِيْعَالٍ» منقلبة عن واو، ودليل ذلك وجودها في باقي التصاريف كالماضي والمضارع، فأصله «فِوْعَالٌ»، سكنت الواو وانْكَسَرَ ما قبلها فقُلبت ياءً.

وقوله: «**مَوْزُونُهُ: حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالًا**».

ومثله «**رَوْدَنَ يُرَوْدِنُ رَوْدَنَةً**» بمعنى: تَعِبَ.

«**وَهَوْجَلَ يُهَوْجِلُ هَوْجَلَةً**»، إذا: نام نوما خفيفا، «**وَكَوْدَنَ يُكَوْدِنُ كَوْدَنَةً**»، إذا: أبطأ في مَشيه.

وقوله: «**وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ**» التي هي الحاء «**وَالعَيْنِ**» التي هي القاف؛ لأن أصله من الثلاثي «**حَقَلَ**»، وشهرته من باب «**حَقِلَ**» كفرِحَ، «**يَحْقَلُ**»؛ **يقال:** حَقِلَتِ الإبلُ إذا أصابها وَجَعٌ في بطنها، هذا بخلاف «**حوقل**» المنحوت من قول: «**لا حول ولا قوة إلا بالله**».

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ**» **أي:** لا يكون متعديا «**نَحْوُ: حَوْقَلَ زَيْدٌ**».

يُقَالُ: حَوْقَلَ الشَّيْخُ، إِذَا هَرِمَ فاعْتَمَدَ بِيَدَيْهِ عَلَى خَصْرِهِ إِذَا مَشَى؛ **قال الشاعر:**

يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ ... وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ**». غير صحيح، بل قد يأتي للتعدية قليلا، نحو: «**جَوْرَبَه فَتَجَوْرَبَ**»، **أي:** أَلْبَسَهُ الجوْرَبَ فَلَبِسَهُ، **ونحو:** صَومَعَ الثَّرِيدَ؛ **أي:** سوَّى له صومعةً، ولم يأت في القرءان فِعْلٌ على هذا البناء، بل ورد اسمان هما: «**كَوْثَرٌ، وكَوْكَبٌ**».

* * *

البَابُ الثَّاني:

«فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالًا»، مَوْزُونُهُ: «بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيْطَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ؛ أَيْ: شَقَّهُ.

قوله: «فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالًا، مَوْزُونُهُ: بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيْطَارًا» مثله: «سَيْطَرَ يُسَيْطِرُ سَيْطَرَةً، وَعَيْثَرَ يُعَيْثِرُ عَيْثَرَةً، وشَيْطَنَ يُشَيْطِنُ شَيْطَنَةً، وهَيْمَنَ يُهَيْمِنُ هَيْمَنَةً»، وقوله: «بِيطَارًا» لا أعلمه مسموعا، وليس هو بمقيس لما عرفتَ.

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ» التي هي الباء «وَالعَيْنِ» التي هي الطاء؛ لأن أصله من الثلاثي «بَطَرَ»؛ يقال: بَطَرَهُ إذا شَقَّهُ، وَبَطَرْتُ الجُرْحَ أَبْطُرُهُ وأَبْطِرُهُ بَطْرًا، وَسُمِّيَ الْبَيْطَارُ لِذَلِكَ، فقد أنشد الجَوْهَرِيُّ لِمُرَّةَ بْنِ مَحْكَانَ:

أَقَبَّ لَمْ يَنْقُبِ البَيْطَارُ سُرَّتَهُ   وَلَمْ يَدِجْهُ وَلَمْ يَغْمِزْ لَهُ عَصَبَا

وَيُقَالُ لَهُ: الْمُبَيْطِرُ؛ قَالَ النَّابِغَةُ:

شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا   شَكَّ الْمُبَيْطِرِ إِذْ يَشْفِي مِنَ الْعَضَدِ

ولم يرد هذا البناء في القرءان إلا في الأسماء، إذ جاء اسم الفاعل من «سَيْطَرَ» في قوله -تعالى-: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية:٢٢]، وقوله -تعالى-: ﴿أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور:٣٧]، واسم الفاعل من «هَيْمَنَ» في قوله -تعالى-: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨].

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ؛ أَيْ: شَقَّهُ».

غير صحيح، بل يكون لازما، نحو: «سَيْطَرَ زيدٌ، وشَيْطَنَ الرَّجُلُ، وبَيْقَرَ الرَّجُلُ»، ولذلك جاء الوصف منه في القرءان لازما، والله أعلم.

البَابُ الثَّالِثُ:

«فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالًا»، مَوْزُونُهُ: «جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا».
وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ؛ نَحْوُ: جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْءَانَ.

قوله: «فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالًا، مَوْزُونُهُ: جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا» أما «جِهْوَارًا» فلا أعلمه أيضا مسموعا.

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ» التي هي الهاء «وَاللَّامِ» التي هي الراء؛ لأن أصله من الثلاثي «جَهَرَ»، بمعنى: أَعْلَنَ، ومنه قولهم: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [النساء:١٥٣]، أي: ظاهرا لنا عِيَانًا.

وقال أبو نواس:

وهُنَّ يَرْفَعْنَ صُرَاخًا كَمَا ... جَهْوَرَ فِي الشَّعْبِ الْمُلَبُّونَا

ومثله: «دَهْوَرَهُ يُدَهْوِرُهُ دَهْوَرَةً» إذا ألقاه في مَهْوَاةٍ.

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ؛ نَحْوُ: جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْءَانَ». أي: رَفَعَ صوتَه بقراءته فَأَعْلَنَهَا.

ويكون لازما أيضا، نحو: «هَرْوَلَ زيدٌ يُهَرْوِلُ هَرْوَلَةً»، وقد أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ عن رب العزة أنه قال: «وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً». ونحو: «رَهْوَكَ يُرَهْوِكُ رَهْوَكَةً» إذا تبختر في مشيه.

وقد جاء الاسم من هذا البناء في القرءان في قوله -تعالى-: ﴿فَرَّتۡ مِن قَسۡوَرَةِۭ﴾ [المدَّثر:٥١].

* * *

البَابُ الرَّابِعُ:

«فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالًا»، مَوْزُونُهُ: «عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: عَثْيَرَ زَيْدٌ؛ أَيْ: طَلَعَ.

قوله: «فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالًا، مَوْزُونُهُ: عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا».

هذا البناء في الفعل أسقطه كثيرٌ من أهل العلم، ولم يذكره سيبويه في الكتاب، والصحيح أنه موجود على قلة، وقد سُمِعَ نحو: «**عَذْيَطَ يُعَذْيِطُ عَذْيَطَةً**» نقله الليث وغير واحد، ونحو: «**شَرْيَفَه**» ذكره الجوهري في «الصحاح» (٥/ ٦٧).

والعُذْيُوطُ كعُصْفُورٍ، والعِذْيَوْطُ الذي إذا أتى أهلَه أَكْسَلَ؛ **قالت امرأة:**

إِنِّــي بُلِيـــتُ بِعِـــذْيَوْطٍ بِـــهِ بَخَـــرٌ ... يَكَـــادُ يَقْتُـــلُ مَـــنْ نَاجَـــاهُ إِنْ كَـــشَرَا

وشَرْيَفَ الزَّرْعَ: إذا قطَع شِرْيَافَهُ؛ وهو وَرَقُهُ الفَاضِلُ الذي يفسده.

فلو مَثَّلَ المؤلف بواحد من هذين لكان أصوب، أما «**عَثْيَرَ**» فلا يكون فعلا، وإنما ورد في الأسماء، فهو من العِثْيَرِ بكسر العين، وهو الغُبَارُ.

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ» التي هي الثاء، «**وَاللَّامِ**» التي هي الراء؛ لأن أصله من الثلاثي «**عَثَرَ**»، وَمَرَدُّ هذه المادة إلى أصلين كما قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (٤/ ٢٢٨):

«**أحدهما**: الِاطِّلَاعُ عَلَى الشَّيْءِ، **وَالْآخَرُ**: إِثَارَةُ الْغُبَارِ» ويأتي كضَرَبَ ونَصَرَ وعَلِمَ وكَرُمَ.

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ، نَحْوُ: عَثْيَرَ زَيْدٌ، أَيْ: طَلَعَ».

فيه نظر، فلا يكون هذا الأصل بمعنى «**طَلَعَ**» فيما اطلعتُ عليه، ولعل الصواب هو «اطَّلَعَ»، غير أنه لا يكون فعلا لما عرفتَ، فلا تنس.

وربما كان متعديا؛ نحو: «**شَرْيَفَ الزرعَ، وشَرْيَفَ اللَّحْمَ**».

البَابُ الخَامِسُ:

«فَعْلَـلَ يُفَعْلِـلُ فَعْلَلَـةً وَفِعْـلَالًا»، مَوْزُونُـهُ: «جَلْبَـبَ يُجَلْبِـبُ جَلْبَبَـةً وَجِلْبَابًـا».
وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: جَلْبَبَ زَيْدٌ؛ إِذَا لَبِسَ الجِلْبَابَ.

قوله: «فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا».

فإن قلتَ: كيف يكون وزن «فَعْلَلَ» مُلْحَقًا، وهو الذي يُلْحَقُ به؟

قلتُ: وزن «**فَعْلَلَ**» المُلْحَقِ به كلتا لَامَيْهِ أصلية، بخلاف «**فَعْلَلَ**» المُلْحَقِ، فاللام الثانية فيه زائدة على قول يونس، **وقيل:** بل الأولى كواو جَهْوَرَ؛ قاله الخليل.

وقوله: «مَوْزُونُهُ: جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا» مثله: «**شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً**».

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ»؛ لأن أصله من الثلاثي «**جَلَبَ**»، وأصل الجَلْبِ في اللغة: سَوْقُ الشيء مِن موضع إلى آخَر.

وقوله: «وبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ؛ نَحْوُ: جَلْبَبَ زَيْدٌ، إِذَا لَبِسَ الجِلْبَابَ».

كذا قال، ولعله خطأ من الناسخ، **والصحيح أن يقال:** وبناؤه للازم، أو وبناؤه للتعدية؛ نحو: «**جَلْبَبَه فَتَجَلْبَبَ**»، أي: أَلْبَسَهُ الجِلْبَابَ، «**وجَلْبَبَ المَالَ**» **أي:** أخذه، وربما كان لازما كما في المثال الذي مثل به؛ ونحو «**جَلْبَبَتِ المَرْأَةُ**» إِذَا لَبِسَتِ الجِلْبَابَ، فهو مُتَعَدٍّ في المعنى، والعبرة باللفظ هنا، ونحو «**شَمْلَلَ الرجلُ**» إذا أَسْرَعَ.

والجِلْبَابُ: قَمِيصٌ وَاسِعُ طَوِيلٌ، يُغطي الجسدَ كُلَّهُ، يَلْبَسُهُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، جمعه «**جَلَابِيبُ**»؛ قال -تعالى-: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب:٥٩]، **وقال الشاعر:**

حتى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْهَبَا ... أَكْرَهَ جِلْبَابٍ لِمَنْ تَجَلْبَبَا

البَابُ السَّادِسُ:

«فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وَفِعْلَاءً»، مَوْزُونُهُ: «سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقيَةً وَسِلْقَاءً». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ؛ نَحْوُ: سَلْقَيْتُ رَجُلًا. وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، وَمَعْنَى الإِلحَاقِ: اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ؛ أَيْ: المُلْحَقِ وَالمُلْحَقِ بِهِ.

قوله: «فَعْلَى».

الألف فيه منقلبة عن ياء، دليل ذلك وجودها في المصدر والمضارع «**يُفَعْلِي فَعْلَيَةً**».

وقوله: «**فَعْلَيَةً**» مع تمثيله له بقوله: «**سَلْقَيَةً**» غير صحيح؛ إذ الواجب أن يُمثل للمصدر بعد إعلاله، فيقول: «**فَعْلَاةً**»، موزونه: «**سَلْقَاةً**»، أَمَّا «**سَلْقَيَةٌ**» فهو الأصل «**كَدَحْرَجَةٍ**»، لكن تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا فصار «**سَلْقَاةً**»، فالإعلال فيه واجب، ولا ينافي الإعلال هنا الإلحاق، ولم يذكره أحد من الصرفيين بغير إعلال، بل نص سيبويه في «الكتاب» (٤/ ٢٨٦)، وابن جني في «الخصائص» (١/ ٢٢٢)، وفي «المنصف» (ص٤١)، والمبرد في «المقتضب» (١/ ٢٤٤، ٢/ ٩٦)، وابن السراج في «الأصول» (٣/ ١١٣) على الإعلال.

وقوله: «**فِعْلَاءً**».

الهمزة فيه منقلبة عن ياء؛ لوقوعها متطرفة عقب ألف زائدة، فأصله «**فِعْلَايٌ**»، وقد كانت الياءُ قبل قَلْبِهَا همزة منقلبةً إلى ألف، فالتقى إذ ذاك أَلِفَانِ، ألف المصدر وألف الفعل «**فِعْلَاْاْ**»، فقلبوا الثانية همزةً حتى يَصِحَّ البناء.

وقوله: «**مَوْزُونُهُ: سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَيَةً**» الصواب: «**سَلْقَاةً**» لما عرفتَ «**وَسِلْقَاءً**» مثله: «**قَلْسَى**» بمعنى: ألبسه القَلَنْسُوَةَ، «**وَجَعْبَى**» بمعنى: صَرَعَ.

وقوله: «**وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ**» المنقلبة إلى ألف «**فِي آخِرِهِ**» لأن أصله من الثلاثي «**سَلَقَ**» **يقال**: سَلَقَ فلان فلانا، إذا طرحه على قفاه، **ومنه قولهم**: «**سَلَقَ الرَّجُلُ المَرْأَةَ**» إذا بسطها ثم جامعها؛ **قال الشاعر**:

فإن شِئْتِ سَلْقَنَاكِ ... وإِنْ شِئْتِ على أَرْبَعْ

وتأتي هذه المادة لمعان كثيرة منها ما هو متباين، ومنها ما هو مترادف.

«**وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ؛ نَحْوُ: سَلْقَيْتُ رَجُلًا**» **أي**: طَرَحْتُهُ على قفاه، وربما كان لازما؛ نحو: «**حَنْظَى بِهِ**»، **أَي**: نَدَّدَ به وأَسْمَعَهُ المَكْرُوهَ.

وقوله: **وَيُقَالُ لِهَذِهِ**» الأبواب «**السِّتَّةِ المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ**» المجرد تكرار لا فائدة منه؛ إذ سبق ذكرها في قوله: «**وَسِتَّةٌ مِنْهَا لمُلْحَقِ دَحْرَجَ**» ثم عاد فقال: «**وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتِّ: المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ**».

وليست محصورة في ستة أبنية، لكنها أبنية مشهورة، وقد زاد بعضهم سابعا وهو «**فَنْعَلَ**»؛ نحو: «**سَنْبَلَ، وَشَنْتَرَ**»، وثامنا وهو «**فَعْنَلَ**»؛ نحو: «**قَلْنَسَ**»، وتاسعا وهو «**يَفْعَلَ**»؛ نحو: «**يَرْنَأَ**»، وكلها مختلف فيها.

وقوله: «**وَمَعْنَى الإِلحَاقِ**» **أي**: في الأفعال. «**اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ أَيْ: المُلْحَقِ وَالمُلْحَقِ بِهِ**».

ولو قال: **ومعنى الإلحاق**: «زيادةٌ في البناء لِيُلْحَقَ بآخر فيتصرف تصرفه» لكان أدق، ثم الأصل أن يُقَدِّمَ تعريفَ الإلحاق على الكلام عليه، والله أعلم.

* * *

خَامِسًا: الفِعْلُ الرُّبَاعِيُّ الـمَزِيـدُ فِيـهِ

وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِمَا زَادَ عَلَى الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:
النَّوعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ.

وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ

وَزْنُهُ: «تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ؛ نَحْوُ: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ.

قوله: «وَثَلَاثَةٌ». التنوين نائب عن المضاف إليه المحذوف؛ أي: وثلاثةُ أَبْوَابٍ «مِنْهَا» أي: من أبواب التصريف حاصلة «لِمَا» أي: لِفِعْلٍ «زَادَ» بسبب حروف «سألتمونيها»؛ فلا يُزاد عليه بالتضعيف كالثلاثي «عَلَى» الفعل «الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزْنُهُ تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا، مَوْزُونُهُ: تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا». وأصله – كما سبق بيانه– «دَحْرَجَ» ومثله: «تَشَمْلَلَ، وَتَسَرْهَفَ، وتَزَلْزَلَ، وَتَذَبْذَبَ، وتَدَهْدَهَ، وتَسَرْبَلَ، وَتَحَمْحَمَ»؛ قال قَيْسُ بنُ الخَطِيمِ:

لَـوْ أَنَّـكَ تُلْقِـي حَـنْظَلًا فَـوْقَ بَيْـضِنَا ... تَـدَحْرَجَ عَـنْ ذِي سَـامِهِ المُتَقَـارِبِ

وفي الحديث المتفق عليه: «حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةِ ثَدْيِهِ يَتَزَلْزَلُ».

وقال أبو ذُؤَيْبٍ:

وقَـالُوا تَرَكْنَـاهُ تَزَلْـزَلُ نَفْـسُهُ ... وَقَـدْ أَسْـنَدُونِي أَوْ كَـذَا غَيْـرَ سَـانِدِ

وقال الطِّرِمَّاحُ:

تَزَلْـزَلَ عَـنْ فَـرْعٍ كَـأَنَّ مُتُونَهَـا ... بِهَـا مِـنْ عَبِـيطِ الزَّعْفَـرَانِ رُدُوعُ

وجاء الوصف من الفعل «تَذَبْذَبَ» مجموعا في قوله -تعالى-: ﴿مُتَذَبْذِبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء:١٤٣]، على قراءة ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخرج البخاري وغيره عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ عن النبي ﷺ: «**فَإِذَا ضَرَبَهُ تَدَهْدَهَ الْحَجَرُ.. الحديث**». والرباعي «**دَهْدَهَ**»؛ يقال: دَهْدَهْتُ الحَجَرَ إذا دحرجته.

ويقال تَسَرْبَلَ؛ إذا لَبِسَ السِّرْبالَ؛ **قال الأعشى يصف الثور:**

عَلَيْهِ دِيَابُوذٌ تَسَرْبَلَ تَحْتَهُ ... أَرَنْدَجَ إِسْكَافٍ يُخَالِطُ عِظْلِمَا

وقال عنترة في معلقته:

مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ بِثُغْرَةِ نَحْرِهِ ... وَلَبَانِهِ حتى تَسَرْبَلَ بِالدَّمِ

فَازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ القَنَا بِلَبَانِهِ ... وَشَكَا إِلَيَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحَمْحُمِ

وقوله: «**وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ**» أي: تاء المطاوعة «**فِي أَوَّلِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ**». أي: لمطاوعة الرباعي المجرد، «**نَحْوُ: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ**»، **أي**: قَبِلَ أَثَرَ الفِعْلِ فتدحرجَ، فالأصل فيه اللزوم، وربما كان متعديا؛ **كما في قول الفرزدق:**

يَا حَقَّ كُلُّ بَنِي كُلَيْبٍ فَوْقَهُ ... لُؤْمٌ تَسَرْبَلَهُ إِلَى الأَظْفَارِ

ولصيغة «**تَفَعْلَلَ**» معنى هو التَّحَرُّكُ وَالِاضْطِرَابُ، كذا قال ابن قتيبة، نحو: «**تَقَلْقَلَ، وتَزَلْزَلَ، وَتَدَهْدَهَ، وتَبَخْتَرَ، وَتَدَحْرَجَ، وتَشَمْلَلَ**».

* * *

النَّوعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابَانِ:

البَابُ الأَوَّلُ:

«افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا»، مَوْزُونُهُ: «احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ الأُولَى، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ أَيْضًا؛ نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبلَ فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبلُ.

قوله: «افْعَنْلَلَ يَفعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا، مَوْزُونُهُ: احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكَونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وِالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ» التي هي الراء، «**وَاللامِ الأُولَى**» التي هي الجيم؛ لأن أصله من الرباعي «**حَرْجَمَ**»، يقال: «**حَرْجَمَ الدَوَابَّ**» إذا ردَّ بعضَها على بعض وجَمَعَها، «**واحْرَنْجَمَ القومُ والدوابُّ**»: اجتمعوا، واحْرَنْجَمَ فلانٌ إذا أَرَادَ أَمرًا ثُمَّ رجَع عنه. **قال رؤبة:**

عَـايَنَ حَيًّا كَالحِـرَاجِ نَعَمُـهْ ... يَكُـونُ أَقْـصَى شَـلِّهِ مُحْرَنْجِمُـهْ

والمُحْرَنْجِمُ: العدد الكثير؛ **قال الشاعر:**

الـدَّارُ أَقْـوَتْ بَعْـدَ مُحْـرَنْجِمِ ... مِـنْ مُعْـرِبٍ فِيهَـا وَمِـنْ مُعْجِـمِ

والمُحْرَنْجَمُ: المكان الذي تجتمع فيه الإبل؛ **قال العَجَّاجُ:**

مُحْـرَنْجَمُ الجَامِـلِ والنُّئِـيُّ ... وَصَـالِيَاتٌ لِلـصَّلَا صُـلِيُّ

وهو اسم مكان في هذا الشاهد.

ومثله: «**اعْلَنْكَسَ، واعْرَنْكَسَ**» أصلهما من الرباعي: «**عَلْكَسَ، وعَرْكَسَ**»؛ **يقال**: «اعْلَنْكَسَ الرَّأْسُ» إذا اشْتَدَّ سَوَادُهُ، و «اعرنكس الشَّيْءُ» إذا اجتمعَ بعضُه على بَعضٍ؛ **قال العجاج:**

أَزْمَـانَ غَـرَّاءُ تَبُـذُّ العُنَّسَا ... بِفَـاحِمٍ دُووِيَ حَتَّـى اعْلَنْكَسَا

وقَالَ:

وأَعْـسِفُ اللَّيْـلَ إِذَا اللَّيْـلُ غَـسَا ... واعْرَنْكَـسَتْ أَهْوَالُـهُ وَاعْرَنْكَسَا

وقال الكُمَيْتُ يصف ثَوْرًا:

فَبَادَرَ لَيْلَةَ لا مُقْمِرٍ نَحِيرَةَ شَهْرٍ لِشَهْرٍ سِرَارَا
إلى سَبِطَاتٍ بمُعْلَنْكِسٍ مِنَ الرَّملِ أرْدَفَتِ الهَارِهَارَا

«**واخْرَنْطَمَ يَخْرَنْطِمُ اخْرِنْطَامًا**»، أصله من الرباعي «**خَرْطَمَ**»؛ **يقال للرجل**: قد خرطم؛ إذا غَضِبَ، واخْرَنْطَمَ فلان إذا تكبر، واخرنطم إذا جاء مُتَغَضِّبًا؛ **قال الشاعر**:

تَرَى لَهُ حِينَ سَمَا فَاخْرَنْطَمَا لَحْيَيْنِ سَقْفَيْنِ وخَطمًا سَلْجَمَا

وفي الصحاح في كلامِ عيسى بن عُمر: «افْرَنْقِعوا عنِّي». ونسبه ابن جني لأبي علقمة النحوي.

ولم يأت هذا البناء في القرءان الكريم، وقد ذكر ابن جني في «المحتسب» (٢/ ١٩٢): «عن أبي عمرو الدوري أنه قال: بلغني عن عيسى بن عمر أنه كان يقرأ: «**حَتَّى إِذَا افْرُنْقِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ**»». وقال ابن خالويه: «هي قراءة ابن مسعود». وقال ابن عادل في اللباب: «وقرأ ابن مسعود وابن عمر: «**افْرُنْقِعَ**» من الافْرِنْقاع».

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ أَيْضًا؛ نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ**».

أي: جَمَعَهَا فاجتمعتْ، **ولو قال**: فاحرنجمت تلك الإبل لكان أفصح.

❊ ❊ ❊

البَابُ الثَّانِي:

«افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالًا»، مَوْزُونُهُ: «اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ؛ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اِقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ؛ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبالَغَةً.

قوله: «افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالًا، مَوْزُونُهُ: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا». بإدغام الراء الأولى في الثانية؛ لأن أصله «اقْشَعْرَرَ يَقْشَعْرِرُ» فنُقِلَتْ حركة الراء الأولى إلى العين فسكنت الراء، ثم أُدغمت في الراء الثانية في الماضي والمضارع، أما الإدغام في المصدر «افْعِلَّال» فلسكون اللام الأولى وتحرك الثانية في الميزان، وإلا فلا إدغام فيه، ومثله: «اطْمَأَنَّ» بمعنى: سَكَنَ؛ قال -تعالى-: ﴿فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ [الحج:١١]، وقال -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا﴾ [يونس:٧]، وقال -تعالى-: ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء:١٠٣]، وقال -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد:٢٨]، وجاء الوصف منه في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، وأصله من الرباعي «طَمْأَنَ»، فهو رباعي مجرد، وليس ملحقا بِاقْشَعَرَّ، ولا هو مقلوب «طَأْمَنَ» كما قال سيبويه، وإلا فوزنه «افْلَعَلَّ» على قوله.

ومثلهما «اشْمَأَزَّ» بمعنى: نَفَرَ؛ قال -تعالى-: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الزُّمَر:٤٥].

«واسْبَكَرَّ» بمعنى: اسْتَرْسَلَ وامْتَدَّ، واسبكَرَّت الجارِيَةُ استَقَامَتْ؛ قال امرؤ القيس:

إِلَى مِثْلِهَا يَرْنُو الحَلِيمُ صَبَابَةً ... إِذَا مَا اسْبَكَرَّتْ بَيْنَ دِرْعٍ ومِجْوَلِ

أي: امتدت وصارت بين الصبيَّة والمَرأَة.

ومنه: «شَعَرٌ مُسْبَكِرٌّ»؛ أي: مُسْتَرْسِلٌ؛ قال ذو الرمة:

وأَسْــودَ كَالأَسَــاوِدِ مُــسْبَكِرًا ... علــى المَتْنَــيْن مُنْــسَدِلًا جُفَــالَا

وقال أيضا:

إذَا الهِــدَانُ حَــارَ واسْــبَكَرَّا ... وَكَــانَ كَالعِــدْلِ يُجَــرُّ جَــرَّا

وقال الراجز: أَزْوَاجُ مُزْهِي النَّبَاتِ مُسْبَكِرّ

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ»؛ لأن أصله من الرباعي «قَشْعَرَ».

وقوله: وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ؛ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ» أي: على قلة «وَيُقَالُ: اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبالَغَةً».

قال الله -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر:٢٣].

وفي حديث الوداع عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣/ ٢٢٣/ ١١٨٧): «ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَاقْشَعَرَّتْ مِنْهَا الْجُلُودُ».

وقال شُبْرُمَةُ بن الطُّفَيْلِ:

أَصْــبَحَ البيــتُ بَيْــتُ آلِ إِيَــاسٍ ... مُقْــشَعِرًّا وَالحَــيُّ حَــيٌّ خُلُــوفُ

أي: أصبح مُضْطَرِبًا.

وقال أَصْرَمُ بنُ حُمَيْدٍ:

أَسَــفًا لِنَفْــسِكَ وَالنُّجُــومُ غَــوَابِرٌ ... وَالأَرْضُ مُظْلِمَــةٌ لَهَــا اقْــشِعْرَارُ

❋ ❋ ❋

سَادِسًا: الفِعْلُ الثُّلاثِيُّ المُلْحَقُ بالرباعي المزيد فيه بحرف «تَدَحْرَجَ»

وَخَمْسَةٌ مِنْهَا لِمُلْحَقِ تَدَحْرَجَ:

البَابُ الأَوَّلُ:

«تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَجَلْبَبَ زَيْدٌ.

قوله: «وَخَمْسَةٌ». أي: وخمسة أبواب «مِنْهَا» من أبواب علم التصريف «لِمُلْحَقِ» الفعل «تَدَحْرَجَ»، وهو أن تَزيد على الفعل الثلاثي المجرد حرفين لتُلحقه بوزن «تَفَعْلَلَ» فيتصرف تصرف «تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا»، وقد اكتفى المصنف بذكر خمسة أبواب، هي:

البَابُ الأَوَّلُ: «تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا، مَوْزُونُهُ: تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا» فهو في الصورة كتدحرج، لكنَّ أصله ثلاثي، وهو «جَلَبَ»، بخلاف «تَدَحْرَجَ» فأصله رباعي، وهو «دَحْرَجَ»، فصار «جَلْبَ» بعد الزيادة على خمسة أحرف، وهو ملحق بتدحرج المزيد على الرباعي بحرف واحد؛ ولذلك تَصَرَّفَ تَصَرُّفَهُ.

وقوله: «وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ» تاء المطاوعة «فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ» للإلحاق، ومثله: «تَشَمْلَلَ يَتَشَمْلَلُ تَشَمْلُلًا».

قال الشاعر:

حتى اكْتَسَى الرأْسُ قِناعًا أَشْهَبَا ... أَكْرَهَ جِلْبَابٍ لِمَنْ تجَلْبَبَا

وقال أبو تمام:

مِنَ المُعْطَيَاتِ الحُسْنَ والمُؤْتَيَاتِهِ ... مُجَلْبَبَةً أَوْ فَاضِلًا لَمْ تُجَلْبَبِ

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَجَلْبَبَ زَيْدٌ». ويأتي مُطَاوِعًا لوزن «فَعْلَلَ»؛ تقول: «جَلْبَبْتُ زيدًا فَتَجَلْبَبَ».

وربما كان متعديا؛ قال أبو تمام:

لَـهُ زِئْبِـرٌ يُـدْفِي مِـنَ الـذَّمِّ كُلَّمَـا ... تَجلبَبَـهُ في مَحْفِـلٍ مُتَجَلْبِـبُ

وقال أبو الشيص الخزاعي:

مُتَجلْبِـبٌ ثـوبَ العَفَـافِ وَقَـدْ ... غَفَـلَ الرَّقِيـبُ وأَمْكَـنَ الـوِرْدُ

البَابُ الثَّانِي:

«تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا». وَعَلَامَتُه أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ.

قوله: «تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلًا، مَوْزُونُهُ: تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا» مثله: «تَكَوْثَرَ يَتَكَوْثَرُ تَكَوْثُرًا، وتَحَوْقَلَ يَتَحَوْقَلُ تَحَوْقُلًا».

وقوله: «وَعَلامَتُه أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ» فيكون أصله «جَرِبَ» !!، وعندي أنه مشتق من الجَوْرَب مباشرة، فيكون موضوعا على صورة «فَوْعَلَ»، نحو: «كَوْكَبٍ»، فلم يُستعمل له ثلاثي مجرد كما لم يُستعمل لـ «كَوْكَبَ» فعل ثلاثي مجرد، فيغني حينئذ «جَوْرَبَ» عن الثلاثي المجرد، كما أغني كل من «تَكَلَّمَ وَتَصَدَّى» عن المجرد.

قال الشاعر:

أَلِهَـوانٍ جَـوْرَبٌ والأَشْـهَبُ ... والجمَـلُ العَبْـسيُّ لَـيسَ يُعْقَـبُ

أو يكون أصل «تَجَوْرَبَ» رباعيا مجردا، أي: «جَوْرَبَ يُجَوْرِبُ جَوْرَبَةً» كدحرج يدحرج دحرجة، وليس له ثلاثي، فلا يكون على وزن «تَفَوْعَلَ» بل على وزن «تَفَعْلَلَ».

والجَـوْرَبُ: لفافـة الرجـل، وهـو فارسـي معـربٌ، نـص علـى ذلـك سـيبويه (٤/ ص٣٠٥).

أما الفعل «**تَجَوْرَبَ**» فلا أعلم أحدا استعمله قبل ابن السِّكِّيتِ.

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ**». أي: لَبِسَ الجَوْرَبَ.

ويأتي لمطاوعة لوزن «**فَوْعَلَ**»؛ تقول: «**جَوْرَبْتُ زيدًا فَتَجَوْرَبَ**» كذا يُقال !!، وليس هو بمسموع.

ومما سُمع على زنة «**تَفَوْعَلَ**» نحو تَكَوْثَرَ؛ **كما في قول جِسَاسَ بن نُشْبَةَ التيمي**:

أَبَـوْا أَنْ يُبِيحُـوا جَـارَهُمْ لِعَـدُوِّهِمْ   وَقَـدْ ثَـارَ نَقْـعُ المَـوْتِ حتـى تَكَـوْثَرَا

أي: كَثُرَ، هذا أصله الثلاثي، وسُمِع منه الرباعي؛ **قال لبيد**:

وَصَـاحِبِ مَلْحُـوبٍ فُجِعْنَـا بِمَوْتِـهِ   وعنـد الـرِّدَاعِ بَيْـتُ آخَـرَ كَـوْثَرَا

وقال الكميت:

وأَنـتَ كَثِيـرٌ يـا ابـنَ مَـرْوَانَ طَيِّـبٌ   وَكَـانَ أَبُـوكَ ابـنُ العَقَائِـلِ كَـوْثَرَا

وورد الاسم منه في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:١].

وأخرج البخاري وغيره عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**بَيْنَمَا أَنَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ إِذَا أَنَا بِنَهَرٍ حَافَتَاهُ قِبَابُ الدُّرِّ الْمُجَوَّفِ قُلْتُ مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ قَالَ هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ رَبُّكَ فَإِذَا طِينُهُ أَوْ طِيبُهُ مِسْكٌ أَذْفَرُ شَكَّ هُدْبَةُ**».

❊ ❊ ❊

البَابُ الثَّالِثُ:

«تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ.

قوله: «تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا، مَوْزُونُهُ: تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا» مثله: «تَسَيْطَرَ يَتَسَيْطَرُ تَسَيْطُرًا».

وقوله: «وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ» التي هي الشين «وَالعَيْنِ» التي هي الطاء؛ لأن أصله «شَطَنَ» بمعنى «بَعُدَ وَتَمَرَّدَ»، وسُمِّيَ الشَّيْطَانُ شَيْطَانًا لِبُعْدِهِ عَنِ الْحَقِّ وتَمَرُّدِهِ.

وبعض أهل اللغة يرون أن النون في «شَيْطَنَ» زائدة، والثلاثي منه «شَيَطَ»، حينئذ يكون وزنَه «فَعْلَنَ»، وهذا غير صحيح، فالصواب أن النون أصلية؛ إذ ليس من أبنيتهم تَفَعْلَنَ.

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ».

أي: فَعَلَ فِعْلَ الشَّيَاطِينِ فَصَارَ كالشيطان في تَمَرُّدِهِ.

ولم يرد هذا البناء في القرءان إلا في اسم الفاعل في قوله -تعالى-: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [الأنفال:١٦]، فوزنه «مُتَفَيْعِلٌ»؛ لأنه مِن «حَازَ»، و «تَحَيُّزٌ»: «تَفَيْعُلٌ».

قَالَ الْقُطَامِيُّ:

تَحَيَّزَ مِنِّي خَشْيَةَ أَنْ أَضِيفَهَا   كَمَا انْحَازَتِ الْأَفْعَى مَخَافَةَ ضَارِبِ

ويُروى «تَحَيَّزُ» بالمضارع محذوف التاء.

* * *

البَابُ الرَّابِعُ:

«تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلًا»، مَوْزُونُهُ: «تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ.

قوله: «تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلًا، مَوْزُونُهُ: تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا» مثله: «تَدَهْوَرَ يَتَدَهْوَرُ تَدَهْوُرًا» إذا سَقَطَ مِنْ أَعْلَى، «وتَسَهْوَكَ يَتَسَهْوَكُ تَسَهْوُكًا» إذا تَحَرَّكَ رُوَيْدًا، وهي مشية قبيحة.

وقوله: «وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ» التي هي الهاء «وَاللَّامِ» التي هي الكاف؛ لأن أصله «رَهَكَ»؛ يقال: «رَهَكَ الشيءَ» إذا دقَّهُ فكسَرَهُ، وربما كان بمعنى استرخي، وَرَهَكَ الرجلُ بالمكان، أي: أَقَامَ فيه.

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ». أي: مشى مُسْرِعًا كَأَنَّهُ يَمُوجُ فِي مِشْيَتِهِ يَتَبَخْتَرُ، وذكر الأزهري في «تهذيب اللغة» (٦/ ١١) عن الْأَصْمَعِي أنه قال: التَّرْهُوكُ: هُوَ الَّذِي كَأَنَّهُ يَمُوجُ فِي مِشيته وَقد تَرَهْوَكَ.

وحكي ابن دريد عنهم أنهم يقولون: «تَدَهْور الليل» إذا أدْبَرَ، ذكره ابن سيده في «المخصص» (٢/ ٣٨٩).

* * *

البَابُ الخَامِسُ:

«تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِيًا»، مَوْزُونُهُ: «تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَسَلْقَى زَيْدٌ؛ أَيْ: نَامَ عَلَى قَفَاهُ.

قوله: «تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِيًا»، مَوْزُونُهُ: تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا» مثله: «تَجَعْبَى يَتَجَعْبَى تَجَعْبِيًا».

واللام في «تَفَعْلِيًا»[1] كانت مضمومة في الأصل، أي: «تَفَعْلُيًا» فأُبدلت الضمة كسرة؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب اسم آخره واو أو ياء لازمة قبلها ضمة.

وقوله: «وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ»؛ لأن أصله «سَلَقَ»، كما سبق بيانه.

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: تَسَلْقَى زَيْدٌ؛ أَيْ: نَامَ عَلَى قَفَاهُ».

سَلْقَى مُشْتَقٌّ مِن السَّلْقِ، وهو الإلقاءُ على القَفَا، ولم أجده بمعنى نام فيما وقفتُ عليه، وذَكَرَ غيرُ واحد أن أصله من الثلاثي «سَلَقَهُ سَلْقًا» أي: طَعَنَهُ فألْقاه على جَنْبِهِ. وَسَلَقَهُ، أي: دَفَعَهُ، وربما قالوا: سَلْقَيْتُهُ سِلْقاءً يزيدون فيه الياء. والمشهور في هذا البناء أنه مُطاوِعٌ لِسَلْقَى، تقول: سلقى زيد بِنَاءَهُ فَتَسَلْقَى، قَالَ ابْنُ شُمَيْلٍ: سَلْقَى فلَانٌ بناءَه، أي: جعَلَه مُسْتَلْقِيا وَلم يَجعله سَكًّا.

وإذا أردتَ التيسير فاعلم: أنه زِيدتِ تاء المطاوعة على أبواب الثلاثي المُلحق بالرباعي المجرد، وقد ذكر المؤلف منها خمسة، وهي «فَعْلَلَ، وفَوْعَلَ، وفَعْوَلَ، وفَيْعَلَ، فَعْلَى» وعند البسط تصل لاثني عشر بابا، لا تأتيك هنا، والله أعلم.

وقوله: «اِعْلَمْ» أيها القارئ «أَنَّ حَقِيْقَةَ الإِلحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ» الخمس التي هي تفَعْلَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَعْوَلَ، وتَفَيْعَلَ، وتَفَعْلَى «إِنَّمَا تَكُونُ بِزِيَادَةٍ غَيْرِ التَّاءِ»

---

(١) بالنصب على الحكاية.

أُمَثِّلُ لَكَ أو أضربُ لك «**مَثَلًا الإِلْحَاقُ فِي تَجَلْبَبَ إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ كَمَا كَانَتْ فِي تَدَحْرَجَ؛ لأَنَّ الإِلحَاقَ لا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلَمَةِ بِلْ فِي وَسْطِهَا**» كَتَفَوْعَلَ وتَفَيْعَلَ «**وَآخِرِهَا**» كَتَجَلْبَبَ وتَسَلْقَى «**عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ**» ابن يعيش «**فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ**».

قال ابن يَعِيش في «شرحه على المفصل» (٤/ ٤٣٢):

«فأما قوله في «تَجَلْبَبَ»، و«تَجَوْرَبَ»، و«تَشَيْطَنَ»، و«تَرَهْوَكَ» أنها ملحقاتٌ بـ «تدحرج»، فكلامٌ فيه تسامحَ؛ لأنه يُوَهِّم أن التاء مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمر كذلك؛ لأن حقيقةَ الإلحاق في «تجلبب» إنما هي بتكرير الباء أَلْحَقَتْ «جلبب» بـ «دَحْرج»، والتاءُ دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في «تدحرج» لأن الإلحاق لا يكون من أوَّل الكلمة، إنما يكون حشوًا، أو آخِرًا، وكذلك «تَجَوْرَبَ»، و«تَشَيطَنَ»، و«تَرَهْوَكَ»، الإلحاقُ بالواو والياء، لا بالتاء على ما ذكرنا».

❊ ❊ ❊

سَابِعًا: الفِعْلُ الثُّلاثِيُّ الـمُلْحَقُ بالفعل الرباعي المزيد فيه بحرفين «افْعَنْلَلَ»

وَاثْنَانِ لِمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ:

البَابُ الأَوَّلُ:

«افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا»، مَوْزُونُهُ: «اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وِالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وِاللَّامِ، وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ؛ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ؛ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ مُبَالَغَةً.

قوله: «وَاثْنَانِ» أي: بابان من الأبواب الخمسة والثلاثين -وهما البابان الأخيران- حاصلان «لِمُلْحَقِ احَرَنْجَمَ» الذي هو رباعي مزيد فيه بحرفين، هما همزة الوصل في أوله، والنون بين العين واللام الأولى.

والمراد بالإلحاق باحرنجم زيادةُ ثلاثةِ أحرف على الثلاثي لِيُلْحَقَ بوزن «افْعَنْلَلَ»، فاحرنجم إذن ملحق به، ويُلحق به بابان على ما ذكره المُصَنِّفُ:

«البَابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا، مَوْزُونُهُ: اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا».

ومثله: «اسْحَنْكَكَ يَسْحَنْكِكُ اسْحِنْكَاكًا» بمعنى: اسْوَدَّ، ولم يُستعمل إلا مزيدا؛ **قال أبو تمام**:

بِأَنَّكَ لمَّا اسْحَنْكَكَ الأَمْرُ واكْتَسَى   أَهَابِيَّ تَسْفِي فِي وُجُوهِ التَّجَارِبِ

فكل من «اقعَنْسَسَ، واسْحَنْكَكَ» تَصَرَّفَ تَصَرُّفَ «احْرَنْجَمَ» فأُلحقا به، فاحْرَنْجَمَ كِلْتا لَامَيْهِ أصلية، أما اقْعَنسَسَ فاللام الثانية فيه زائدة للإلحاق.

وقوله: «وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ والنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ» التي هي العين «واللَّامِ» التي هي السين «وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ» التي هي السين الثانية؛ لأن أصله من الثلاثي «قَعِسَ يَقْعَسُ قَعَسًا».

وقوله: «وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللازِمِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ؛ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ: اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ؛ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ مُبَالَغَةً»؛ قال الشاعر:

بِئْسَ مُقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ   إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنْسِسِ

واقَعَنْسَسَ: ثَبَتَ ولَزِمَ؛ قال العجاج:

تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فاقْعَنْسَسَا   فَبَخَسَ النَّاسَ وأَعْيَا البُخَّسَا

لكني لم أجد مَن ذكر الفِعْلَ «قَعَسَ» من باب «فَعَلَ»، إنما هو «قَعِسَ» من باب «فَعِلَ» بكسر العين، ولذلك جاء الوصف منه قياسا على «أَقْعَسَ، وقَعِسٍ» فلعله خطأ من الناسخ، والله أعلم.

البَابُ الثَّاني:

«افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلاءً»، مَوْزُونُهُ: «اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً». وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ: اسْلَنْقَى زَيْدٌ.

قوله: افْعَنْلَى» الألف فيه منقلبة عن ياء.

وقوله: «افْعِنْلاءً». الهمزة فيه منقلبة عن ياء لوقوعها متطرفة عقب ألف زائدة؛ إذ أصله «اسْلِنْقَايٌ»، فحصل فيه ما سبق ذكره في «فَعْلَى».

وقوله: «مَوْزُونُهُ اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً» مثله: «احْرَنْبَى يَحْرَنْبِي احْرِنْبَاءً» يقال: «احْرَنْبَى الرجلُ» إذا استلقى على ظهره ورفع رِجْلَيْهِ نحو السَّماء، «واحْرَنْبَى

الرَّجلُ» إذا تَهيَّأَ للغَضَبِ والشَّرِّ، والمُحْرَنْبي الذي إذا صُرِعَ وَقعَ على أَحد شِقَّيْهِ؛ **أَنشد جابِرٌ الأَسَدِيُّ**:

إِنِّـــي إذا صُـــرِعْتُ لا أَحْرَنْبِـــي وَلَا تَمَـــسُّ رِئَتَـــايَ جَنْبِـــي

وَصفَ نَفْسَه بأَنَّه قَوِيٌّ؛ لِأَنَّ الضَّعِيفَ هو الذي يَحْرَنْبي.

وقال أبو الهَيْثَم في قول الجَعْدِيِّ:

إِذَا أَتَـــى مَعْرَكًـــا مِنْهَـــا تَعَرَّفُـــهُ مُـحْـرَنْبِيًـا عَلَّمَتْـهُ المَـوْتَ فـانْقَفَلَا

وقوله: «**وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ**» التي هي اللام «**وَاللامِ**» التي هي القاف «**وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ**»؛ لأن أصله من الثلاثي «**سَلَقَ**».

وقوله: «**وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ؛ نَحْوُ اسْلَنْقَى زَيْدٌ**» إذا نام على ظهره.

ويأتي مُطَاوِعًا لِسَلْقَى؛ نحو: «**سَلْقَيْتُهُ فَاسْلَنْقَى**».

أما ما ورد متعديا نحو: «**اسْرَنْدَى واغْرَنْدَى**» بمعنى: «**عَلَا وَرَكِبَ**»، في قول الراجز:

قَـــدْ جَعَـــلَ النُّعَـــاسُ يَـــسْرَنْدِينِي أَدْفَعُـــــهُ عَنِّـــي وَيَغْرَنْـــدِينِي

فشاذ على قول سيبويه، أو مصنوع على قول الزُّبَيْدِيِّ.

ومما لم يذكره المؤلف وزنُ «**افْتَعْلَى يَفْتَعْلِي اِفْتِعْلَاءً**»؛ نحو: «**اسْتَلْقَى يَسْتَلْقِي اسْتِلْقَاءً**»، وهو كسابقه مطاوع لِسَلْقَى، نحو: «**سَلْقَيْتُهُ فَاسْتَلْقَى**»، والهمزة فيه منقلبة عن ياء كافعنلاء.

* * *

أَقْسَامُ الفِعْلِ الثَّمَانِيَةُ

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ إِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «كَرُمَ».

وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَعَدَ».

وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ، نَحْوُ: «دَحْرَجَ».

وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «وَسْوَسَ وَزَلْزَلَ».

وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ».

وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «أَوْعَدَ».

وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَدَحْرَجَ».

وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ، نَحْوُ: «تَوَسْوَسَ».

وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ.

شرع في تقسيم الفعل من حيث السلامةُ وعدمُها، وأنه ينقسم إلى ثمانية أقسام؛ لأن الفعل إما أن يكون سالما أو غير سالم، ثم كل منهما ثلاثي ورباعي، مجردا كان أو مزيدا، فتصير القسمة ثمانيةَ أنواع:

«ثلاثي مجرد سالم، وثلاثي مجرد غير سالم، وثلاثي مزيد فيه سالم، وثلاثي مزيد فيه غير سالم، ورباعي مجرد سالم، ورباعي مجرد غير سالم، ورباعي مزيد فيه سالم، ورباعي مزيد فيه غير سالم».

فقال: «**ثُمَّ**» للترتيب «**اعْلَمْ**» أيها القارئ «**أَنَّ الفِعْلَ**» اصطلاحا من حيث السلامةُ وعدمُها «**المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ**» الخمسةِ والثلاثين المتقدمة «**إِمَّا ثُلاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ**».

فالسَّالِمُ لغة: الصَّحِيحُ والمُعَافَى.

واصطلاحا: ما سَلِمَتْ حروفه الأصلية من أحرف العلة، والهمز، والتضعيف.

وسُمِّيَ سالما لأنه يسلم مِن كثير من التَّغَيُّرَاتِ التي تَطْرَأُ على غيره من الأفعال لا سيما عند الوقف عليه، فتقف عليه كما تقف على الاسم السالم في الرفع في جميع المذاهب غير مخالف له إلا في الاسم المنصوب المنصرف الذي تُعوض فيه الألف من التنوين فيه، وذلك «**نَحْوُ: كَرُمَ**» على وزن «**فَعُلَ**»، ونحو: «**شَرِبَ**» على وزن «**فَعِلَ**»، ونحو: «**ضَرَبَ**» على وزن «**فَعَلَ**».

«**وَإِمَّا ثُلاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ؛ نَحْوُ: وَعَدَ**» على وزن «**فَعَلَ**»، فهو غيرُ سالم؛ لأن الواوَ حرفُ علة، ويُقَابَلُ بالفاء، ومثله: «**وَرِثَ**» على وزن «**فَعِلَ**»، «**وَوَحُدَ**» على وزن «**فَعُلَ**»، ونحو: «**قَالَ، وَسَعَى**»؛ لأن كُلًّا من العين في الأول واللام في الثاني حرف علة، ونحو: «**سَأَلَ، وَشَدَّ**» ليسا بِسَالِمَيْنِ؛ لوجود الهمزة في الأول، والتضعيف في الثاني.

«**وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ؛ نَحْوُ: دَحْرَجَ**»؛ لأن جميعَ حروفِهِ الأصليةِ سَالِمَةٌ من أحرف العلة، والهمز، والتضعيف.

«**وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ؛ نَحْوُ: وَسْوَسَ**» لأن الواوَ حرفُ علة ويُقَابَلُ بالفاء؛ إذ وزنه «**فَعْلَلَ**»، ونحو: «**زَلْزَلَ**» غير سالم أيضا؛ لأنه مُضَاعَفٌ.

فإن قال قائل: لَمْ يُجْمَعْ في الرباعي بين حرفين من جنس واحد، فلماذا يكون غير سالم؟

قلتُ: لأنَّ حَدَّ المُضَاعَفِ من الرباعي، أن تكون فاؤه ولامُه الأولى من جنس واحد، وعينُه ولامُه الثانية من جنس واحد، فإذا نظرتَ إلى إِطْرَادِ حد السالم في الثلاثي والرباعي المضاعف وجدتَ الرباعي المضاعف لا يطرأ عليه تغيير عند تصرفه، فهو سالم بهذا الاعتبار، فعُلم أن كلام المؤلف اصطلاح في مضاعف الرباعي.

«**وَإِمَّا ثُلاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ؛ نَحْوُ: أَكْرَمَ**». فلم يَخرج عن كونه سالما مع اشتماله على الهمزة؛ لأن جميعَ حروفِهِ الأصلية سَلِمَتْ من أحرف العلة، والهمز،

والتضعيف؛ إذ أصله «كَرُمَ»، أَمَّا الهمزة في أوله فهي حرف زائد؛ إذ وزنه «**أَفْعَلَ**» فلَمْ تُقابل بالفاء أو بالعين أو باللام؛ ولذلك قلنا في حده: «**ما سَلِمَتْ حروفه الأصلية**». فخرج بذلك الفعلُ المزيدُ على السالم بحرفِ علةٍ، أو همزٍ، أو تضعيفٍ، نحو: «**قَاتَلَ، وقَتَّلَ، وبَيْطَرَ، وهَرْوَلَ، وأَسْلَمَ، وأَكْرَمَ، واعْلَوَّطَ، وَاسْتَخْرَجَ، واسْلَنْقَى**». ولم يخرج نحو: «**قَوَّلَ**» لأنه معتل فهو من القسم القادم.

«**وَإِمَّا ثُلاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ؛ نَحْوُ: أَوْعَدَ**»؛ لأن الواو حرفُ علةٍ يُقابل بالفاء، فوزنه «**أَفْعَلَ**».

«**وَإِمَّا رَبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ؛ نَحْوُ: تَدَحْرَجَ. وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ؛ نَحْوُ: تَوَسْوَسَ**» وزنه «**تَفَعْلَلَ**» قُوبلت الواو بالفاء وهي حرف علة، فلم يكن سالماً.

«**وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ**».

❋ ❋ ❋



الصَّحِيحُ والـمُعْتَلَّاتُ

أَقْسَامُ الفِعْلِ السَبْعَةُ من حيث الصِّحَّةُ والاعْتِلالُ

أولاً : الفِعْلُ الصَّحِيحُ

وَاعْلَمْ: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ: إِمَّا صَحِيْحٌ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ، وَعَيْنِهِ، وَلَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ، وَهِيَ: «الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ، وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ»؛ نَحْوُ: «نَصَرَ».

شرع المؤلف -رحمه الله- في الكلام على تقسيم الفعل من حيث الصحة والاعتلال، وهو نوعان: «**صحيحٌ، ومُعْتَلٌّ**».

فالصحيح: ما ليس فيه حرف علة.

والمعتل: ما كان فيه حرف علة.

وأحرف العلة هي «**الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ**» ويُلحق بها «**الهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ**» وإن لم يكونا من أحرف العلة.

فإن قلتَ: لماذا أَدْخَلَ المُهْمُوزَ في قسم المُعْتَلَّاتِ؟

قلتُ: لأن الهمزة قد تُخفَّفُ فتُبدل ألفا أو واوا أو ياء، وقد تُحذف، فهي حينئذ أَشْبَهَتْ أحرفَ العلة، فأُلحقت بها.

فإن قلتَ: وما شَأْنُ المُضَاعَفِ؟

قلتُ: أُلْحِقَ بالمعتلات؛ لأن حرف التضعيف يَلْحَقُهُ الإبدالُ فيصير حرفَ علة؛ فلأجل ذلك نُزِعَ منه وصف الصحة.

وكثير من التصريفين يرون أن المهموز والمضاعف من قسم الصحيح، وهو ما نص عليه ابن السراج في الأصول، واختاره ابن الحاجب في شافيته؛ لأن كلًّا منهما يتصرف في الجُمْلَةِ تَصَرُّفَ الصحيح ولو كانا يُشاركان المعتلَ في بعض الخواص.

فعلى القول الذي اختاره المؤلف يكون الصحيح مرادفا للسالم، ويكون المُعْتَلُّ شاملا المعتلاتِ والمضاعفَ والمهموزَ، أي: «**المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المقرون، واللفيف المفروق، والمهموز، والمضاعف**».

وعلى القول الآخر يكون الصحيح شاملا السالم والمهموز والمضاعف، ولا يكون مرادفا للسالم، فيكون كلُّ سالمٍ صحيحًا، وليس كلُّ صحيحٍ سالما.

إذا عرفتَ هذا فاعلم أنه لا فائدة على ما ذهب إليه المؤلف من تقسيم الفعل إلى سالم وغير سالم، فلو اقتصر على تقسيمه إلى صحيح ومعتل دون تقسيمه إلى سالم وغير سالم لاختصر.

قوله: «**وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ**» مُجَرَّدٍ؛ لأن الكلام هنا محصور في الفعل المجرد بقسميه، وليس معنى ذلك أنه لا يوصف غير المجرد بالصحة والاعتلال.

وقوله: «**وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ، وَعَيْنِهِ، وَلَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ، وَهِيَ**: «**الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ، وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ**»؛ **نَحْوُ**: «**نَصَرَ**».

ونحو: «**ضَرَبَ، وَشَرِبَ، وَكَرُمَ، وَمَنَعَ، وَسَرَقَ، وَحَسِبَ**» هذا هو الفعل الصحيح.

❋ ❋ ❋

الـمُعْتَلاتُ

أقسام الفعل المعتل على ما سبق بيانه ستة، وهي: «**المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف بنوعيه، والمهموز، والمضاعف**».

الإِعْلَالُ فِي اللغة: السَّقَمُ والمَرَضُ، وهو مصدر «**أَعَلَّ يُعِلُّ إِعْلَالًا**».

وفي الاصطلاح: تغيير حرفِ العلة للتخفيف، بِقَلْبِهِ، أو بإسكانه، أو بحذفه، فالإعلال ثلاثة أنواع: «**إعلال بالقلب، وإعلال بالنقل، وإعلال بالحذف**».

ثانيا: الفِعْلُ المِثَالُ

وَإِمَّا مُعْتَلٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ؛ نَحْوُ: «وَعَدَ، وَيَسَرَ».

قوله: «**وَإِمَّا مُعْتَلٌ**». **أي**: مِثَالٌ، ويُسمى المُعْتَلَّ في اصطلاح بعض الصرفيين.

والمِثَالُ لغة: الشَبَهُ وصورة الشيء، وهو مفرد «**أَمْثِلَةٍ، ومُثُلٍ**».

واصطلاحا: ما كانت فاؤه حرفًا من أحرف العلة، «**نَحْوُ: وَعَدَ**»، هذا فعل مثالٌ معتل الفاء بالواو؛ قال -تعالى-: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۙ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٩]، وقال -تعالى-: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦٨]، وقال -تعالى-: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [القصص:٦١].

ودائما ما يأتي الوَاوِيُّ من باب «**ضَرَبَ**» بشرط ألَّا تكون لامُه حرفَ حلق.

فإن كان المثال الوَاوِيُّ من باب «**أَفْعَلَ**» فلا يكون مصدرُه على «**إِفْعَالٍ**» كما سبق بيانه، بل يحصل فيه إعلال بالقلب؛ نحو: «**أَوْقَفَ يُوقِفُ إِيقَافًا**» وكان أصله «**إِوْقَافًا**»، فَقُلِبَتِ الواو يَاءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

«**و**» نحو: «**يَسَرَ**» المعتلِّ الفاءِ بالياء «**يَيْسِرُ يُسْرًا**»، **بمعنى**: اللِّينِ والانقياد، وهو ضد العُسْرِ، وربما كان «**يَسَرَ**» بمعنى قَامَرَ ولَعِبِ بالقِدَاحِ؛ **قال علقمة الفحل**:

لـو يَيْـسِرُونَ بِخَيلٍ قَـدْ يَـسَرْتُ بِهَـا   وَكُـلُّ مَـا يَيْـسِرُ الأَقْـوَامُ مَغْـرُومُ

ولم يُمَثِّلْ لمعتل الفاء بالألف؛ لأن الفاءَ لا تكون أَلِفًا البتة.

وسُمِّيَ مثالا لكونه يُماثل الفعلَ الصحيح فلا يَحصل إعلالٌ لماضيه، فلا تُقلب فاؤه ألفا، بخلاف الناقص والأجوف كما سيأتي، فتقول: «**وَعَدَ**» كما تقول: «**نَصَرَ**».

أمَّا في الفعل المضارع والفعل الأمر ومصدره الذي على وزن «**فِعْلَةٍ**» فتُحذف منه الفاءُ إن كانت واوًا في حالات، بشرط أن يكون مبنيا للفاعل، وهذا يكون في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: «**فَعَلَ يَفْعَلُ**» بفتح العين في الماضي والمضارع، نحو: «**وَهَبَ يَهَبُ**»، فهو فعل مثال واوي، مضارعه في الأصل «**يَوْهَبُ**»، حُذفت فاؤه –التي هي الواو– سماعا، فصار «**يَهَبُ**» وحُذفت من الأمر «**هَبْ**»، ومن النهي «**لا تَهَبْ**» ومن المصدر الذي على وزن «**فِعْلَةٍ**»؛ نحو: «**هِبَةٍ**».

قال –تعالى–: ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴿٥٠﴾﴾ [مريم]، وقال –تعالى–: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [الشورى:٤٩].

وقال: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم:٥]، وقال: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨].

هذا بخلاف «هَبْ» الذي ينصب مفعولين؛ فإنه يكون فيه معنى الظن، **كما في قول الشاعر «من المتقارب»**:

فَقُلْـتُ أَجِرْنِـي أَبَـا خَالِـدٍ   وَإِلَّا فَهَبْنِـي امْـرَأً هَالِكَـا

وبخلاف الأمر من «**هَابَ يَهَابُ**»، فهذا وإن كان في الصورة كـ «**هَبْ**» من «**وَهَبَ**» لكنه فِعْلٌ أجوف، حُذِفَتْ منه الألف للتخلص من التقاء الساكنين؛ إذ أصله «**هَابْ**».

الباب الثاني: «**فَعَلَ يَفْعِلُ**» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، نحو: «**وَعَدَ يَعِدُ**»، فالمضارع منه في الأصل «**يَوْعِدُ**»، حُذفت فاؤه لوقوعها بين الياء والكسرة، وهذا الحذف قياسي، فصار «**يَعِدُ**»، والأمر منه «**عِدْ**»، والنهي «**لا تَعِدْ**»، والمصدر «**عِدَةٌ**»؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٩]، وقال -تعالى-: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦٨].

وقال الشاعر:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤسَاكَ ذَاكِرًا   كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ

الباب الثالث: «**فَعِلَ يَفْعِلُ**» بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، نحو: «**وَرِثَ يَرِثُ**»، فالمضارع منه في الأصل «**يَوْرِثُ**»، حُذفت فاؤه قياسا للعلة السابقة، فصار «**يَرِثُ**»، والأمر منه «**رِثْ**»، والنهي «**لا تَرِثْ**»، والمصدر «**رِثَةٌ**».

قال -تعالى-: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ﴾ [النمل:١٦]، وقال: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم:٦].

أما باب «**فَعِلَ يَفْعَلُ**» فالحذف فيه قليل، نحو: «**وَسِعَ يَسَعُ**»، والأصل في هذا الباب عدمُ الحذف، بل قِيلَ بعدم جواز الحذف فيه.

وأما ما سُمِعَ منه محذوفا فإنه يكون في الأصل من باب «**فَعِلَ يَفْعِلُ**» وليس من باب «**فَعِلَ يَفْعَلُ**» ثم تَحركت العين بالفتح للثقل، بخلاف ما إن كان مفتوح العين فَتْحًا أصليا فلا تُحذف منه الواو، نص على ذلك غير واحد كالزَّنجاني في تصريفه، والدليل «**وَجِلَ يَوْجَلُ**»، فلم تحذف منه في هذا الباب.

ولأنه لُوحِظَ أنها أفعال حَلْقِيَّة، نحو: «**يَطَأُ، ويَسَعُ، ويَقَعُ، ويَدَعُ**»، فَفُتحت العينُ وتَحركت بالفتح دفعا للثقل، ومناسبةً لحرف الحلق، بخلاف «**وَجِلَ يَوْجَلُ**».

وأما ما كان من باب «**يَفْعُلُ**» بالضم فلا تُحذف منه الفاء بحال؛ لانتفاء علة الحذف؛ نحو: «**وَجُهَ يَوْجُهُ وَجَاهَةً، فهو وَجِيهٌ**» والأمر «**اُوجُهْ**»، والنهي «**لا تَوْجُهْ**».

وأما المعتلُّ الفاءِ بالياء فلا تُحذف منه الفاءُ على كل حال؛ نحو: «**يَبِسَ يَيْبِسُ وييْبَسُ يَبْسًا، ويَئِسَ يَيْئِسُ وييْأَسُ يَأْسًا**».

هذا إن كان الفعلُ المثالُ مبنيا للمعلوم، أما إذا بُني للمفعول فلا تُحذف فاؤه؛ نحو: «**يُوهَبُ، ويُوعَدُ، ويُورَثُ، ويُوعَظُ**» إلخ.....

ثالثا: الفِعْلُ الأَجْوَفُ

وَإِمَّا أَجْوَفُ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «قَالَ، وَكَالَ».

الأَجْوَفُ لغة: الفَارِغُ، جمعه «**أَجْوَافٍ**».

واصطلاحا: ما كانت عينُه حرفا من أحرف العلة، «**نَحْوُ: قَالَ**»، للواوي العين؛ لأنَّ أصله «**قَوَلَ**» مِن باب «**فَعَلَ**»، فالواو تُقَابَلُ بالعين، لكن تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ ألفا، فصار «**قَالَ**»، ودليل ذلك وجودُ الواو في مضارعه ومصدره «**يَقُولُ قَوْلًا**»؛ قال -تعالى-: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ﴾ [المائدة:١١٥]، وقال -تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب:٤]، وقال -تعالى-: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا﴾ [الإسراء:٢٣].

«**وَ**» نحو: «**كَالَ**» لليائي العين؛ لأن أصله «**كَيَلَ**»، مِن باب «**فَعَلَ**»، فالياء تُقَابَلُ بالعين، لكن تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ ألفا، ودليل ذلك وجود الياء في مضارعه ومصدره: «**يَكِيلُ كَيْلًا**»؛ قال -تعالى-: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾ [المطفِّفين:٣].

وفي الحديث الذي رواه البخاري وغيره من حديث جَابِرٍ -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: «**ادْعُ أَصْحَابَكَ فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَدَّى اللهُ أَمَانَةَ وَالِدِي**».

وقال -تعالى-: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾ [الشعراء:١٨١].

ويأتي الفعل الأجوف غالبا من ثلاثة أبواب[١]، هي: «**نَصَرَ، وَضَرَبَ، وَفَرِحَ**».

أما باب «**نَصَرَ**» فنحو: «**قَالَ يَقُولُ، وَجَالَ يَجُولُ، وَصَالَ يَصُولُ، وحَالَ يَحُولُ**»، وعلامته أن يكون بالألف المنقلبة عن واو في الماضي، وبالواو في المضارع، إلا الفعل «**طَالَ يَطُولُ**» فإنه من باب «**شَرُفَ يَشْرُفُ**».

وأما باب «**ضَرَبَ**» فنحو: «**كَالَ يَكِيلُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَسَارَ يَسِيرُ، وسَالَ يَسْيِلُ**»، وعلامته أن يكون بالألف المنقلبة عن ياء في الماضي، وبالياء في المضارع.

وأما باب «**فَرِحَ**» فنحو: «**غَيِدَ يَغْيَدُ، وَعَاشَ يَعِيشُ، وفَاهَ يَفُوهُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَعَوِرَ يَعْوَرُ**».

فإذا جاء الرباعي «**أَفْعَلَ يُفْعِلُ**» من الأجوف فلا يكون مصدره «**إِفْعَالًا**»، نحو: «**أَعَانَ يُعِينُ إِعَانَةً**». وكان أصله «**أَعْوَنَ يُعْوِنُ إِعْوَانًا**» فحصل إعلال بالنقل؛ نُقلت حركة الواو إلى العين، فتحركت العين وسكنت الواو في الجميع، ثم قُلِبَتِ الواو ألفا في الماضي والمصدر نظرًا إلى تحركها في الأصل قبل النقل وانفتاح ما قبلها بعد النقل، لكنَّ المصدر «**إِعَوْان**» سيصبح بعد القلب «**إِعَاْاْنًا**» فيلتقي إذ ذاك ساكنان، الألف المبدلة من عين الفعل وألف المصدر، فحذفنا الثانية كما هو مذهب الأخفش، وعوضنا عنها بالتاء فصارا «**إِعَانَةً**»، **وقيل**: بل الألف الأولى هي المحذوفة، وهو قول سيبويه، والأول أقيس كما بينته في شرح لامية الأفعال.

أما المضارع «**يُعْوِنُ**» الذي صار «**يُعِيْنُ**» حصل فيه ما سبق من نقل حركة الواو إلى العين، ثم قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

وقَلَّ ترك التعويض؛ كما في نحو: «**أَقَامَ إِقَامًا، وَأَجَابَ إِجَابًا**».

---

(١) لا أريد بقولي: «باب كذا» أن يساويه في مصدره وباقي تصرفاته، بل أردتُ الماضي والمضارع ولو ساواه.

وكذلك قُلِبَت الواو ياءً في نحو: «**يُقِيمُ**»، لكنها لا تقلب في المضارع إن كانت العين ياءً؛ نحو: «**يُزِيلُ**».

وإذا جاء الأجوف من باب «**انْفَعَلَ**»؛ نحو: «**انْقَادَ يَنْقَادُ**» وجب الإعلال، وقد كان أصله «**انْقَيَدَ يَنْقَيِدُ**»، فحصل إعلال بقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا جاء من باب «**اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ**» فلا يكون مصدره «**اسْتِفْعَالًا**»؛ نحو: «**اسْتَعَانَ يَسْتَعِينُ اسْتِعَانَةً**»، وكان أصله «**اسْتَعْوَنَ يَسْتَعْوِنُ اسْتِعْوَانًا**» فحصل له ما سبق في «**أعان يعين إعانة**». غير أنه «**اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ**» قد لا يُعَلُّ على لغة فيه.

رابعا: الفِعْلُ النَّاقِصُ

وَإِمَّا نَاقِصٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ؛ نَحْوُ: «غَزَا، وَرَمَى».

الناقص لغة: غير التَّامِّ.

واصطلاحا: ما كانت لامُهُ حَرْفَ علة.

وقد تكون لامُهُ واوًا أو ياءً، ولا تكون ألفًا أصلية، بل تكون منقلبة عن واو أو ياء، «**نَحْوُ: غَزَا**» على وزن «**فَعَلَ**»، فحرف العلة في مقابلة لامه، وهذه الألف منقلبة عن واو؛ لأن أصله «**غَزَوَ**»، لكن تَحركت الواو وانْفَتَحَ ما قبلها فقُلبت ألفًا؛ دليل ذلك وجود الواو في مضارعه ومصدره «**يَغْزُو غَزْوًا**»[1].

وأخرج البخاري في «صحيحه» (ح٥٨٥) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ**».

وأخرج أحمد في «مسنده» (ح ٢٢١٩٥) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه أنه قاله: «**أَنْشَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَزْوًا ثَانِيًا .... الحديث**».

(١) ليس هذا بمطرد، لكنه الذي يناسب المبتدئ، وهي قاعدة أغلبية.

وسُمي ناقصا؛ إما لأنه لا تَظهر عليه بعض الحركات، وإما لأن لامَه تُحذف في بعض الحالات؛ كحال التنوين في غير النصب، وإذا لم تدخل عليه «**أل**»، نحو «**غَازٍ**»، وكحال اتصاله بتاء التأنيث في نحو «**غَزَتْ**».

«**وَ**» **نحو**: «**رَمَى**»، أصله «**رَمَيَ**» حصل له ما سبق فصار «**رَمَى**»؛ دليل ذلك وجود الياء في مضارعه ومصدره «**يَرْمِي رَمْيًا**».

أخرج الشيخان عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما- أنه قاله: «**لَمْ يَزَلْ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ**».

وقال كعب بن زهير -رضي الله عنه-:

ورَأْسًا كَدَنِّ التَّجْرِ جَأْبًا كأنَّما ... رَمَى حَاجِبَيْهِ بالجَلَامِيدِ رَاجِمُ

وقال الله -تعالى-: ﴿**إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ**﴾ [المرسلات:٣٢].

وللبخاري (ح ٥٦٩٨) عَنْ أَبِي ذَرٍّ -رضي الله عنه- أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ وَلَا يَرْمِيهِ بِالْكُفْرِ إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ**».

وقال عنترة:

والنَّسْرُ نحْوَ الغَربِ يَرْمِي نَفْسَهُ ... فَيَكَادُ يَعْثُرُ بالسِّمَاكِ الأَعْزَلِ

وأخرج أحمد في «المسند» (ح ٣٤٤٤) وغيره بإسناد صحيح عن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِنَفَرٍ يَرْمُونَ فَقَالَ: «**رَمْيًا بَنِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا**».

وقال ذو الرمة:

كَذَاكَ الْغَانِيَاتُ فَرَغْنَ مِنَّا ... عَلَى الغَفْلَاتِ رَمْيًا واخْتِيَالَا

وغالبا ما يأتي الناقص من باب «**ضَرَبَ**» إن كان يائي اللام، ومن باب «**نَصَرَ**» إن كان واوي اللام، إلا إذا كانت عينه حرفا من حروف الحلق فإنه يكون من باب «**فَتَحَ**»، نحو: «**رَأَى يَرَى، وَرَعَى يَرْعَى، وَسَعَى يَسْعَى، ونَهَى يَنْهَى**».

فإن كان الناقص رباعيا من باب «**أَفْعَلَ**» فإنه يحصل إعلال بالقلب للامه في ماضيه ومصدره؛ ففي الماضي نحو: «**أَعْطَى**» أصله «**أَعْطَيَ**» فقُلبت الياء ألفا

لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي المصدر «**إِعْطَاءٌ**» أصله «**إِعْطَايٌ**»؛ فقُلبت الياء همزة لوقوعها متطرفة عقب ألف زائدة.

كذلك في باب «**الانْفِعَالِ**»، نحو: «**انْجَلَى انْجِلَاءً**»، وكان الأصل «**انْجَلَيَ انْجِلَايًا**» فحصل ما سبق، ومثلهما باب «**الافْعِلَالِ**».

وإن كان من باب «**فَعَّلَ**» لا يكون مصدره على «**تَفْعِيلٍ**»، بل يكون على «**تَفْعِلَةٍ**» حينئذ تُحذف منه ياء التفعيل ويُعوض عنها بتاء، نحو: «**وَلَّى تَوْلِيَةً، وزَكَّى تَزْكِيَةً**»، فإن جاء المصدر من الصحيح على «**تَفْعِلَةٍ**» كان قليلا، نحو: «**بَصَّرْتُهُ تَبْصِرَةً، وذَكَّرْتُهُ تَذْكِرَةً**».

وإن كان من باب «**فَاعَلَ**» فإنه يحصل فيه إعلال بالقلب؛ نحو: «**رَاعَى يُرَاعِي مُرَاعَاةً**»، وكان الأصل «**رَاعَيَ مُرَاعَيَةً**» على وزن «**فَاعَلَ مُفَاعَلَةٍ**» لكن قُلِبَتِ الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإن كان من باب «**تَفَعَّلَ**» أُعِلَّ ماضيه، ولا يكون المصدر على «**تَفَعُّلٍ**» بضم العين، بل يكون مكسور العين؛ نحو: «**تَوَلَّى تَوَلِّيًا**»، وكان الأصل «**تَوَلُّيًا**» فأُبدلت الضمة كسرة؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب اسم آخره واو أو ياء لازمة قبلها ضمة.

وإن كان من باب «**تَفَاعَلَ**» أُعِلَّ ماضيه أيضا ولا يكون مصدره على «**تَفَاعُلٍ**» بضم العين، بل يكون مكسور العين؛ نحو: «**تَوَالَى تَوَالِيًا**»، وكان الأصل «**تَوَالُيًا**» فأبدلت الضمة كسرة للعلة السابقة في «**تَوَلُّيًا**».

* * *

خامسا: الفِعْلُ اللَّفِيفُ بنوعيه

وَإِمَّا لَفِيفٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:
الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلامِهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «طَوَى».
وَالثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلامِهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: «وَقَى».

اللَّفِيفُ لغةً: على وزن «فَعِيلٍ» بمعنى مَفْعُولٍ، أي: «مَلْفُوفٍ» بمعنى «مَجْمُوعٍ».

فاللَّفِيفُ: ما اجْتَمَعَ مِنَ الناس من قبائل شتَّى، أَو من أَخْلَاطٍ شَتَّى، فيهم الشَّريفُ والدنيء، والمطيعُ والعاصي، والقويُّ والضعيف.

قال -تعالى-: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ جِئۡنَا بِكُمۡ لَفِيفٗا﴾ الإسراء (١٠٤)، أي: مختلطين قد التفَّ بعضُكم على بعض، كما قال الطبري.

واللفيف في اصطلاح الصرفيين نوعان: «مَقْرُونٌ، وَمَفْرُوقٌ».

فالمَقْرُونُ: اسم مفعول بمعنى «مجموع»، وقَرَنَ الحجَّ بالعمرة، أي: وَصَلَهُمَا وجمع بينهما في الإحرام.

واصطلاحا: ما كانت عَيْنُهُ وَلَامُهُ حَرْفَي علة، أي: قُرِنَ فيه بين حرفين متتاليين معتلين، «**نحْوُ: طَوَى**»، فكلٌّ من الواو والألف حرفُ علة فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ.

أخرج مسلم (ح ٧٧٠٥) من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- أن النبي ﷺ «**طَوَى ثَوْبَهُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ «أَرُونِى عَبِيرًا»**».

وقال -تعالى-: ﴿يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ﴾ [الأنبياء:١٠٤]، وأخرج مسلم (ح ٧٢٢٨) عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَطْوِى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَقُولُ أَنَا**

الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ ثُمَّ يَطْوِى الأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ».

وقال الطرماح:

يَطْوِي البَعِيدَ كَطَيِّ الثَّوْبِ هِزَّتُهُ كمَا تَرَدَّدَ بالدَّيمُومَةِ الحَارُ

وقال الشَّمَّاخُ بن ضِرَار رضي الله عنه:

وَأَحْنَقَ صُلْبَهُ وَطَوَى مَعَاهُ وكَشْحَيْهِ كَمَا يُطْوَى الحَصِيرُ

وقال الفرزدق:

وَوفْرَاءَ لَمْ تُخْرَزْ بِسَيْرٍ وَكِيعَةٍ غَدَوْتُ بِها طَيًّا يَدِي فِي رِشَائِهَا

وربما كان حَرْفَا العِلَّةِ ياءً، وهذا مسموع في فعلين هما: «عَيِيَ، وحَيِيَ».

وربما كان الحرفان المعتلان هما الفاءَ والعينَ، نحو: «وَيِبَ، ووَيِلَ، ووَيِحَ»، على خلاف فيها هل هي مصادر فقط أو سُمع الفعلُ منها.

والمَفْرُوقُ لغة: «**المَفْصُولُ**»، والفَرَقُ: الفَصْلُ بين شيئين.

واصطلاحا: ما كانت فاؤه ولامُهُ حرفي علة، وسُمِّيَ مفروقا للفصل بين فائه ولامه المعتلين بحرف صحيح «**نَحْوُ: وَقَى**»؛ **تقول**: وَقَيتُ الشيءَ إذا صُنْتَهُ وسَتَرْتَه عن الأذى، فكل من الواو والياء حَرْفُ علة في مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلامِهِ، وقَدْ فُصِلَ بينهما بحرف صحيح وهو القاف، ودائما تكون الفاءُ واوًا، والعينُ ياءً.

قال -تعالى-: ﴿وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الدخان:٥٦].

وقال سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيُّ:

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا

وقال زهير بن أبي سلمى:

وَيَقِيكَ مَا وَقَّى الأَكَارِمَ مِنْ حُوبٍ تُسَبُّ بِهِ وَمِنْ غَدْرِ

وغالبا ما يكون اللفيف بنوعيه من باب «ضَرَبَ»، نحو: «طَوَى يَطْوِي، وأَوَى يَأْوِي، وَكَوَى يَكْوِي، وَحَوَى يَحْوِي، وَوَعَى يَعِي، وَوَنَى يَنِي، وَوَهَى يَهِي».

ومن باب «**فَرِحَ**»، نحو: «**وَجِيَ يَوْجَى، وجَوِيَ يَجْوَى، وَغَوِيَ يَغْوَى، وَهَوِيَ يَهْوَى، وَقَوِيَ يَقْوَى، وَدَوِيَ يَدْوَى**».

وربما كان المفروق من باب «**فَعِلَ يَفْعِلُ**»؛ نحو: «**وَلِيَ يَلِي، وَوَرِيَ يَرِي**».

واللفيف بنوعيه باعتبار لامه يُعامل معاملة الناقص؛ لأن لامَ كل منهما حرف علة، والمفروق باعتبار فائه يُعامل معاملة المثال، والمقرون باعتبار عينه يُعامل معاملة الصحيح.

❋ ❋ ❋

سادسا: الفِعْلُ المُضَاعَفُ

وَإِمَّا مُضَاعَفٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَينُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: «مَدَّ»، أَصْلُهُ مَدَدَ حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ.

وَالإِدْغَامُ: إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ فِي الآخَرِ.

وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِنًا وَالحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: «مَدَّ يَمُدُّ مدًّا».

والنَّوعُ الثَّاني: جَائِزٌ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، والثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ عَارِضٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدَّ»، أَصْلُهُ لَمْ يَمْدُدْ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ ثُمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ إِمَّا بِالفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ أَوْ بِالكَسْرِ لِكَونِ سُكُونِهَا عَارِضًا، ثُمَّ أُدْغِمَتْ الدَّالُ الأُولَى فِيهَا، فَصَارَ «لَمْ يَمُدَّ» بِالإِدْغَامِ، وَيَجُوزُ «لَمْ يَمْدُدْ» بِالفَكِّ.

والنَّوعُ الثَّالِثُ: مُمْتَنِعٌ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، وَالثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ: «مَدَدْتُ إِلَى مَدَدْنَ».

قوله: «**وَإِمَّا مُضَاعَفٌ**». أي: من الثلاثي، **ويقال له**: الأَصَمُّ والمُضَعَّفُ والمطَابِقُ.

والمُضَاعَفُ لغة: اسم مفعول بمعنى الزيادة على أصل الشيء فيُجْعَلُ مِثْلين.

واصطلاحا: «**هُوَ الَّذِي يَكُونُ عَينُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ**» فخرج بذلك نحو: خَرَّجَ، واحْمَرَّ، واحْمَارَّ، واقْشَعَرَّ، واجَلَوَّذَ، فهي وإن كان يجري فيها إدغام لكنها لا تكون مضاعفة في الاصطلاح، ولا يدخل إلا «**نَحْوُ: مَدَّ، أَصْلُهُ مَدَدَ حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى**» فَسَكَنَتْ «**ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ**».

«**وَالإِدْغَامُ**» **لغة**: إدخال الشيء في الشيء، وهو مصدر «**أَدْغَمَ يُدْغِمُ إِدْغَامًا**».

واصطلاحا: «**إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ فِي الآخَرِ**» مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بَيْنَهُمَا للتخفيف، ويُسمى الحرفُ الأول مُدْغَمًا، والثاني مُدْغَمًا فيه.

ولو قال: «**إِدْخَالُ أَحَدُ المِثْلَينِ**» لكان أحسن؛ لأن لفظَ التَّجَانُسِ ليس بعربي صحيح، وقد أنكره الأصمعي؛ لأنه مُوَلَّدٌ، وعلماء التجويد يفرقون بين إدغام المتجانسين والمتماثلين وهذا لا يكون على حد المؤلف؛ لأنه لم يتَعَرَّضْ للصفات، فعلماء التصريف يذكرون في الفعل المُضَاعَفِ نوعا واحدا من الإدغام؛ ولذلك لم يحترزوا عن غيره.

قوله: «**وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ**:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ، أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِنًا وَالحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: مَدَّ يَمُدُّ مدًّا».

أي: يكون الإدغام واجبا في المصدر، والماضي، والمضارع.

مثال ذلك:

«**مَدٌّ**» هذا مصدر، والماضي منه «**مَدَّ**»، أصله «**مَدَدَ**» على وزن «**فَعَلَ**»؛ طُرِحَتْ حركة الدال الأولى، فصار «**مَدْدَ**»، فأصبح عندنا حرفان من جنس واحد الأول منهما ساكن، فأدغمنا الأولَ في الثاني فصار «**مَدًّا**» للمصدر «**ومَدَّ**» للماضي، وكذلك تفعل إذا أسندتَ الماضي لضمير الواحدة الغائبة، أو التثنية، أو الجمع، نحو: «**مَدَّتْ، ومَدَّا، ومَدُّوا**».

وكذلك تفعل في المضارع غير المجزوم، نحو: «**يَمُدُّ**»، أصله «**يَمْدُدُ**» من باب «**يَفْعُلُ**»؛ نُقلت حركة الدال الأولى إلى الميم فسكنت الدال، فصار «**يَمُدْدُ**»، ثم أُدغمت الدالُ الأول في الثانية فصار «**يَمُدُّ**».

قال -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا﴾ [الرعد:٣].

وقال -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان:٢٧].

وقال -تعالى-: ﴿كَلَّاۚ سَنَكۡتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلۡعَذَابِ مَدّٗا﴾ [مريم:٧٩].

والإدغام واجب كذلك في اسم الفاعل الذي على وزن فاعلٍ، نحو: «مَادٌّ»، أصله: «مَادِدٌ»، وكذلك تقول في تصرفاته إلى وزن «فَعَلَةٍ» كـ«مَدَدَةٍ» تقول: «مَدَّةٌ»، ونقل أبو سعيد السِّيرَافِيُّ في شرحه على كتاب سيبويه الجوازَ في اسم الفاعل لا الوجوب.

وأما ما سُمِعَ منه بفك الإدغام سواء في المصدر أو في الماضي أو في المضارع فهو شاذ قليل.

«والنَّوعُ الثَّاني: جَائِزٌ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، وَالثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ عَارِضٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَمُدَّ»، أَصْلُهُ لَمْ يَمْدُدْ؛ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلَى المِيمِ ثُمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ إِمَّا بِالفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ أَوْ بِالكَسْرِ لِكَونِ سُكُونِهَا عَارِضًا، ثُمَّ أُدْغِمَتْ الدَّالُ الأُولَى فِيهَا، فَصَارَ «لَمْ يَمُدَّ» بِالإِدْغَامِ، وَيَجُوزُ «لَمْ يَمْدُدْ» بِالفَكِّ».

أي: يجوز الإِدْغَامُ وَفَكُّهُ في الفعل المضارع المجزوم، والأمر مثله؛ لأنه مشتق منه، فالإدغام يكون بالنظر إلى تحركه في الأصل، والفَكُّ يكون بالنظر إلى سكونه في الحال، خلافا لبني تميم في وجوب الإدغام، وللحجازيين في وجوب الفك، فتقول: «لَمْ يَمُدَّ» بالإدغام مع تحريك الدال الثانية بالفتح طَلَبًا للخفة، وهو الأفصح، أو تقول: «لَمْ يَمُدِّ» بتحريكها بالكسر نظرا لأصل التَّحَرُّكِ، أو بالضم «لَمْ يَمُدُّ» نظرا لإتباع العين بالفاء، ويجوز لك الفك؛ فتقول: «لَمْ يَمْدُدْ»، وكذلك في الأمر تقول: «مُدَّ، ومُدِّ، ومُدُّ»، ويجوز لك الفك؛ فتقول: «امْدُدْ».

وفَكُّ الإدغام في المضارعِ المجزوم والأمرِ أفصحُ؛ لأنه لغة القرءان؛ قال الله -تعالى-: ﴿قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّاۚ﴾ [مريم:٧٥]، وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ [المدَّثر:٦]، وقال -تعالى-: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [ص:٣٩]، وقال -تعالى-: ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ﴾ [لقمان:١٩].

وقال أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لعروة بن مسعود: «**امْصُصْ بِبَظْرِ اللَّاتِ**». رواه البخاري في «صحيحه» (ح ٢٥٨١). **فقال**: «امصص» بفك الإدغام.

وكذلك تفعل فيه إن كان الفعل مبنيا للمفعول؛ **قال زهير بن أبي سُلمى**:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ ... عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ

لكنَّ تحريك الحرف الثاني من المُتْجَانِسَيْنِ بالضم في المضارع والأمر مُخْتَصٌّ بهما إن كان المضارع من باب «**يَفْعُلُ**» بضم العين، أمَّا إن كان من بابي «**يَفْعِلُ**، **ويَفْعَلُ**» ففيه وجهان الكسرُ والفتحُ، ولا ضم فيهما.

وقوله: «**لِكَونِ سُكُونِهَا عَارِضًا**». **أي**: السكون في «**يَمْدُدْ**» سكونٌ عارضٌ للجزم، وفي «**اُمْدُدْ**» عارضٌ لبناء الفعل على السكون على مذهب البصريين.

وقوله: «**النَّوعُ الثَّالِثُ: مُمْتَنِعٌ**». **أي**: الإدغام ممتنع على اللغة الفصيحة، وإلا **فالأصوب أن يقال**: ممتنع على لغة أكثر العرب؛ لأن بعض العرب وهم نَاسٌ من بكر بن وائل يُدغمون في مِثل هذا؛ فيقولون: «**مَدَّتُ، ومَدَّنَ**»، حملًا له على أصل الإدغام، فلما أدخلوا النونَ والتاءَ تركوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما، **قال سيبويه (٣/ ٥٣٥)**: «وزعم الخليل أنَّ ناسا من بكر بن وائل يقولون: ردَّنَ ومدَّنَ وردَّتُ، جعلوه بمنزلة ردَّ ومدَّ».

وقوله: «**وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَيْنِ مُتَحَرِّكًا، وَالثَّانِي سَاكِنًا بِسُكُونٍ أَصْلِيٍّ، نَحْوُ: مَدَدْتُ إِلَى مَدَدْنَ**».

أي: يجب الإظهار إذا اتصل بالفعل الماضي تاءُ الفاعل، نحو: «**مَدَدْتُ، ومَدَدْتِ، ومَدَدْتَ، ومَدَدْتُمْ، ومَدَدْتُمَا، ومَدَدْتُنَّ**». **قال جرير**:

مَدَدْتُ لَهُ الغَايَاتِ حتى نَخَسْتُهُ ... جَرِيحَ الذُّنَابَى فَانِيَ السِّنِّ مُقْطَعَا

أو إذا اتصل به نا الفاعلين؛ نحو: «**مَدَدْنَا**».

قال جرير:

إذا مَدُّوا بِحَبْلِهِمُ مَدَدْنَا ... بِحَبَلٍ مَا لِعُرْوَتِهِ انْفِصَامُ

أو إذا اتصل بالفعل نونُ الإناث، نحو: «مَدَدْنَ، ويَمْدُدْنَ، وتَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ، ولا تَمْدُدْنَ»، فسكونُ الحرف الثاني من المُتَجَانِسَيْنِ أصبح أصليا؛ لأن الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة، فاستوى في ذلك المُضَاعَفُ وغيرُه.

قال ذو الرمة:

إِذَا الْفَاحِشُ المِغْيَارُ لَمْ يَرْتَقِبْنَهُ مَدَدْنَ حِبَالَ المُطْمِعَاتِ المَوَانِعِ

أو في اسم المفعول؛ نحو: «مَمْدُودٍ» لوجود فاصل بين حرفي التضعيف.

قال كعب بن زهير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

والمَرْءُ مَا عَاشَ مَمْدُودٌ لَهُ أَمَلٌ لا تَنْتَهِي العَيْنُ حَتَّى يَنْتَهِي الأَثَرُ

والفعل المضاعف إن كان لازما يأتي غالبا من باب «ضَرَبَ»، نحو: «فَرَّ يَفِرُّ، وَتَبَّ يَتِبُّ، وَخَفَّ يَخِفُّ».

ويأتي من باب «نَصَرَ» إن كان متعديا، نحو: «حَثَّهُ يَحُثُّهُ، وَشَدَّهُ يَشُدُّهُ، وَمَدَّهُ يَمُدُّهُ».

وربما كان من باب «عَلِمَ»، نحو: «مَلَّ يَمَلُّ، وَوَدَّ يَوَدُّ، وَعَضَّ يَعَضُّ، ومَسَّ يَمَسُّ».

ثم الإدغام وفَكُّهُ لا يقتصر على الثلاثي؛ فتقول في المزيد منه: «أَمَدَّ يُمِدُّ إِمْدَادًا، وَمَدَّدَ يُمَدِّدُ تَمْدِيدًا، وتَمَدَّدَ يَتَمَدَّدُ تَمَدُّدًا، وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ تَمَادُدًا، وامْتَدَّ يَمْتَدُّ امْتِدَادًا، وامْتَادَّ يَمْتَادُّ امْتِيدَادًا، واسْتَمَدَّ يَسْتَمِدُّ اسْتِمْدَادًا، إلخ...».

قال -تعالى-: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ [ص:٢٢]، وقال -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٨]، وقال -تعالى-: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة:٢٢].

سابعا: الفِعْلُ المَهْمُوزُ

وَإِمَّا مَهْمُوزٌ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً، نَحْوُ: «أَخَذَ، وَسَأَلَ، وَقَرَأَ»، فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ يُسَمَّى مَهْمُوْزَ الفَاءِ.

وَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ يُسَمَّى مَهْمُوْزَ العَيْنِ.

وَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ يُسَمَّى مَهْمُوْزَ اللامِ.

وَيُقَالُ لِهذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ السَبْعَةُ، يَجْمَعُهَا هَذَا البَيْتُ:

صَحِيحَسْتْ مِثَالَسْتْ ومُضَاعَفْ لَفِيفْ ونَاقِصٌ ومَهْمُوزٌ وأَجْوَفْ

المَهْمُوزُ لغة: اسم مفعول بمعنى المَضْغُوطِ والمَغْمُوزِ.

واصطلاحا: «الَّذِي» فِعْلٌ يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً، نَحْوُ: أَخَذَ وَسَأَلَ وَقَرَأَ».

«فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ» كالفعل أَخَذَ «يُسَمَّى مَهْمُوْزَ الفَاءِ» ويسميه الجرجاني «القِطْعَ»؛ قال -تعالى-: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام:٤٦]، وقال -تعالى-: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩]، وقال -تعالى-: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزَّمل:١٦].

وَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ» كالفعل سَأَلَ «يُسَمَّى مَهْمُوْزَ العَيْنِ» ويسميه الجرجاني «النَّبْرَ»؛ قال -تعالى-: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج:١]، وقال -تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة:٦]، وفي صحيح مسلم (ح ٧٥٦٦) عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ قَالَ: مَا سَأَلَ أَحَدٌ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الدَّجَّالِ أَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُهُ قَالَ: «وَمَا سُؤَالُكَ» ... الحديث.

وَإِنْ كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ لَامِهِ» كالفعل قَرَأَ «يُسَمَّى مَهْمُوْزَ اللامِ». ويسميه الجرجاني «الهَمْزَ»؛ قال -تعالى-: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨]، وقال -

تعالى-: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [الإسراء:٧١]، وفي الحديث: «نَهَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ» أخرجه مسلم (ح١١٠٥).

أما مهموز الفاء فيأتي غالبا من خمسة أبواب: يأتي من باب «**نَصَرَ**»، نحو: «**أَخَذَ يَأْخُذُ**»، ومن باب «**ضَرَبَ**»، نحو: «**أَدَبَ يَأْدِبُ**»، ومن باب «**فَتَحَ**»، نحو: «**أَبَى يَأْبَى**»، ومن باب «**عَلِمَ**»، نحو: «**أَرِجَ يَأْرَجُ**»، ومن باب «**حَسُنَ**»، نحو: «**أَسُلَ يَأْسُلُ**».

وأما مهموز العين فيأتي غالبا إن كان صحيحا من ثلاثة أبواب: يأتي من باب «**فَتَحَ**»، نحو: «**سَأَلَ يَسْأَلُ**»، ومن باب «**عَلِمَ**»، نحو: «**بَئِسَ يَبْأَسُ**»، ومن باب «**حَسُنَ**»، نحو: «**لَؤُمَ يَلْؤُمُ**».

وأما مهموز اللام فيأتي من خمسة أبواب: يأتي من باب «**نَصَرَ**»، نحو: «**بَرَأَ يَبْرُؤُ**»، ومن باب «**ضَرَبَ**»، نحو: «**هَنَأَ يَهْنِئُ**»، ومن باب «**فَتَحَ**»، نحو: «**قَرَأَ يَقْرَأُ، وخَسَأَ يَخْسَأُ**»، ومن باب «**عَلِمَ**»، نحو: «**وَطِئَ يَطَأُ، وخَطِئَ يَخْطَأُ**»، ومن باب «**حَسُنَ**»، نحو: «**جَرُؤَ يَجْرُؤُ**».

فإن كان المهموز من الرباعي الذي من باب «**فَعَّلَ**» فإن مصدره يأتي على «**تَفْعِيلٍ وتَفْعِلَةٍ**»، نحو: «**خَطَّأَ تَخْطِيئًا وتَخْطِئَةً**».

وقوله: «**وَيُقَالُ لِهذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ السَبْعَةُ**». **أي**: الفعل الصحيح مع ستةِ أفعالٍ مُعْتَلَّةٍ على اعتبار أن اللفيف بقسميه نوع واحد.

وقوله: «**يَجْمَعُهَا هَذَا البَيْتُ**». بالفارسية:

صَحِيحَسْتْ مِثَالَسْتْ ومُضَاعَفْ لَفِيْفٌ ونَاقِصٌ ومَهْمُوزُ وأَجْوَفْ

وهو من بحر الوافر، ومفتاح الوافر:

بُحُورُ الشِّعْرِ وَافِرُهَا جَمِيْلُ مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ فَعُوْلُ

لكن حصل عَصْبٌ للتفعيلة الأولى والثانية في كل شطر، والعَصْبُ تسكين الحرف الخامس المُتَحَرِّكِ، فتصير «**مُفَاْعَلْتُنْ**-//٠/٠/٠»، ثم تُنقل إلى «**مَفَاعِيلُن**».

وحصل قَطْفٌ للتفعيلة الأخيرة، التي هي في الأصل «**مُفَاْعَلَتُنْ**» فصارت «**مُفَاْعَلْ**» ثم نُقلت إلى «**فَعُولُنْ** -//٠/٠»، **والقَطْفُ**: اجتماع الحَذْفِ مع الْعَصْبِ، **أي**: حذف السبب الخفيف من آخر التفعيلة مع تسكين الخامس المتحرك.

فيصير وزنُ البيت:

مَفَــاعِيلُنْ مَفَــاعِيلُنْ فَعُــولُنْ   مَفَــاعِيلُنْ مَفَــاعِيلُنْ فَعُــولُنْ

ويُكتب عروضيا:

صَحِيحَاْ سَتْ - مِثَاْلَاْ سَتْ - مُضَاعَفْ   لَفِيْفُنْ نَا - قِصُنْ مَهْمُوْ - زُ أَجْوَفْ

//٠/٠/٠ - //٠/٠/٠ - //٠/٠   //٠/٠/٠ - //٠/٠/٠ - //٠/٠

وهي نفس الصورة التي يأتي عليها الهَزَجُ المُسَدَّسُ المَحْذُوفُ.

أما لفظ «است» فله معنى عندهم؛ فقد قال صاحبُ «تَلْخِيصِ الأَسَاسِ» (ص٩٥):

«واعلم أن لفظ «**است**» علامةُ كَوْنِ الكلمةِ خبرا، وإذا كان آخر الكلمة مفتوحا يجب إثباتُ ألفِهِ في الخط، ولا يلزمُ في التَّلَفُّظِ.. **إلى أن قال**: ولذا حَذَفَ الألفَ خَطًّا ولَفْظًا».

فصَحِيحَسْتْ: أي: صحيحٌ، وهو خبر لمبتدإ محذوف تقديره: **أولها**: صحيحٌ، **وثانيها**: مِثَالَسْتْ؛ **أي**: مثال، **وثالثها**: مُضَاعَفٌ، **ورابعها**: لَفِيْفٌ، **وخامسها**: نَاقِصٌ، **وسادسها**: مَهْمُوزٌ، **وسابعها**: أَجْوَفُ.

تَمَّ الشرح، والحمد لله رب العالمين وحده

واللهَ أسأل الإخلاصَ في القولِ والعمل

وأن يكون هذا الشرح مباركا، وأن يَنْفَعَ به كما نفع بأصله

وأن يَكْتُبَ لي الأجرَ والثوابَ، وأن يَغْفِرَ لي التقصيرَ والجهلَ والخطأ

إنه ولي ذلك ومولاه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أَبُو زِيَادٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ البُحَيْرِيُّ
غَفَرَ اللهُ له ولوالديه ولمشايخه وللمؤمنين

الجيزة – مصر

هاتف

٠٠٢٠١١٥٠٤٠٤٩٤٤

تَلْخِيصُ مَتْنِ البِنَاءِ في جداول

(١) المجرد والمزيد والملحق من الأفعال

أولاً : الفعل الثلاثي المجرد «ستة أبواب»

الباب	مثال عليه «موزونه»
فَعَلَ يَفْعُلُ	نَصَرَ يَنْصُرُ
فَعَلَ يَفْعِلُ	ضَرَبَ يَضْرِبُ
فَعَلَ يَفْعَلُ	فَتَحَ يَفْتَحُ
فَعِلَ يَفْعَلُ	عَلِمَ يَعْلَمُ
فَعُلَ يَفْعُلُ	حَسُنَ يَحْسُنُ
فَعِلَ يَفْعِلُ	حَسِبَ يَحْسِبُ

ثانيا : الفعل الثلاثي المزيد فيه «اثنا عشر بابا» وهو ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المزيد فيه بحرف واحد «ثلاثة أبواب»

أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالًا	أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا
فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلًا	فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا
فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالًا وَفِيعَالًا	قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا وَقِيتَالًا

القسم الثاني: المزيد فيه بحرفين «خمسة أبواب»

انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالًا	انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا
افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالًا	اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا
فْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالًا	احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا
تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا	تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا
تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلًا	تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا

القسم الثالث: المزيد فيه بثلاثة أحرف «أربعة أبواب»

اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا	اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا
افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالًا	اعْشَوْشَبَ يَعْشَوشِبُ اعَشِيْشَابًا
افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالًا	اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا
افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيْلَالًا	احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا

ثالثا: الفعل الرباعي المجرد «باب واحد»

فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا	دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا

رابعا: الفعل الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد «ستة أبواب»

فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالًا	حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالًا
فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالًا	بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيْطَارًا
فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالًا	جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا
فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالًا	عَذْيَطَ يُعَذْيِطُ عَذْيَطَةً وَعِذْيَاطًا
فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا	جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا
فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَاةً وَفِعْلَاءً	سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَاةً وَسِلْقَاءً

خامسا: الفعل الرباعي المزيد فيه «ثلاثة أبواب» وهو قسمان:

القسم الأول: الرباعي المزيد فيه بحرف واحد «باب واحد»

تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا   تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا

القسم الثاني: الرباعي المزيد فيه بحرفين «بابان»

افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا   احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا

افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالًا   اِقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا

سادسا: الثلاثي الملحق بالرباعي المزيد بحرف وهو «تَفَعْلَلَ» وهو «خمسة أبواب»

تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا   تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا

تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلًا   تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا

تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا   تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا

تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلًا   تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا

تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِيًا   تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا

سابعا: الثلاثي الملحق بالفعل الرباعي المزيد فيه بحرفين «افْعَنْلَلَ» وهو «بابان»

افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا   اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا

افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلَاءً   اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً

(٢) قسمة الأفعال «قسمتان»

الأولى: أَقْسَامُ الفِعْلِ الثَّمَانِيَةُ

الفعل	مثال عليه
ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ	كَرُمَ
ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمِ	وَعَدَ
رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ	دَحْرَجَ
رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمِ	وَسْوَسَ وَزَلْزَلَ
ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ	أَكْرَمَ
ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمِ	أَوْعَدَ
رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ	تَدَحْرَجَ
رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمِ	تَوَسْوَسَ

الثانية: أَقْسَامُ الفِعْلِ السَبْعَةُ

صَحِيْحٌ	نَصَرَ
مِثَالٌ	وَعَدَ، وَيَسَرَ
أَجْوَفُ	قَالَ، وَكَالَ
نَاقِصٌ	غَزَا، وَرَمَى
لَفِيفٌ مَقْرُونُ	طَوَى
لَفِيفٌ مَفْرُوقُ	وَقَى
مُضَاعَفٌ	مَدَّ
مَهْمُوزٌ	أَخَذَ، وَسَأَلَ، وَقَرَأَ

(٣) المجرد والمزيد والملحق من الأفعال من حيث التعدي واللزوم

أولا: الفعل الثلاثي المجرد «ستة أبواب»

الباب	المتعدي	اللازم
فَعَلَ يَفْعُلُ	نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا	خَرَجَ زَيْدٌ
فَعَلَ يَفْعِلُ	ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا	جَلَسَ زَيْدٌ
فَعَلَ يَفْعَلُ	فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ	ذَهَبَ زَيْدٌ
فَعِلَ يَفْعَلُ	عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ	وَجِلَ زَيْدٌ
فَعُلَ يَفْعُلُ	لا يكون متعديا	حَسُنَ زَيْدٌ
فَعِلَ يَفْعِلُ	حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا	وَثِقَ زَيْدٌ

ثانيا: الفعل الثلاثي المزيد فيه «اثنا عشر بابا» وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المزيد فيه بحرف واحد «ثلاثة أبواب»

أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالًا	أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا	أَصْبَحَ الرَّجُلُ
فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلًا	غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ	مَوَّتَ الإِبِلُ
فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً	قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا	سَافَرَ زَيْدٌ

القسم الثاني: المزيد فيه بحرفين «خمسة أبواب»

انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالًا	لا يكون متعديا	انْكَسَرَ الزُّجَاجُ
افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالًا	احْتَسَبَ فُلَانٌ ابْنَهُ	اجْتَمَعَ زيدٌ وعمرٌو
افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلَالًا	لا يكون متعديا	احْمَرَّ وَجْهُ زَيْدٍ
تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلًا	تَعَلَّمْتُ العِلْمَ	تَكَلَّمَ زيدٌ
تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلًا	تَبَادَلْنَا الحَدِيثَ	تَصَالَحَ الْقَوْمُ

القسم الثالث: المزيد فيه بثلاثة أحرف «أربعة أبواب»

اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالًا	أَسْتَغْفِرُ اللهَ	اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ
افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالًا	احْلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ	اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ
افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالًا	اعلَوَّطَ المُهْرَ	اجْلَوَّذَ الإِبِلُ
افْعَالَّ يَفْعَالُّ اِفْعِيْلَالًا	لا يكون متعديا	احْمَارَّ زَيْدٌ

ثالثا: الفعل الرباعي المجرد «باب واحد»

فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً	دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ	دَرْبَخَ زَيْدٌ

رابعا : الفعل الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد «ستة أبواب»

فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالًا	صَومَعَ الثَّرِيدَ	حَوْقَلَ زَيْدٌ
فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالًا	بَيطَرَ الدَّابَّةَ	شَيْطَنَ الرجلُ
فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالًا	جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْءَانَ	هَرْوَلَ زيدٌ
فَعْيَلَ يُفَعْيِلَ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالًا	شَرْيَفَ اللَّحْمَ	عَذْيَطَ الرَّجُلُ
فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا	جَلْبَبْتُ المَرْأَةَ	شَمْلَلَ الرجلُ
فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَاةً وَفِعْلَاءً	سَلْقَيْتُ رَجُلًا	حَنْظَى بِهِ

خامسا : الفعل الرباعي المزيد فيه «ثلاثة أبواب» وهو قسمان :

القسم الأول : الرباعي المزيد فيه بحرف واحد «باب واحد»

تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا	تَسَرْبَلَهُ	تَدَحْرَجَ الحَجَرُ

القسم الثاني : الرباعي المزيد فيه بحرفين «بابان»

افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا	لا يكون متعديا	احْرَنْجَمَتِ الإِبِلُ
افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلَّالًا	لا يكون متعديا	اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ

سادسا : الثلاثي الملحق بالرباعي المزيد بحرف وهو «تَفَعْلَلَ» وهو «خمسة أبواب»

تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلًا	لا يكون متعديا	تَجَلْبَبَ زَيْدٌ
تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلًا	تَجَلبَبَهُ مُتَجَلْبِبُ	تَجَوْرَبَ زَيْدٌ
تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلًا	لا يكون متعديا	تَشَيْطَنَ زَيْدٌ
تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلًا	لا يكون متعديا	تَرَهْوَكَ زَيْدٌ
تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِيًا	لا يكون متعديا	تَسَلْقَى زَيْدٌ

سابعا : الثلاثي الملحق بالفعل الرباعي المزيد فيه بحرفين «اِفْعَنْلَلَ» وهو «بابان»

افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلَالًا	فيه خلاف	اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ
افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلَاءً	فيه خلاف	اسْلَنْقَى زَيْدٌ

المراجع

القرآن الكريم.
الكتاب لسيبويه – مكتبة الخانجي – تحقيق عبد السلام هارون.
شرح كتاب سيبويه للسيرافي – دار الكتب العلمية.
الأصول في النحو لابن السراج – مؤسسة الرسالة.
الخصائص لابن جني – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك – المكتبة الثقافية الدينية.
دروس التصريف للشيخ محمد محي الدين – طبعة دار الطلائع.
الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور – دار المعرفة – بيروت.
الشافية لابن الحاجب– المكتبة المكية، وشرحها للرضي – دار الكتب العلمية.
المفتاح في الصرف للجرجاني – مؤسسة الرسالة.
شرح تصريف العزي للتفتازاني – دار المنهاج.
شرح بحرق على لامية الأفعال – جامعة الكويت.
الطرة شرح لامية الأفعال – مؤسسة الكتب الثقافية.
شرح المفصل لابن يعيش – دار الكتب العلمية.
إتحاف الوفود بشرح نظم المقصود للشارح – دار الحكمة.
معجم العين للخليل بن أحمد – دار ومكتبة الهلال.
مقاييس اللغة لابن فارس – تحقيق عبد السلام هارون – دار الفكر.
لسان العرب لابن منظور – دار المعارف.
المصباح المنير للفيومي – مكتبة الإيمان.
القاموس المحيط للفيروز أبادي – مؤسسة الرسالة – بيروت.
المحيط في اللغة – للصاحب بن عباد – عالم الكتب.
معجم المطبوعات – مطبعة سركيس بمصر.
تاج العروس – مطبعة حكومة الكويت.
صحيح البخاري – مكتبة الصفا.
صحيح مسلم – مكتبة الصفا.

مسند أحمد – دار الحديث.

تفسير الطبري – دار هجر.

الكامل في اللغة والأدب للمبرد – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية السعودية.

دراسات لأسلوب القرءان – محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث.

ديوان كعب بن زهير – دار الشواف.

ديوان حسان بن ثابت – دار الكتب العلمية.

ديوان الشماخ – مطبعة السعادة.

ديوان امرئ القيس – دار إحياء العلوم.

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لثعلب – دار الكتاب العربي.

ديوان الأعشى ميمون بن قيس – مكتبة الآداب.

ديوان لبيد – وزارة الإرشاد بالكويت.

ديوان عنترة – مطبعة الآداب – بيروت.

شرح ديوان علقمة الفحل للأعلم الشنتمري – دار الكتاب العربي.

ديوان رؤبة – دار ابن قتيبة – الكويت.

ديوان العجاج – توزيع مكتبة أطلس – دمشق.

شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي – دار الكتاب العربي.

ديوان أبي الشيص – المكتب الإسلامي.

ديوان جرير – مكتبة صادر.

ديوان الفرزدق – دار الكتب العلمية.

ديوان الطرماح – دار الشرق العربي.

الأصمعيات – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف مصر.

المفضليات – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف مصر.

شرح ديوان الحماسة للتبريزي – عالم الكتب.

شرح ديوان ذي الرمة – مؤسسة الإيمان جدة.

فهرس الموضوعات

سوف يَصْدُرُ للكَاتِبِ إنْ شَاءَ اللَّهُ

في علم النحو:

المُبْهِرُ في شرح نظم الآجرومية لعبيد ربه.

وفي علم التصريف:

- خُلَاصَةُ الأَقْوَالِ في شَرْحِ لَامِيَّةِ الأَفْعَالِ «**مجلد**».
- مَتْنُ التَّلْخِيصِ في عِلْمِ التَّصْرِيفِ «**متن مختصر**».
- نَظْمُ مَتْنِ البِنَاءِ في عِلْمِ التَّصْرِيفِ.
- المقنع في علم التصريف «**متن دون الشافية**».

وفي علم البلاغة:

- المقدمة البلاغية «متن مختصر في علم البلاغة».
- تشنيف الآذان بشرح مئة المعاني والبيان

وفي علم أصول الفقه:

- الشرح الكبير على نظم الورقات، والمسمى «بقَطْفِ الثَّمَرَاتِ في شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ» «**في مجلدين كبيرين**».

وفي علم الإعراب:

- إِمْتَاعُ الطُّلَّابِ بِشَرْحِ نَظْمِ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ «**مجلد**».

وفي علم العَرُوضِ:

- تسهيل علمي الخليل العروض والقافية.

وفي علم الفقه:

- الإِلْمَامُ بِأَحْكَامِ الصِّيَامِ «**موسوعة في خمسة أجزاء**».
- فقه التيمم «**مجلد صغير**».
- حكم تَكرار العمرة «**رسالة**».
- رسالة في شرح البسملة، وإعرابها.

وفي علم آداب الطلب:

- المَنْهَجِيَّةُ الصَّحِيحَةُ في طَلَبِ العِلْمِ «**رسالة**».

- تباديد الغيوم بمعرفة مبادئ العلوم.

وفي علم أصول الحديث:

- التَّعْلِيقَاتُ البَهِيَّةُ على المنظومة البيقونية «**مجلد**».

وفي التخريج:

- هِدَايَةُ النُّبَلَاءِ إلى الصَّحِيحِ مِنْ أَذْكَارِ الصَّبَاحِ والمَسَاءِ «**الجزء الأول**».
- بيان المقصود بتحقيق أحاديث كيفية النزول إلى السجود.
- تخريج حديث «**أفطر الحاجم والمحجوم**».
- تنبيه الرواة بضعف حديث قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة.
- المشروع في كيفية وضع اليدين بين السجدتين وبعد القيام من الركوع.
- بيان ضعف حديث عشرة من الفطرة.
- رسالة في تخريج حديث «**إن الماء لا يجنب**».

وفي المنطق:

- حَاشِيَةُ البُجَيْرِيِّ على شَرْحِ الدَّمَنْهُورِيِّ على السُّلَّمِ المُنَوْرَقِ.
- المختصر الوجيز في شرح سلم الأخضري.

كتب لم أنته منها

- الجَامِعُ لِعَقِيدَةِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ.
-الجَامِعُ لِعُلُومِ الحَدِيثِ والأَثَرِ «**انتهيت من المجلد الأول**».
- غنية الفقير في شرح المختصر الصغير «**في الفقه الشافعي**».
- حاشية على كشف النقاب للفاكهي «**مكتوبة**».
- القول الجميل على شرح ابن عقيل "**حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**" «**انتهيت من المجلد الأول**».
- كتاب العلل.
- المِنَحُ الوفية في الأسانيد البحيرية «**ثبت جمعتُ فيه مسموعاتي، ومقروءاتي، وإجازاتي**».
- إسعاد الطالب بتنزيل نظام الماكنتوش على أجهزة الحاسب.